

# رسالة الثالث في الإمامة العظمى

وصها:

رسالة في الإمامة العظمى وشروط من يتقلدها

تأليف

شيخ الإسلام عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي

1091-1007 هـ

وطبها

مفاكته ذوي الشبل والإجادة حضرة مير جريد السعادة

(في مفاكهم البيعة وشروطها ونواظرها)

ومعها رسالة للعرف في أهل الحل والعقد منه هم ؟

تأليف

حافظ المغرب وإمامه

أبي الإسعاد عبد الله بن عبد الكبير الكفاف الدريسي الحسني

1302 - 1382 هـ

مقري

هشام بن محمد حيدر الحسيني

عزيم دار الحديث المسنة

# رسالة الثابت في الإمامة العظمى

وهما:

رسالة في الإمامة العظمى وشروط من ينقلدها

تأليف

شيخ الإسلام عبد القادر بن عيسى بن يوسف الفاسي

1091-1007 هـ

وليها

مفاكته ذوي النبل والإجادة حضرة مدير جريدة السعادة

( في مفهوم البيعة وشروطها ونواقضها )

ومعها رسالة للمؤلف في أهل الحل والعقد، مه هم ؟

تأليف

حافظ المغرب وإمامه

أبي الإسعاد عبد المحي بن عبد الكبير الكشاف والد رئيسي الحسيني

1382 - 1302 هـ

تحقيق

هشام بن محمد حيدر الحسيني

مترجم دار الحديث الحسنية



دار الكتب العلمية

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKI

أسسها محمد باقر باقر سنة 1971 بيروت - لبنان  
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon  
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



Title : **RISĀLATĀN  
FĪ AL-ʿIMĀMAH AL-ʿUẒMĀ**

Classification: Theology

Author : Šayḥ al-ʿIslām ʿAbdul-Qādir al-Fāsi  
and : Imām ʿAbdul-Ḥayy ben ʿAbdul-Kabīr al-Kattānī

Editor : Ḥiṣām ben Muḥammad Ḥayjār al-Ḥasanī

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Pages : 192

Size : 17\* 24

Year : 2011

Printed in : Lebanon

Edition : 1<sup>st</sup>

الكتاب : رسالتان  
في الإمامة العظمى

التصنيف : علم كلام

المؤلف : شيخ الإسلام عبد القادر بن علي الفاسي  
والإمام عبد الحي بن عبد الكبير الكتّاني

المحقق : هشام بن محمد حيجر الحسني

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

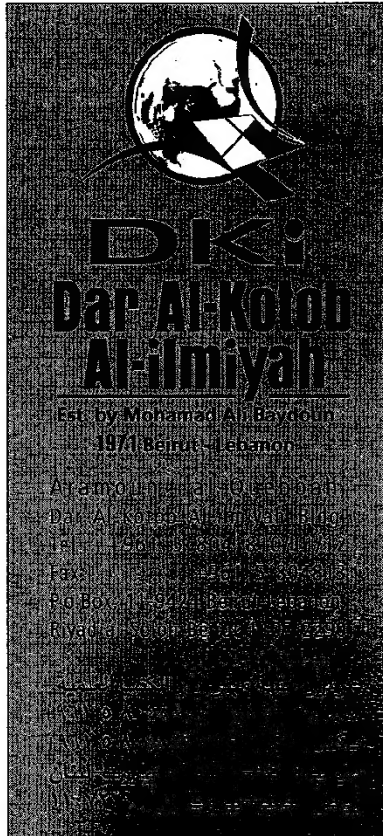
عدد الصفحات : 192

قياس الصفحات : 17\* 24

سنة الطباعة : 2011

بلد الطباعة : لبنان

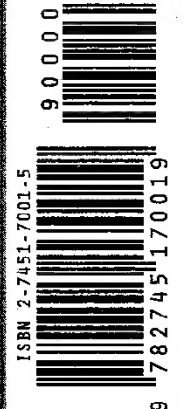
الطبعة : الأولى



Exclusive rights by © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**  
Beirut-Lebanon No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any form or by any  
means, or stored in a data base or retrieval system, without  
the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**  
Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction  
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation  
préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à  
des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية  
بيروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب  
كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر  
أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمد لله الرقيب على عبادته، القريب من أهل محبته ووداده، القاهر من حاربه من أهل مخالفته وعناده، القامع من نازعه ودافعه عن مراده، أحمدته سبحانه وأشهد أن لا إله إلا هو شهادة يبلغ بها العبد أعلى مراده، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله وواسطة منته وإمداده، صل اللهم عليه وعلى آله صلاة وسلاما متلازمين إلى يوم الحشر لعباده.

﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِيْ مَخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِّيْ مِنْ لَّدُنْكَ سُلْطٰنًا

نَصِيْرًا ﴾ [الإسراء: 80].

بِكَ اسْتَعَنْتُ إِلَهِي عَاجِزًا فَأَعِنْ	أُبْنِي رِضَاكَ فَأَسْعِفْنِي بِأَطْيَبِهِ
فَإِنْ تُعِنْ ثَغْلًا يَسْطُو عَلَى أَسَدٍ	أَوْ تَخْذِلِ اللَّيْثَ لَا يَقْوَى لِثَغْلَبِهِ
وَإِنِّي عَالِمٌ ضَعْفِي وَلَا عَمَلٌ	عِنْدِي يَفِيدُ وَلَا عِلْمٌ أَضُولُ بِهِ
وَرَأْسُ مَالِي جَاءَ الْمُضْطَفَّى فِيهِ	أَدْعُوكَ رَبِّي أَيُّدْنِي لَهُ وَبِهِ

وبعد؛ يعتبر موضوع ((الإمامة العظمى)) من جملة المواضيع التي أخذت حيزا مهما وكبيرا في تراثنا الفكري الإسلامي، ولأهميته فقد تجاذبته مباحث أهل الكلام وتفريعات علماء الفقه.

وهكذا فقلما تجد كتابا من كتب العقائد وعلماء الكلام يخلو من حديث عن هذا الأصل، باعتباره أضحي معلما من معالم التمايز بين فكر ((أهل السنة والجماعة))، ومخالفهم من أهل الملل والنحل المخالفة لمنهجهم الفكري والعقائدي.

ولا كتابا فقهيا إلا ويعرض لمباحث "الإمامة العظمى"، باعتبارها في الأصل موضوعا فقهيا فروعيا، وإنما أدرجت مباحثه في علم الكلام لعارض.

قال العلامة الكمال ابن الهمام في المسامرة: "ومباحث الإمامة ليس منه - أي من علم العقائد".

قال الكمال ابن أبي شريف في شرحه: "وبيان ذلك أن مباحث الإمامة من الفقه بالمعنى المتعارف، لأن القيام بها من فروض الكفايات، وذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية، ومل بيانها كتب الفروع، وهي مسطورة فيها، وإنما كانت متممة في علم الكلام لأنه لما شاعت في الإمامة من أهل البدع اعتقادات فاسدة مخلة بكثير من القواعد الإسلامية، مشتملة على قدح في الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، أدرجت في علم الكلام لشدة الاعتناء بالمناضلة عن أهل الحق فيها، تكميلاً لفائدة علم الكلام". انتهى [المسامرة شرح المسامرة (ص: 25)].

وقد أفرد العلماء في بيان أحكامها وما يتعلق بها من مباحث مؤلفات وتصانيف، سميت بالأحكام السلطانية، وتكاد تكون المباحث المتناولة في هذه الكتب واحدة، تتعلق بتعريف الإمامة وحكمها وأهميتها، وصفات الإمام وطريقة تنصيبه، وهل تكون الإمامة بالنص أو بالاختيار؟ وما هي شروط انعقادها؟ وما هي أهم واجبات الإمام وأهم حقوقه؟ وما هي القوادح التي تقتضي عزل الإمام؟ وشرعية تعدد البيعة، ونحو ذلك.

ومن جملة تلك التأليف: هاتان الرسالتان الفريدتان.

أما الرسالة الأولى؛ فهي "رسالة في الخلافة العظمى وشروط من يتقلدها" للإمام الحجة سيدي عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي رحمه الله تعالى. وهي رسالة على وجازتها قد حوت أهم مباحث هذا العلم، وضمت إليه فرائد وفوائد بديعة، جادت بها يراعة الإمام العلامة المحقق سيدي عبد القادر الفاسي رحمه الله تعالى.

حيث بين المصنف - رحمه الله تعالى - وجه اندراج مباحث الإمامة العظمى في العقائد، مع أنها في الأصل مبحث فرعي فقهي. ثم تحدث عن الإمامة والفرق بينها وبين الخلافة.

ثم عن الحكم الشرعي لنصب الإمام، وأن ذلك واجب على الخلق بطرق السمع، وأنها من فروض الكفايات. وعن الحال إذا تعذر نصب الإمام المستوفي

## لشروط الإمامة.

ثم بين رحمه الله تعالى شرط الإمامة، وما اتفق عليه منها، وما اختلف فيه. وعن حكم نصب الإمام غير المستوفي تلك الشروط، وعن نصب المفضل مع وجود من هو أفضل منه، وعن شروط انعقاد البيعة للقاصر، وحكم بيعة العاجز، ثم شروط أهل الحل والعقد.

ثم عقد رحمه الله فصلاً في بيان طرق انعقاد البيعة، وحكم نصب إمامين، وعقد البيعة لإمامين في بلدين في وقت واحد.

ثم تكلم رحمه الله عن وجوب طاعة الإمام، وعن حكم عزله، ومتى يجوز ذلك، وما هي الأسباب المقتضية له، وعن حكم المدافعة عن الإمام والقتال معه، وعن حكم الخارجين عليه ومتى يجوز قتالهم.

ليختم حديثه بتكميل عقده لبيان معنى حديث: "الخلافة ثلاثون سنة"، وبيان الفرق بين الخلافة والملك، وفضل السلطان القائم بالعدل.

كل ذلك بيان جزل، وأسلوب ممتع، لخص فيه مباحث هذا العلم أحسن تلخيص، وحرر فيه قواعده أحسن تحرير، فجاءت رسالته متينة الرصف، متتابعة النسق، قضارى المتعقب عليها أن ينسج في التأليف عليها.

وأما الرسالة الثانية؛ فهي رسالة "مفاكهة ذوي النبل والإجادة؛ حضرة مدير دار السعادة" لحافظ المغرب الشهير، والعلامة المحقق النحرير سيدي عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني رحمه الله تعالى، وهي رسالة أنشأها في الرد على مدير مجلة السعادة، الذي زور مقالاً يتهجم فيه على علماء وأعيان فاس، لإفتائهم بوجوب خلع المولى عبد العزيز ابن السلطان مولاي الحسن، لما ظهر منه من المخالفات، وعقدهم البيعة لأخيه السلطان المولى عبد الحفيظ، فأنشأ الشيخ سيدي عبد الحي الكتاني رحمه الله تعالى هذه الرسالة رداً عليه لبيان الأسباب الموجبة لبيعة السلطان عبد الحفيظ وخلع أخيه، مع بسط لمفهوم البيعة في الشريعة، وكيفية انعقادها، وشروط الإمامة ونواقضها.

وقد كان الشيخ عبد الحي الكتاني رفيق أخيه الإمام أبي الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني في حركته الإصلاحية، التي قاما من خلالها بالتمهيد لبيعة

المولى عبد الحفيظ على شروط الشورى والجهاد، في وقت كان المولى عبد العزيز قد أغفل أمور الدولة، وغلبته حاشية السوء التي عملت جهدها في تقويض دعائم البلاد، تلك البلاد التي كان يسودها ملك غلام لم يتجاوز عند توليه عام 1311 التاسعة من عمره. وهو في نفسه كان رجلا فاضلا طيبا، ولكن حاشية السوء اضطرت العقلاء إلى القيام بخلعه.

ولكن ما أن استتب الأمر للمولى عبد الحفيظ؛ حتى ذهبت وعوده سدى، وظهر تعاونه السري مع القوى الاستعمارية، وانقلب على عقلاء الأمة؛ ومنهم: الشيخ أبو الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني، ومن معه، ومن ضمنهم مؤلف رسالة "المفاكهة"، وترى بهم إلى أن زج بهم في السجن في 14 ربيع الثاني عام 1327/1909، وانتهت القضية باستشهاد الشيخ أبي الفيض، ثم ثورة القبائل على المولى عبد الحفيظ، واستدعائه للحماية الفرنسية، لتستعمر فرنسا المغرب أوائل عام 1330 / 1912، وتخلع المولى عبد الحفيظ بعد أشهر من استتباب الأمر لها بفاس.

ولكن هذه الثورة التي ألفت بمناسبتها رسالة "المفاكهة"، استمرت في صورة أخرى؛ وهي: الحركة الوطنية المغربية، فقد قال الأستاذ علال الفاسي في كتابه: "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي"، بأن تلك الحركة الدستورية الإصلاحية كانت هي المرجع والأم للحركة الوطنية في عهد الحماية. ومن هنا تكمن أهمية هذا الكتاب، ومؤلفه الشيخ عبد الحي الكتاني، كلبنة مهمة في الحركة الدستورية والإصلاحية المغربية، علاوة على كونه يعد نشاطا رائدا من نشاطات الصحافة المغربية قبيل الحماية سنة 1912م، ولذلك فقد تُرجمت هذه الرسالة إلى عدة لغات<sup>(1)</sup>.

وبالجملة فهي رسالة عظيمة الفائدة، فريدة في بابها، جامعة لشتيت المسائل، وشارد الفوائد.

وقد ألحقت بالرسالة فتوى في أن البيعة وخلع الحاكم يشترط لهما حضور كافة

(1) للمزيد من المعلومات حول الثورة الحفيظية، وظروف كتابة هذه الرسالة: "المفاكهة" انظر: "ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد"، تأليف الإمام أبي الهدى محمد الباقر الكتاني، تحقيق: الدكتورة نور الهدى الكتاني، طبعة دار ابن حزم - بيروت.

فعاليات المجتمع للمصنف رحمه الله تعالى أيضا.

### [منهج التحقيق]:

فهذا ما يتعلق بمضمون الرسالتين، وأما عملي في الكتاب فأوجزه إذ هو بين يدي القارئ الكريم، فأقول:

أولا: ضبط نص الرسائل:

وقد اعتمدت في ضبط نص الرسالة الأولى: "رسالة في الإمامة العظمى" على مخطوطة بخط العلامة الشيخ المكي البطاوري<sup>(1)</sup> رحمه الله تعالى، وهي مخطوطة مكونة من 25 صفحة، مكتوبة بخط مغربي جميل. وقد مكنتني من صورة منها الدكتور الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني، عن نسخة سلمها له حفيد مؤلفها؛ الأستاذ السيد محمد عبده بن الطيب الفاسي الفهري حفظهما الله.

وكذا بالنسبة للرسالة الثانية؛ حيث اعتمدت في ضبط نصّها على نسخة مطبوعة طبعة حجرية، مكنتني منها الشريف محمد حمزة الكتاني المذكور، وذيلتها بفتوى للمؤلف الحافظ الشيخ عبد الحي الكتاني رحمه الله تعالى، في أهل الحل والعقد من هم؟ كانت نشرتها مجلة "وجهة نظر" المغربية العدد 9/8، السنة الثالثة عام 2000. ثانيا: خدمة الرسائل بما يلي:

○ عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من السور.

○ تخريج الأحاديث والآثار تخريجا علميا بالقدر اللازم دون توسع إلا لفائدة اقتضاها المقام.

○ الترجمة للأعلام ترجمة موجزة، ولم أثقل حواشي الكتاب بالترجمة للأعلام والأئمة المشاهير، حاشا رجلا رجاء بركتهم.

○ إيضاح ما يرد في النص من غموض أو إبهام.

(1) المكي البطاوري: المكي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن البطاوري، شيخ الجماعة بالرباط، أخذ عن عمه التهامي البطاوري، وإبراهيم التادلي ومحمد بن إبراهيم الرباطي وغيرهم، له عدة تأليف، منها: الأزهار المهيورة من رياض المقصورة، واقتطاف زهرات الأفنان شرح على الشمقمقية، وشرح على صغرى السنوسي ونظمها وشرحه، والحلل المجوهرية شرح نظم الجوهرة، وشرح حزب الفلاح للجزولي، وشرح على لامية الزقاق، وغيرها، توفي عام 1355هـ [سل النصال (98)].



○ التعليق على بعض ما ورد في الكتاب من قضايا علمية وإبداء الرأي فيها.

○ توثيق المادة العلمية بعزوها إلى مظانها ومصادرها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

ثالثاً: فهرسة الكتاب: وضع فهرس للكتاب، وتشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس أطراف الأحاديث والآثار النبوية.
- فهرس الأعلام المذكورين في الرسالتين.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الكتب والمصنفات الواردة في الرسالتين.
- فهرس الطوائف والجماعات والقبائل والمذاهب.
- فهرس الأماكن والمواقع المذكورة في الكتاب.
- مراجع ومصادر التحقيق.
- فهرس المحتويات.

هذا وإنني أحب أن أرق في ختام هذا التقديم عبارات الامتنان الجميل والشكر الخالص للدكتور الفاضل، العلامة الشريف النسيب مولاي محمد حمزة بن علي الكتاني حفظه الله تعالى، على ما تفضل به من إمدادي بأصول الرسالتين، ومراجعته لنصهما وتصحيحه، فالله يتولى جزاءه بما هو له أهل.

وفي الختام، فهذا جهد المُقل، وعذر غير المُخل، والله أسأل سؤال عبد بادي العجز والكلال، وأرتجيه رجاء متضرع بباب كرمه والنوال، وألجأ إليه مستشفعا بحبيبه سيدنا محمد سيد ولد آدم في يوم لا بيع فيه ولا خلال، أن يتقبله مني في صالح الأعمال، ويجعلني به من المقربين أهل الكمال.

والخير أردت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## الرسالة الأولى

رسالة في الخلافة العظمى وشروط من يتقلدها

تأليف:

الإمام قدوة الأنام وحجة الإسلام محيي الدين وعمدة السالكين العلامة المحقق

أبي السعود وأبي الإسعاد

سيدي عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي

(1007 - 1091 هـ)

تحقيق

الأستاذ هشام بن محمد حيجر

الحسني

خريج دار الحديث الحسنية



## ترجمة المصنف رحمه الله تعالى<sup>(1)</sup>

نسبه:

هو الشيخ الإمام القدوة، الفقيه المفسر العلامة المحدث الحافظ الأصولي المتكلم الصوفي العارف بالله شيخ الشيوخ وعمدة أهل التحقيق والرسوخ سيدي أبو محمد وأبو السعود والإسعاد عبد القادر بن علي ابن الشيخ يوسف بن محمد بن يوسف بن عبد الرحمن القصري الأندلسي أصلاً الفاسي داراً، الفهري نسباً.

ولادته ونشأته:

ولد رضي الله عنه بمدينة القصر الكبير ببلاد المغرب الأقصى عند زوال يوم الاثنين ثاني رمضان سنة سبع وألف (1007 هـ)، الموافق لسنة 1599 بتاريخ النصراني، وتربى في كنف أسرته العريقة في الشرف والعلم والصلاح، قال الشيخ مخلوف: "بيته شهير بالعلم والجلالة والفضل والسؤدد والعدالة، واستمر العلم به أزيد من ثلاثمائة سنة".

وبمدينة القصر الكبير نشأ وقرأ على والده ومن أدرك من علماء عصره، ثم ارتحل إلى فاس أوائل رجب سنة خمس وعشرين وألف (1025 هـ)، وأكبَّ على التعلم والتعليم والاجتهاد، فحصل علماً غزيراً، وانتفع في أقرب مُدَّة، ثم تأهل بفاس، واشتهر وبعُدَ صَيُّته، وتنافس العلماء في الأخذ عنه وشِدِّ الرِّحال إليه من جميع الأقطار.

شيوخه وتلامذته:

تتلمذ الشيخ سيدي عبد القادر الفاسي رحمه الله تعالى على فحول علماء عصره، وأبرزهم:

\* والده: أبو الحسن علي بن يوسف الفاسي، أخذ عن الحميدي والسراج وابن

---

(1) تنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس (309/1)، فهرس الفهارس (763/2)، الفكر السامي للحجوي (ص 334 ت 748)، شجرة النور الزكية لمخلوف (ص 314 ت 1226).

مجبر، وأدرك جملة من الصوفية وتبرك بهم وانتفع ببركاتهم، كوالده أبي المحاسن يوسف الفاسي، والشيخ أبي زيد عبد الرحمن المجذوب والشيخ أبي الحسن علي الشلي، توفي رحمه الله سنة 1030 هـ.

\*الإمام العارف سيدي أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الفاسي، الولي الكبير، والعالم النحرير، صاحب التصانيق المحققة المفيدة، كحاشيته على تفسير الجلالين، وحاشية على صحيح البخاري، وعلى المختصر الخليلي، وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة ست وثلاثين وألف (1036 هـ).

\*القاضي أبو القاسم بن أبي النعيم الغساني، الإمام الأصولي المتكلم المفسر، أخذ عن ابن المنجور وابن محب وأحمد بابا السوداني وغيرهم، وتوفي قتيلا ظلما على يد بعض المتلصصين سنة 1032 هـ.

\*الإمام الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، العالم الكبير، صاحب التصانيف الفائقة، كمنظومته في العقائد المسماة بإضاءة الدجنة، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وفتح المتعال في مدح النعال، وغيرها، توفي رحمه الله سنة إحدى وأربعين وألف (1041 هـ).

\*الإمام الشهير العلامة النظار الناسك سيدي ولي الله أبو محمد عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري نسبا، الأندلسي أصلا، الفاسي منشأ ودارا، أحد الأعلام، رأس في العلم والتحقيق والمشاركة في العلوم، له المنظومة الشهيرة العديمة المثال، المسماة بالمرشد المعين على الضروري من علوم الدين، وشرح نفيس على مورد الظمان في علم رسم القرآن، وطرر على المختصر وغيرها، توفي رحمه الله سنة أربعين وألف (1040 هـ).

\*العلامة النحوي الأديب أبو الحسن علي بن الزبير السجلماسي، الفقيه المشارك العلامة إمام النحاة، توفي رحمه الله سنة خمس وثلاثين وألف (1035 هـ).

وأما تلاميذه فهم كثرة لا يحصون، بحيث قلما تجد عالما أو متعلما بإفريقية والمغرب إلا وهو من تلامذته أو من تلامذتهم. ومن جملة هؤلاء:

\*حفيده أبو محمد الطيب ابن الإمام سيدي محمد ابن صاحب الترجمة، الإمام



المحقق البارع، كان من أهل الحفظ والتحقيق والإتقان، له الباع في الفقه والحديث والأصول والبيان والتصريف والتاريخ، وله من التأليف شرح على مقدمة جده المترجم له في الأصول، وله تقايد عديدة وأجوبة، وأخذ عنه خلائق وتخرج به أئمة، توفي رحمه الله سنة ثلاثة وعشر ومائة وألف (1113 هـ).

\*العلامة الكبير الرحالة أبو سالم العياشي، أحد العلماء العاملين، والعباد الكاملين، وهو صاحب الرحلة الشهيرة، توفي رحمه الله سنة تسعين وألف (1090 هـ).

\*الشيخ محمد بن عبد الرحمن الصيني التازي، وصفه الشيخ محمد بن عبد السلام بناني في مشيخته بسر الزمان وآية العرفان العالم العلامة الحبر الفهامة المحدث الصوفي المفسر الفقيه الجليل، توفي رحمه الله سنة خمس عشرة ومائة وألف (1115 هـ).

وآخرون.

مكانته العلمية:

كان الشيخ عبد القادر الفاسي رحمه الله أحد العلماء المبرزين في عصره، ومن أفراد العلماء في وقته، وقد أطبق مشايخ عصره على تبحره في علمي الظاهر والباطن، وشهادة العلماء فيه متوافرة، ومن الجاري على الألسنة - وقيل إنه كلام العارف الكبير سيدي الكبير بن محمد السرغيني - قولهم: إنه لولا ثلاثة لانقطع العلم من المغرب في القرن الحادي عشر، لكثرة الفتن التي ظهرت فيه؛ وهم: سيدي محمد بن أبي بكر الدلائي في ملوية في بلاد فزاز، وسيدي محمد بن ناصر الدرعي في الصحراء، وسيدي عبد القادر الفاسي بفاس.

ووصفه تلميذه العلامة أبو محمد الطيب بن محمد الفاسي في فهرسته بقوله: "هو الفقيه الإمام المحدث الحافظ المفسر الأصولي المتكلم النحوي اللغوي المنطقي الأديب الجدلي الحكيم النظار الصوفي فريد الدهر ووحيد العصر جامع أشات فنون العلوم والمبرز في سائر أنواع المعقول والمفهوم إمام الأئمة وشمس الأمة".

وقال أبو العباس الولائي في مباحث الأنوار: "كان عالم وقته، وبحر الفنون في أزمنته".

وقال العلامة أبو عبد الله اليوسي في فهرسته: "ومنهم الإمام الهمام القدوة العلامة الصوفي شيخ الجماعة الإدريسية الفاسية في وقته أبو محمد عبد القادر بن علي الفاسي".

وقال الشيخ عبد الحي الكتاني في "فهرس الفهارس": "عالم فاس وإمامها ومسندها وبركتها.. انتهت إليه رئاسة العلم في هذه الديار، فلا قاض ولا محكم ولا مفت ولا راو إلا وهو ينسب إليه، قدمه لذلك سنه وعلمه وجاهه الموروث والحظوة لدى السلطان والترفع عن السفساف وتعميم العلم في عشيرته وأهله".

وقال الشيخ مخلوف: "هو الإمام علم الأعلام الفقيه العلامة المحدث المفسر الفهامة الصوفي المعظم عند الخاصة والعامة شيخ الشيوخ وعمدة أهل التحقيق والرسوخ، الشائع الصيت شرقا وغربا، المتفق على عدالته وفضله وجلالته".

#### أخلاقه وورعه:

كان رحمه الله تعالى عابدا زاهدا، له همة عالية في قيام الليل والدؤوب على قراءة القرآن في غالب أحيانه لا يكاد لسانه يفتر عن ذكر الله وتلاوة القرآن آناء الليل وأطراف النهار. وكان تلميذه العلامة أبو عبد الله المجاطي إذا كتب اسمه عبر عنه بالعارف بالله.

وكان رحمه الله تعالى ممن لا تأخذه في الله لومة لائم، أمرا بالمعروف، وناهيا عن المنكر، قوالا للحق، يواجه به الكبراء والملوك، قد أعطي قوة على التلطف في توصيل ذلك وإبلاغه على أجمل صورة.

وكان رحمه الله زاهدا ورعا، يأكل من عمل يده، فكان ينسخ الجامع الصحيح للبخاري كثيرا ويبيعه ويتعيش به، وكان الناس يرغبون في النسخ التي تكون بخطه للتبرك والإتقان، وحكى الولائي في مباحث الأنوار أن السلطان المولى الرشيد أراد أن يمدّه بشيء من الدنيا، وكان المترجم له حيثئذ كبير السن، فبلغه ذلك، فقال: قولوا له يشغل نفسه بغيري، فالذي رزقني من المهد إلى أن ابضت لحيتي هو

يرزقني، ثم جعل يحكي ما قاله الشيخ السنوسي لبعض ملوك وقته حين عرض عليه شيئاً من الدنيا، فقال له: أما نيتك فالله يجازيك عليها خيراً، وأما أنا فأخاف أن تفيض علي بحور الآخرة، فأردت أن تجدني حينئذ خفيفاً من الدنيا لعلني أقطعها بخفة.

وكان رحمه الله ذا خلق دمث، وتواضع جم، فكان لا يستدعيه أحد إلا خرج إليه ووقف معه وأوسع له فيما يريد حتى يكون المستدعي هو الذي ينصرف عنه باختياره.

وفاته:

بعد حياة حافلة بالعلم والورع والمعرفة والزهد انتقل الإمام سيدي عبد القادر الفاسي إلى الرفيق الأعلى سنة إحدى وتسعين وألف (1091هـ).

وقد رثي بمراثي، ومنها قول تلميذه وولده العلامة سيدي محمد:

يَقُولُونَ مَاتَ الْخَبْرُ وَهُوَ كَوَاحِدٍ	لَعَمْرُكَ ذَا قَوْلٍ لِمَنْ كَانَ أَخْرَقًا
وَهَيْهَاتَ مَا خَبْرٌ يَمُوتُ كَوَاحِدٍ	ولكنه جَمْعٌ لِقَوْمٍ تَفَرَّقًا
وما كان إلا ملجئاً لذوي النُّهى	وحصناً لدين الله لم يكُ يُزْتَقَى
مطيعاً لأمر الله كان ومن يَكُنْ	مطيعاً لأمر الله يُخْشَى وَيُتَّقَى
إماماً هُماماً زاهداً متواضعاً	جواداً جليّ الحِلْم والعلم والثَّقَى
يَجُوقُ لعيني أن تسح لفقده	دُموعاً تُغْم الأرض غرباً ومشرقاً
ولم لا وقد عمّ البلا بمصابه	وأصبح طرف الدين للكرب مُطْرِقاً
وقد شمل الإسلام يوم فراقه	أسى قيد الأشجان والدمع أطلَقَا
يقول لسان العلم أين نظيره	لِحَمْلِي ومن يُلْفَى لفهمي مُحَقِّقَا
فقل للذي لم يقدر الخبر قَدْرَه	وربّي ما أبصرت مثلك أحمَقَا

وقال العلامة أبو علي اليوسي رحمه الله:

مصاب لو أن الأرض نال أديمها	لما أنبعت نهراً ولا أنبتت زهراً
ولو أن أفاق السماء أصابها	لما أطلعت شمسا ولا أنزلت قطراً

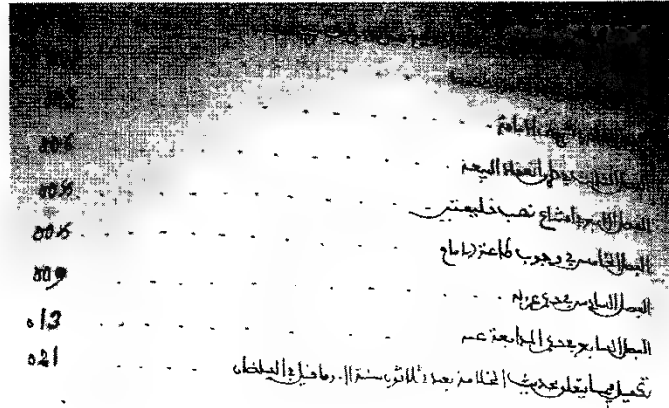
وحكى الشيخ سيدي أبو سالم العياشي في رحلته حيث زار بعض مشايخ الاسكندرية وهم أبو العباس المرسي والشيخ ياقوت العرشي والشيخ أبو عمرو ابن

الحاجب، قال: جئت لزيارة الشيخ، فلما جلست أخذت في الدعاء لي ولإخواني ومشايخي ولشيخنا سيدي عبد القادر الفاسني لحقني أمر ما كنت أعهده من نفسي قبل ذلك، وحضرني من الخشوع والأدب ما لم ألفه، حتى خيل لي أن شيخنا أبا محمد حاضر هناك، فعلمت أن شيخنا ممن تحقق بحال الشيخ وسلك مرامه، وورث علومه وأحوال الشيخ المرسى وسيرته وهديه.

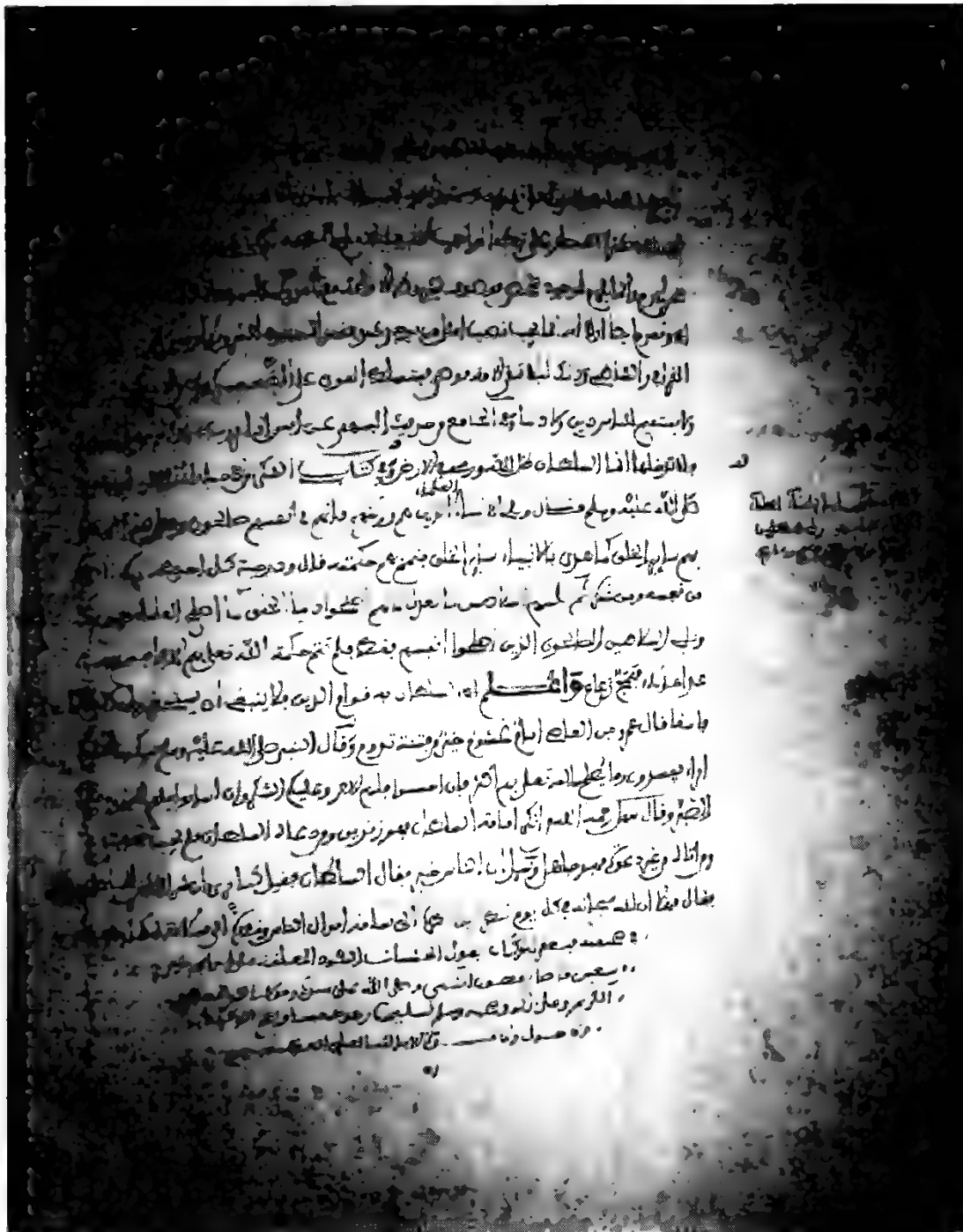
الحمد لله  
رسالة في إمامة الحنفية وشروطها  
من تأليف الشيخ العلامة عمدة الشيوخ أبي  
السعود وإبراهيم بن الشيخ عبد القادر الباسي  
وهي مكتوبة بخط العلامة الشيخ المكي  
الذي هو في رحمه الله

صورة الصفحة الأولى من المخطوط





صورة الصفحة الثانية من المخطوط





### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام أبو محمد سيدي عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين:

الحمد لله الذي من اعتصم بحبله نجا وسلّم، وأصلي على محمد نبيه وآله وأسلّم، صلاةً وسلاماً يتعاقبان ما جهل حُكْمُ أو عِلْم. هذه أجوبة مسائل كثر فيها اللغَطُ والشَّغْب، وقام للانتصار والحجج بها طوائف من كلّ حذب، لإشارة من إشارته عَزَم، وإسعاف مرغوبه عليّ حَثَم، متوخياً في ذلك فُضُوص النصوص، متنبها عما يحتمله<sup>(1)</sup> العموم والخصوص، لأن ذلك أدعى للقبول، وأسرع لحسم الحجاج والمقول، فنقول والله المعين على بلوغ المأمول:

### فصل في حقيقة الإمامة وحكمها:

#### [مباحث الإمامة ليست من العقيدة]

اعلم أن مباحث الإمامة ليست من العقلية ولا من المعتقدات، وإنما هي من الفقهيات، قاله الغزالي<sup>(2)</sup>، ونحوه للفهري

(1) في الحاشية: يحتمل.

(2) قال في الاقتصاد في الاعتقاد (ص: 234): "اعلم أن النظر في الإمامة أيضاً ليس من المهمات، وليس أيضاً من فنّ المعقولات، بل من الفقهيات". وقال العلامة الكمال ابن الهمام في المسيرة: "ومباحث الإمامة ليس منه - أي من علم العقائد".

قال الكمال ابن أبي شريف في شرحه: "وبيان ذلك أن مباحث الإمامة من الفقه بالمعنى المتعارف، لأن القيام بها من فروع المكفيات، وذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية، ومل بيانها كتب الفروع، وهي مسطورة فيها، وإنما كانت متممة في علم الكلام لأنه لما شاعت في الإمامة من أهل البدع اعتقادات فاسدة مخلة بكثير من القواعد الإسلامية،

والجويني<sup>(1)</sup>، لكن لما زعمت الإمامية وبعض المعتزلة أنها تجب عقلا، وشاع في الناس في باب الإمامة اعتقادات فاسدة، ومالت فرق أهل البدع والأهواء إلى تعصبات باردة، تكاد تُفْضِي إلى رفض كثير من قواعد الإسلام، ونقض عقائد المسلمين، والقدح في الخلفاء الراشدين، بُوِّبَ عليها في علم الأصول لبيان أنه لا يجب شيء في أحكام التكاليف بدون الشرع، وألحقت تلك المباحث بالكلام وأدرجت في تعريفه عوناً للقاصدين، أو صَوْناً للأئمة المهتدين عن مطاعن المبتدعين، على أن ابن عرفة<sup>(2)</sup> قال: "حديث: «من مات وليس في عنقه بيعة، مات

مشملة على قدح في الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، أدرجت في علم الكلام لشدة الاعتناء بالمناضلة عن أهل الحق فيها، تميماً لفائدة علم الكلام " انتهى [المسامرة شرح المسامرة (ص: 25)].

وقال العلامة الأمدي: "واعلم أنّ الكلام في الإمامة ليس من أصول الديانات، ولا من الأمور اللابديّات، بحيث لا يسع المكلف الإعراض عنها والجهل بها، بل لعمري إنّ المعرض عنها لأرجى من الواغل فيها، فإنّها قلّما تنفك عن التعصّب، والأهواء، وإثارة الفتن والشحناء، والرجم بالغيب في حق الأئمة والسلف، بالإزراء، وهذا مع كون الخائض فيها سالكاً سبيل التحقيق، فكيف إذا كان خارجاً عن سواء الطريق. لكن لما جرت العادة بذكرها في أواخر كتب المتكلمين، والإبانة عن تحقيقها في عامة مصنفات الأصوليين، لم نَر من الصواب خَرْقُ العادة بِتَرْك ذكرها في هذا الكتاب " [غاية المرام في علم الكلام (ص: 363)].

وقال العلامة الأيجي: "الإمامة ومباحثها، ليست من أصول الديانات والعقائد خلافاً للشيعة، بل هي عندنا من الفروع المتعلقة بأفعال المكلفين؛ إذ نصب الإمام عندنا واجب على الأمة سمعاً، وإنما ذكرناها في علم الكلام تأسيساً بمن قبلنا " [المواقف (ص: 395)].

وقال السعد التفتازاني: "لا نزاع في أن مباحث الإمامة بعلم الفروع أليق، لرجوعها إلى أن القيام بالإمامة ونصب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة من فروض الكفايات، وهي أمور كلية تتعلق بها مصالح دينية أو دنيوية... ولا خفاء في أن ذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية " [شرح المقاصد (232/5)].

وكذا قال شيخ الأزهر محمد الخضر حسين في كتابه ((نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم)) (ص: 33): "إن الخلافة ليست من نوع العقائد، والبحث فيها يرجع إلى النظر في حكم عملي، لا في عقيدة من عقائد الدين".

(1) قال في الإرشاد (ص: 410): "إن الكلام في الإمامة ليس من أصول الاعتقاد".

(2) ابن عرفة: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الوردغمي التونسي إمامها وخطيبها بجامعة الأعظم خمسين سنة الإمام شيخ الشيوخ وعمدة أهل التحقيق والرسوخ أستاذ الأساتذة



ميته جاهلية»<sup>(1)</sup>، وحديث: «من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية»<sup>(2)</sup> يشير لكونها من المعتقدات".

### [حقيقة الإمامة، والفرق بينها وبين الخلافة]

إذا تقرر هذا فالإمامة على ما عند السعد<sup>(3)</sup> وغيره هي: "رياسة عامة في أمور الدنيا والدين، خلافة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم"<sup>(4)</sup>، فتخرج النبوة والقضاء وغيرهما من الرياسات الخاصة، قيل: وهذا الحد يؤذن بتلازم الإمامة والخلافة<sup>(5)</sup>،

=

وقدوة الأئمة الجهابذة، أخذ عن جلة منهم: ابن عبد السلام وابن الحباب والشريف التلمساني وغيرهم، وعنه من لا يعد كثرة، له التأليف العجيبة منها: مختصره الفقهي والحدود الفقهية وتأليف في الأصول وغيرها، توفي عام 803 هـ (شجرة النور: 227/1).  
(1) رواه مسلم (3/1478)، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال...ح: 1851).

(2) رواه مسلم (3/1476)، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال...ح: 1848).

(3) السعد التفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، الإمام العلامة، عالم بالنحو والتصريف، والمعاني والبيان، والتفسير والأصليين، أخذ عن القطب والعضد. واشتهر في الفنون وذاع صيته، له: شرح "تلخيص المفتاح"، و"التلويح على التوضيح"، و"تهذيب المنطق"، وشرح "العقائد النسفية"، وشرح "المقاصد"... وغيرها، توفي عام 793 هـ [انظر: "الأعلام" (7/219)، "شذرات الذهب" (6/319)].

(4) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي (ص: 5)، والمواقف للأيجي (ص: 395)، وشرح المقاصد للسعد (5/232).

(5) قال النووي في الروضة (10/49): "يجوز أن يقال للإمام: الخليفة، والإمام، وأمير المؤمنين". وقال ابن خلدون في المقدمة (ص: 212): "وإذ قد بينا حقيقة هذا المنصب، وأنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به تسمى: خلافة وإمامة، والقائم به: خليفة وإمام، وقد كان الخلفاء الأول يلقبون بالخلفاء كما يلقبون بالأئمة".

وقال حافظ المغرب وعلامته سيدي عيد الحبي الكتاني رحمه الله تعالى في التراتيب الإدارية (1/77): "الخلافة هي: الرياسة العظمى، والولاية العامة الجامعة، القائمة بحراسة الدين والدنيا، والقائم بها يسمى الخليفة؛ لأنه خليفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والإمام؛ لأن الإمامة والخطبة في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين لازمة له، لا يقوم بها غيره إلا بطريق النيابة عنه".

لكن المحقق العوفي يقول: النبوة لها ظاهر وباطن، فظاهرها القيام بأمر الدين أعمالاً وأخلاقاً، وباطنها القيام بأمره علماً وتحققاً، فالقيام بظاهرها على التمام بحيث يهدي غيره إلى القيام بباطن الدين علماً وتحققاً إمامة، والخليفة على هذا هو القائم في أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم بما كان صلى الله عليه وآله وسلم قائماً<sup>(1)</sup> به فيهم فيما فيه صلاح الدنيا والدين ظاهراً، والإمام هو القائم فيهم بما كان عليه السلام قائماً<sup>(2)</sup> به فيهم فيما يحفظ به أمر دينهم ودنياهم باطناً. ثم الخلافة والإمامة قد يجتمعان في شخص، وقد ينفرد أحدهما دون الآخر، وإلى القيام بذلك اجتماعاً وانفراداً الإشارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي قائمين على الحق إلى قيام الساعة»<sup>(3)</sup>، ويقول عليه السلام: «لا تقوم الساعة حتى يكون في أمتي اثنا عشر خليفة»<sup>(4)</sup>، وكل خليفة إمام، إما هو في نفسه إن جمع له بين الإمامة والخلافة، وإلا غيره إن لم يجمع له وبه يكون كماله، وقد قال الأئمة

(1) في الأصل: مقيماً، والتصويب من الحاشية.

(2) في الأصل: مقيماً، والتصويب من الحاشية.

(3) قلت: هو حديث متواتر، قال العلامة شيخ الإسلام سيدي محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله»: أورده في الأزهار في كتاب الأدب من حديث (1) معاوية بن أبي سفيان (2) والمغيرة بن شعبة (3) وجابر بن سمرة (4) ومعاذ بن جبل (5) وجابر بن عبد الله (6) وزيد بن أرقم (7) وأبي أمامة (8) وعمر (9) وأبي هريرة (10) ومرة البهوي (11) وشرحيل بن السمط أحد عشر نفساً.

قلت - سيدي محمد - : ورد أيضاً من حديث (12) عقبة بن عامر (13) وثوبان (14) وسعد بن أبي وقاص (15) وسلمة بن نفييل الحضرمي (16) وعمران بن حصين وله ألفاظ متقاربة المعنى، ونص على تواتره أيضاً ابن تيمية في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم في أوائله أثناء كلام، ونصه: بل قد تواتر عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لا تزال من أمتي طائفة ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة» اهـ [نظم المتناثر (ص: 167)].

وقال العلامة المحدث سيدي عبد العزيز بن الصديق الغماري رحمه الله: "زاد شقيقنا - يعني الحافظ أحمد - (17) قتادة (18) وقرة بن خالد (19) وأنس بن مالك (20) وقرة بن إياس (21) والنعمان بن بشير" اهـ [إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة في نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة (ص: 107)].

(4) رواه أحمد (86/5)، ومسلم (1453/3)، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، ح: (1822).

[اجتمع]<sup>(1)</sup> الأمران في كل من الخلفاء الأربعة وأول الأقطاب الذي انفرد له الأمر الباطني الحسن بن علي، ثم هذا الشأن والقيام به لا ينقطع في هذه الأمة، بل هو إما ظاهر أو باطن إلى قيام الساعة، كما في الحديث، على أن المراد بـ [قيام]<sup>(2)</sup> الساعة قربها، أو ارتفاع القرآن، وكذا جاء موت الخضر وإلياس حينئذ، وكذا ينخرم أهل الدائرة من الأولياء، فهذا من حيث الحد والحقيقة.

### [حكم الإمامة ونصب الإمام]

وأما من حيث الحكم الشرعي؛ فنصب الإمام الذي هو الخليفة واجب<sup>(3)</sup> على

(1) زيادة من الحاشية.

(2) زيادة من الحاشية.

(3) اتفقت كلمة الفرق الإسلامية على وجوب نصب الإمام إلا من شذ.

قال ابن حزم رحمه الله: "اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج، على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حاشا النجدات من الخوارج، فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم" [الفصل في الملل والأهواء والنحل (4/87)]. وكذا نقل الإجماع:

• الإمام الماوردي: 'وعقدها لمن يقوم بها واجب بالإجماع وإن شذ عنهم الأصم' [الأحكام السلطانية (ص: 5)].

• الإمام الجويني: "وأما نصب الإمامة عند الإمكان فواجب، وذهب عبد الرحمن بن كيسان إلى أنه لا يجب..، وهو مسبوق بإجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة، واتفاق مذاهب العلماء قاطبة" [الغياثي (ص: 22)].

• العلامة القرطبي: حيث قال عند قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾: "هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له ويطيع، لتجتمع به الكلمة وتنفذ به أحكام الخليفة، ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة، إلا ما روي عن الأصم حيث كان عن الشريعة أصم" [الجامع لأحكام القرآن (1/302)].

• النووي: "وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة" [شرح مسلم (12/205)].

• ابن حجر الهيتمي: "الصحابة أجمعوا على أن نصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب، بل جعلوه أهم الواجبات" [الصواعق المحرقة (ص: 7)].

• ابن خلدون: "نصب الإمام واجب، وقد عرف وجوبه بإجماع الصحابة

الخلق، لا على الخالق<sup>(1)</sup>، وطريق وجوبها متلقى من السمع، لا من العقل<sup>(2)</sup>، خلافا للمعتزلة<sup>(3)</sup>، وذلك مبني على أصلهم الفاسد في التحسين والتقيح العقليين. وإذا ثبت أنها واجبة بالسمع، فهي من فروض الكفايات<sup>(4)</sup>، إذا قام بها البعض

والتابعين.. واستقر ذلك إجماعا دالا على وجوب نصب الإمام " [المقدمة (ص: 191)].  
(1) خلافا للشيعية الإمامية، القائلة بأنه يجب على الله تعالى أن ينصب إماما للناس. انظر: الإمامة وأهل البيت لمحمود بيومي مهران (32/1).

(2) قال الشيخ القاضي القلقشندي: " اختلف العلماء في أصل وجوب الإمامة، فذهب قوم إلى أن وجوبها ثابت بالعقل، لما في طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظالم، ويفصل بينهم عند التنازع، ولو لا ذلك لكانوا فوضى مهملين، وقد قال الأفوه الأودي - وهو شاعر جاهلي:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا  
وذهب آخرون إلى أنها إنما وجبت بالشرع، ولا أثر للعقل في ذلك، لأن الإمام إنما يقوم بأمور شرعية، كان يجوز في العقل أن لا يرد التعبد بها، فلم يكن العقل موجبا لها. وقد احتج لذلك بأنه لا بد للأمة من إمام يقيم الدين، وينصر السنة، وينصف المظلومين من الظالمين، ويستوفي الحقوق، ويضعها مواضعها، " [مآثر الإنافة في معالم الخلافة (1/29) - (30)].

(3) المراد بعضهم لا كلهم، إذ أغلب المعتزلة يوافقون أهل السنة في أن وجوب الإمامة متلقى من السمع لا من العقل، انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار (20/41).

(4) قال العلامة الماوردي الشافعي رحمه الله: "فإذا ثبت وجوبها ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم " [الأحكام السلطانية (ص: 5)].

وقال النووي الشافعي رحمه الله: "تولي الإمامة فرض كفاية، فإن لم يكن من يصلح إلا واحدا تعين عليه، ويلزمه طلبه إذا لم يتدثروه" [روضة الطالبين (10/43)].

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي رحمه الله: "وهي - أي الإمامة - فرض على الكفاية " [الأحكام السلطانية (ص: 19)].

وقال السعد الفتازاني الحنفي رحمه الله: "القيام بالإمامة ونصب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة من فروض الكفايات " [شرح المقاصد (5/232)].

وقال الشيخ خليل المالكي رحمه الله في مختصره الشهير (ص: 88): "الجهاد.. فرض كفاية.. كالقيام بعلوم الشرع.. والإمامة..".

قال الشيخ الخرشي المالكي رحمه الله في شرح المختصر (4/435): "الإمامة العظمى فرض كفاية على من توفرت فيه شروطها مع وجود من يشاركه، وإلا تعينت عليه".

سقط عن الباقيين، قال اليفرني: وإذا لم يقيم بها أحد خرج بتركها فريقان<sup>(1)</sup>؛ أحدهما أهل الحل والعقد، والثاني كل من يصلح للإمامة [مع القدرة على تقدمه]<sup>(2)</sup>.

### [نصب الأمثل عند تعذر الإمام المستوفي الشروط]

فإذا فقد المستوفي الشروط وتعذر يجب نصب أمثل من يوجد، وأقربهم شبهاً بذلك وأولاهم، فقد قال القرافي<sup>(3)</sup> في باب السياسة من الذخيرة: "نص ابن أبي زيد في النوادر على أنا إذا لم نجد في جهة إلا غير العدول أقمنا أصلحهم وأقلهم فجوراً للشهادة عليهم، ويلزم مثل ذلك في القضاة وغيرهم، ليلا تضيع المصالح"، قال: "وما أظن أحدا يخالفه في هذا، فإن التكليف مشروط بالإمكان، وإن جاز نصب الشهود فسقة لأجل عموم الفساد، جاز التوسع في [أحكام المظالم والجرائم]<sup>(4)</sup> لأجل كثرة فساد الزمان وأهله"، قال: "ولا شك أن قضاة زماننا وكذا شهودهم وولاتهم وأمنائهم لو كانوا في العصر الأول ما وُلُّوا ولا عُرجَ عليهم، فولاية مثل هؤلاء في مثل ذلك العصر فسق، فإن خيار زماننا هم أراذل ذلك الزمان، وولاية الأراذل فسق، فقد حسن ما كان قبيحاً، واتسع ما كان ضيقاً، واختلفت الأحكام باختلاف الأزمان"<sup>(5)</sup> اهـ.

وقال أبو إسحاق الشاطبي<sup>(6)</sup>: "العدالة معتبرة في كل زمان بأهله، وإن اختلفوا

(1) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي (ص: 5)، والأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص: 19).

(2) في الأصل: "والقدرة على تقديمه"، وما أثبتته من الحاشية، وهو الأوفق معنى، والله تعالى أعلم.

(3) القرافي: أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي، المغربي ثم المصري، الإمام العلامة الفقيه الحافظ الفهامة الأصولي النظار شيخ الشيوخ، أخذ عن جماعة، منهم جمال الدين ابن الحاجب والعز بن عبد السلام وشرف الدين الفاكهاني وغيرهم، وعنه أخذ جمع، له من المؤلفات: الذخيرة في فقه المالكية في ثلاثة عشر مجلداً، والفروق والقواعد، لم يسبق إلى مثله، وغيرها، توفي عام 684هـ (شجرة النور: 188/1).

(4) في الأصل: الأحكام السياسية، وما أثبتته من الذخيرة.

(5) الذخيرة في الفقه المالكي للقرافي (46/10) بتصرف.

(6) الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي العلامة المؤلف المحقق النظار أحد الجهابذة والعلماء الأثبات الفقيه الأصولي المحدث، أخذ عن أئمة منهم: ابن



في وجه الاتصاف بها، فنحن نقطع بأن عدالة الصحابة لا تساويها عدالة التابعين، وعدالة التابعين لا تساويها عدالة من بعدهم، وكذلك كل زمان مع ما بعده إلى زماننا هذا، فلو قيس عدول زماننا بعدول الصحابة والتابعين لم يعدوا عدولا، لتباين ما بينهم في الاتصاف بالتقوى والمروءة، لكن لا بد من اعتبار عدول كل زمن بحسبه، وإلا لم تمكن إقامة ولاية تشترط فيها العدالة، بل لو فرض زمان يعرى عن العدول جملة لم يكن بد من إقامة الأشبه فهو العدل في ذلك الزمان، إذ ليس بجار على قواعد الشرع تعطيل المراتب الدينية لإفضائه إلى مفسد عامة يتسع خرقها على الراقع، وهذا الأصل مستمد من المصالح المرسله<sup>(1)</sup> اهـ.

---

الفخار وأبي عبد الله البلنسي وأبي عبد الله الشريف التلمساني وغيرهم، وعنه جلة، له: الاعتصام والموافقات والمجالس شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري وشرح ألفية ابن مالك وغيرها، توفي عام 790 هـ (شجرة النور 231/1).

(1) المعيار المعرب (204/10).

## فصل في شروط الإمامة

وأما شروط الإمامة، فالمتفق عليها عند أهل السنة والجماعة حسبما ذكر السبكي<sup>(1)</sup> وغيره ستة<sup>(2)</sup>؛

الأول: التكليف، لأن الصبي والمعتوه قاصر أي كل منهما عن القيام بأموره، فكيف يقوم بأمر غيره؟

الثاني: الذكورة، لأن النساء ناقصات عقل ودين، ممنوعات عن الخروج إلى محل الأحكام ومعارك الحروب، وفي الحديث: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»<sup>(3)</sup>.

الثالث: الحرية، لأن العبد مشغول بشأن سيده، فلا يتفرغ لشأن غيره، وأيضا يستحقر في العيون فلا يهاب، ولا يمثل أمره.

الرابع: العدالة، فإن الفاسق لا يصلح لأمر الدين، ولا يوثق بأوامره ونواهيه، والظالم يختل به أمر الدين والدنيا، فكيف يصلح للولاية؟

الخامس: القرشية، لقوله عليه [الصلاة و] السلام: «الأئمة من قريش»<sup>(4)</sup>، وقوله

---

(1) السبكي: أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي تاج الدين السبكي الشافعي، شيخ الإسلام وأحد الأعلام، العلامة الكبير الإمام المحقق الفقيه الأصولي النحوي التحرير، أخذ عن والده وعن الحافظ المزي والذهبي وغيرهم، وحصل فنوناً من العلم من الفقه والأصول، وكان ماهراً فيه والحديث والأدب، وبرع وشارك في العربية، وكان له يد في النظم والنثر جيد البديهة، ذا بلاغة وطلاقة لسان، وجراءة جنان، وذكاء مفرد، وذهن وقاد، من تصانيفه: جمع الجوامع وشرح مختصر ابن الحاجب وشرح منهاج البیضاوي والأشباه والنظائر وطبقات الشافعية الكبرى وغيرها، توفي عام [شذرات الذهب (221/6 - 222)].

(2) انظر في شروط الإمامة عند أهل السنة: التمهيد للباقلاني (ص: 181)، والأحكام السلطانية للماوردي (ص: 6)، والفصل لابن حزم (4/186)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص: 349)، وشرح المقاصد (5/244).

(3) رواه البخاري (4/1610)، كتاب المغازي، باب كتاب النبي صلى الله عليه وآله سلم إلى كسرى وقيصصر، ح: 4163، ووهم الحاكم رحمه الله في مستدركه (4/334)، فاستدركه على الشيخين، وقد أخرجه البخاري كما رأيت.

(4) قلت: الحديث بهذا اللفظ متواتر، أورده العلامة الإمام سيدي محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله في نظم المتناثر من الحديث المتواتر، وقال: "حديث: «الأئمة من قريش»: أورده =

عليه [الصلاة و] السلام: «الولاية في قريش ما أطاعوا الله واستقاموا»<sup>(1)</sup>، وقوله عليه [الصلاة و] السلام: «قدموا قريشا ولا تقدموها»<sup>(2)</sup>، وتقع زيادة: «وتعلموا منها ولا

في الأزهار من حديث (1) أبي برزة (2) وأنس (3) وعلي ثلاثة أنفس، قلت - أي سيدي محمد - : أخرجه أيضا أحمد من حديث (4) أبي هريرة (5) وأبي بكر الصديق بهذا اللفظ، ورجاله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعا، وفي لفظ: «الأمراء من قريش»، ورد من حديث أبي برزة وأنس (6) وكعب بن عجرة، وفي رواية عن علي: «ألا إن الأمراء من قريش» الحديث، وفي أخرى عن أنس: «أن الملك في قريش» الحديث، وفي الصحيحين من حديث (7) ابن عمر مرفوعا: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان»، وأخرج أحمد والترمذي والنسائي بسند صحيح عن (8) عمرو بن العاص مرفوعا: «قريش ولاة الناس في الخير والشر - أي في الإسلام والجاهلية - إلى يوم القيامة»، وأخرج البخاري عن (9) معاوية مرفوعا «أن هذا الأمر في قريش»، وأخرج أحمد عن أبي بكر الصديق و(10) سعد بن أبي وقاص رفعاه: «قريش ولاة هذا الأمر فبر الناس تبع لبرهم وفاجرهم تبع لفاجرهم»، وورد أيضا من حديث (11) جبير بن مطعم (12) وعبد الله بن السائب (13) وعبد الله بن حنطب وأبي هريرة وعلي (14) وابن شهاب بلاغا (15) وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة مرسل «قدموا قريشا ولا تقدموها» الحديث، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة «الناس تبع لقريش في هذا الشأن» وفي رواية لأحمد «في هذا الأمر»، وفي مسلم من حديث (16) جابر مثله.

قال ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي: وقد جمعت طرقه في جزء مفرد عن نحو من أربعين صحابيا اهـ.

وفي الأمالي له: أما حديث «الأئمة من قريش» فوقع لنا من حديث علي بلفظه، وكذا من حديث أنس، ووقع لنا معناه عن عدد كثير من الصحابة، ثم ساق أحاديثهم، فانظره، وسبق عنه في فتح الباري عده من المتواتر أيضا، وأقره السخاوي في فتح المغيث وغيره، وأما قول الحافظ العلائي لم أجده فذهول وغفلة عظيمة " انتهى كلام سيدي محمد بن جعفر الكتاني. وقال العلامة المحدث سيدي عبد العزيز بن الصديق رحمه الله: "وزاد شقيقنا - أي الحافظ سيدي أحمد بن الصديق - حديث (17) بشر بن مالك و(18) أبي مسعود البدي و(19) عتبة بن عبد و(20) الزبير " اهـ [تحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة في نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة (ص: 115)].

(1) رواه البيهقي في السنن الكبرى (143/8)، ولكن بلفظ: «الولاية من قريش ما أطاعوا الله واستقاموا على أمره».

(2) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (64/9) من حديث أنس رضي الله عنه، ورواه الطبراني من حديث عبد الله بن السائب رضي الله عنه، عزاه إليه الحافظ الهيثمي رحمه الله في المجمع

تعلموها»<sup>(1)</sup>، لكن قال عياض<sup>(2)</sup>: " ليس بصحيح لفظا ولا معنى، لإجماع العلماء على التعلم من غير قریش، ومن الموالي، وتعلم قریش منهم - أي من الموالي - ، وتعلم الشافعي من مالك وابن عيينة ومن محمد بن الحسن وابن أبي يحيى ومسلم بن خالد الزنجي ممن ليس بقرشي"<sup>(3)</sup>.

وأیضا أجمع الصحابة على شرط القرشي، لأنه لما قال الأنصار يوم السقيفة: منا أمير ومنكم أمير، منعهم أبو بكر رضي الله عنه لعدم كونهم من قریش، وقال: الأمراء في قریش، أو منا الأمراء ومنكم الوزراء الحديث<sup>(4)</sup>، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، فكان ذلك إجماعا.

لكن قال ابن حجر<sup>(5)</sup>: " يحتاج من نقل الإجماع إلى تأويل ما جاء عن عمر في ذلك، فقد أخرج أحمد<sup>(6)</sup> عن عمر بسند رجاله ثقات<sup>(7)</sup>، أنه قال: " إن أدركني أجلي

(755/9) وقال: وفيه أبو معشر وحديثه حسن وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

(1) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (54/11)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (121/3) من حديث سليمان بن أبي حثمة مرسلا.

(2) عياض: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الشيخ الإمام قاضي الأيمة وشيخ الإسلام وقدوة العلماء الأعلام، أخذ عن جلة كآبي الحسن سراج وابن رشد وأبي علي الصديقي وآخرين، وأخذ عنه كثير، له المؤلفات البديعة، منها: الشفا في التعريف بحقوق المصطفى، ومشارك الأنوار، وإكمال المعلم شرح مسلم وترتيب المدارك وغيرها، توفي عام 544هـ. (شجرة النور: 140/1 - 141).

(3) إكمال المعلم لعياض (215/6)، وإكمال إكمال المعلم للأبي (161/5).

(4) رواه البخاري في الصحيح (1341/3)، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت متخذا خليلا، ح: (3467).

(5) ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ، نزيل القاهرة، الشهير بابن حجر، الإمام الحافظ، قاضي القضاة وأمير المؤمنين في الحديث، أخذ عن الحافظ العراقي والبلقيني وابن الملتن والفيروزآبادي وغيرهم، وعنه جماعة، تصانيفه بديعة محررة، منها: فتح الباري شرح صحيح البخاري، الإصابة في معرفة الصحابة، تهذيب التهذيب، نخبة الفكر وشرحها، وغيرها، توفي عام 852هـ [الضوء اللامع (36/2)، الأعلام (178/1)].

(6) المسند (18/1).

(7) قلت: رجاله ثقات، لكنه منقطع، فقد رواه الإمام أحمد من حديث شريح بن عبيد وراشد بن

وأبو عبيدة حي استخلفته"، فذكر الحديث، وفيه: "فإن أدركني أجلي وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل"، وهو أنصاري لا نسب له في قريش، فيحتمل أن يقال لعل الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشياً، أو تغير اجتهاد عمر في ذلك، والله أعلم.

وأما ما احتج به من لم يعين الخلافة في قريش من تأمير عبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وأسامة وغيرهم في الحروب، فليس من الإمامة العظمى في شيء، بل فيه أنه يجوز للخليفة استنابة غير القرشي في حياته، والله أعلم<sup>(1)</sup> اهـ.

السادس: السلامة وقوة الإدراك والنطق، إذ مع فقد شيء منها لا يمكن القيام بشيء من أمور الإمامة.

فهذه الشروط متفق عليها، لكن ذكر الخلاف الآتي في عزله بالفسق يرشد إلى أن العدالة شرط في الابتداء، ولا تشترط دواماً، وإلا لاتفق على عزله بطرؤ فسقه، والمفروض الخلاف كما يأتي.

وزاد الجمهور مع هذه الستة ثلاثة شروط آخر؛

الأول: أن يكون شجاعاً، لئلا يجبن عن إقامة الحدود، ومقاومة الخصوم.

الثاني: أن يكون مجتهداً في الأصول والفروع، ليتمكن من القيام بأمر الدين.

الثالث: أن يكون ذا رأي في تدبير الأمور، لئلا يخطئ في تدبير سياسة الجمهور.

وخالف بعضهم في اشتراطها لندرة اجتماعها في شخص واحد، وجوزوا الاكتفاء فيها بالاستعانة بالغير، بأن يفوض أمر الحرب للشجعان، والاستفتاء للمجتهد، ويستشير أصحاب الرأي المصيبين في الآراء والأمور.

=

سعد عن عمر، وهما لم يدركا عمر رضي الله عنه، قاله الحافظ الهيثمي في المجمع (233/9)، نعم له طريق آخر رواه الإمام أحمد أيضاً في فضائل الصحابة (742/2) وأبو نعيم في الحلية (228/1) من طريق شهر بن حوشب عن عمر به، وهو منقطع أيضاً، والله أعلم.

(1) فتح الباري (119/13).

وقال الأبي<sup>(1)</sup>: " وحديث «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الأخير منهما»<sup>(2)</sup> يدل أن شرطها أيضا الوحدة وعدم التعدد، وكان الشيخ - يعني ابن عرفة - يقول: إن هذا الشرط إنما هو بحسب الإمكان، فلو بعد موضع إمام حتى لا ينفذ حكمه في بعض الأقطار البعيدة جاز نصب غيره بذلك القطر"<sup>(3)</sup> انتهى.

### [حكم نصب الإمام غير المستوفي شروط الإمامة]

فهذه الشروط التي تكلم عليها أهل السنة اتفاقا وخلافا، بحيث إن الناس إذا نصبوا مستجمعا لها فقد أتوا بالواجب، وسقط عنهم الطلب والإثم، وأما لو نصبوا الناقص بعض الشروط فهل [تتعقد]<sup>(4)</sup> له البيعة ويسقط به الطلب؟ أما مع فقد المستوفي فبالإجماع، " فلو تعدّر وجود الورع والعلم فيمن تصدّى للإمامة وكان في صرّفه إثارة فتنة لا تطاق حكمنا بانعقاد إمامته، لأننا إن لم نحكم بانعقاد إمامته بين أن نُحرّك فتنة بالاستبدال فما يلقي المسلمون فيه من الضرر يزيد على ما يفوقهم من نقصان هذه الشروط التي أثبتت لمزيد المصلحة، فلا يهدم أصل المصلحة شغفا بمزاياها، كالذي يبني قصرا ويهدم مصرا، وبين أن يُحكّم بخُلُوّ البلاد عن الإمام وبفساد الأفضية، وذلك محال، ونحن نقضي بنفوذ قضاء أهل البغي في بلادهم لمبسيس الحاجة إليهم، فكيف لا نقضي بصحة الإمامة عند الحاجة والضرورة؟ " انتهى<sup>(5)</sup>.

(1) الأبي: أبو عبد الله محمد بن خلف المعروف بالأبي الوشتاتي البارع المحقق العلامة الأصولي المطلع الفهامة المؤلف الفقيه المتمعن الراوية النظار، أخذ عن أئمة منهم، ابن عرفة ولازمه، وعنه جلة، له: إكمال الإكمال شرح مسلم وشرح المدونة وغيرها، توفي عام 828 هـ (شجرة النور 244/1).

(2) رواه مسلم (3/1480)، كتاب الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين، ح: (1853).

(3) إكمال إكمال المعلم للأبي (5/159).

(4) زيادة من الحاشية.

(5) أي كلام الغزالي، فإنه صاحب هذا الكلام الذي أثبتته بين قوسين، وقد قاله في آخر قواعد العقائد من الإحياء (1/115).

### [نصب المفضل مع فقد الفاضل أو وجوده]

وقال حلولو<sup>(1)</sup> في شرح جمع الجوامع: " لو نصبوا المفضل مع فقد الفاضل فالاتفاق على أنها تنعقد "، وأما مع وجوده فقال حلولو أيضا: " هي مسألة خلاف<sup>(2)</sup>، قال ولي الدين العراقي: في الصحيح عند جمهور أصحابنا انعقادها، وذهب الأشعري وطائفة من قدماء أصحابنا إلى منعه<sup>(3)</sup>، وإذا كان مُسْتَجْمَعاً شرائط الإمامة فلا يشترط فيه أن يكون أفضل أهل زمانه، لأن المساوي في الأفضلية بل المفضل الذي هو أقل علما وعملا ربما كان أعرف بمصالح الإمامة ومفاسدها، وأقدر على القيام بواجبها، خصوصا إذا كان نصب المفضل أقرب لدفع الشر، وأبعد عن إثارة الفتنة، ولهذا جعل عمر الإمارة شورى بين ستة مع القطع بأن بعضهم أفضل من البعض " انتهى.

(1) هو: أحمد بن عبد الرحمن بن موسى الزليطني القروي، المعروف بـ " حلولو"، الإمام المحقق، الفقيه الأصولي الكبير، أخذ عن البرزلي وأبي الفضل العقباني وابن ناجي التنوخي غيرهم، له البيان والتكميل شرح مختصر خليل، الضياء اللامع شرح جمع الجوامع، التوضيح شرح التنقيح، ومختصر نوازل البرزلي وغيرها، توفي رحمه الله سنة 898هـ. [نيل الابتهاج (134/1)، شجرة النور الزكية (128/1)].

(2) قال ابن حزم رحمه الله تعالى: "ذهبت طوائف من الخوارج وطوائف من المعتزلة وطوائف من المرجئة منهم محمد بن الطيب الباقلاني ومن اتبعه وجميع الرافضة من الشيعة إلى أنه لا يجوز إمامة من يوجد في الناس أفضل منه، وذهبت طائفة من الخوارج وطائفة من المعتزلة وطائفة من المرجئة وجميع الزيدية من الشيعة وجميع أهل السنة إلى أن الإمامة جائزة لمن غيره أفضل منه..

قال أبو محمد: "وما نعلم لمن قال أن الإمام لا تجوز إلا لأفضل من يوجد حجة أصلا، لا من قرآن ولا من سنه ولا من إجماع، ولا من صحة عقل ولا من قياس ولا قول صاحب، وما كان هكذا فهو أحق قول بالاطراح، وقد قال أبو بكر رضي الله عنه يوم السقيفة: قد رضيت لكم أحدا هذين الرجلين - يعني أبا عبيده وعمر - ، وأبو بكر أفضل منهما بلا شك، فما قال أحد من المسلمين أنه قال من ذلك بما لا يحل في الدين، ودعت الأنصار إلى بيعة سعد بن عباد وفي المسلمين عدد كثير كلهم أفضل منه بلا شك، فصحَّ بما ذكرنا إجماع جميع الصحابة رضي الله عنهم على جواز إمامة المفضل" [الفصل في الملل لابن حزم (4/126 - 127)].

(3) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادى (ص: 344).

ويدل على جواز تقديم المفضلون أيضا: ما في البخاري<sup>(1)</sup> أن أبا بكر لما قال: "الأمراء في قریش" مخاطبا للأنصار، قال: "وأنا أرضى لكم أحد هذين الرجلين؛" يعني عمر وأبا عبيدة، بناء منه على أنه يجوز تولية المفضلون، لأنه لا يجهل فضيلته وأفضلية عمر وحيث قال له: "أنت سيدنا، أبسط يمينك" فبايعاه، وتبعه الباكون.

### [العبرة في التقديم الأصلح لا الأفضل]

وقال عياض: "ليس من شرط التقديم للخلافة أن يقدم الأفضل، وإنما العبرة بالأصلح بالحال والوقت، إما للحاجة [إلى]<sup>(2)</sup> شجاعته، أو كثرة علمه ونفوذ معرفته، أو لأنه أكثر قبولا ومحبة عند الرعية، أو خوف شغب يقع عند تقدم الأفضل، وإن عقدت للمفضلون دون الفاضل بغير عذر انعقد"<sup>(3)</sup>.

### [شرط انعقاد البيعة للقاصر، وحكم بيعة العاجز]

ثم ما ذكر في انعقاد البيعة للقاصر عن استيفاء بعض شرائط الإمامة، وسقوط الواجب عن الخلق عند ذلك، إنما هو مع شرط القدرة على تنفيذ الأحكام، وحفظ حدود الإسلام، وانتصار المظلوم من الظالم، وإلا فقد تردد السعد في بيعة العاجز مع فقد غيره، فإنه ذكر أنه إذا لم يوجد إمام على شرائطه، وقدمت طائفة من أهل الحل والعقد قرشيا فيه بعض الشروط من غير نفاذ لأحكامه، ولا طاعة من العوام لأوامره، ولا شوكة له بها يتصرف في مصارف العباد، ويقدر على التصف والعدل، أن يفوضوا إليه الأمر، ويكونوا كسائر رعيته، في ذلك نظر.

وانظر قوله: "وقدمت طائفة من أهل الحل والعقد" [فإن ذلك هو محل النظر، وأما إن قدمه من ليس من أهل الحل والعقد]<sup>(4)</sup>، ولا معرفة له بأحكام الإمامة، ولا

(1) صحيح البخاري (3/1341)، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لو كنت متخذًا خليلاً، ح: (3467)، و(6/2503)، كتاب الحدود، باب رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت، ح: (6442).

(2) زيادة من الحاشية.

(3) إكمال المعلم (7/388).

(4) زيادة من الحاشية.



بأمور الدين، بل قدّمه بعض الغوغاء والرّعاع، بأنه ليس محل النظر، بل يتفق على عدم لزومها، إذ يشترط في أهل الحق والعقد العدالة ومعرفة أحكام ذلك، كما هو المنصوص.

### [شروط أهل الحل والعقد]

قال اليفرني في شرح البرهانية: "أما شروط أهل الحل والعقد فثلاثة<sup>(1)</sup>؛ أحدها: العدالة الجامعة لشروطها، والثاني: العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتمدة في الإمام عند أهل السنة، والثالث: الرأي المؤدي إلى اختيار من هو للإمامة أصلح " انتهى.

ومحل هذا النظر والتردد أيضا هو كون الإمامة اختيارا مع فقد من يصلح كما فرضه، إذ لو وجد من يصلح لم تنعقد، لقول عمر في خطبته المعروفة<sup>(2)</sup>: " لا يتابع [هو ولا]<sup>(3)</sup> من بايعه "، وأما مع التغلب فلا، لأن التغلب [إنما]<sup>(4)</sup> يكون بالقدرة والشوكة، فيجب ارتكاب الأخف، ويجتنب الأشد، وتنعقد بالتغلب، وهو أحد ما تنعقد به الإمامة.

(1) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي (ص: 4).

(2) انظر صحيح البخاري ((2503/6)، كتاب الحدود، باب رجم الجبلى في الزنا إذا أحصنت، ح: 6442).

(3) في الأصل بياض، والزيادة من صحيح البخاري، ولفظ البخاري: "من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي تابعه، تغرة أن يقتلا".

(4) زيادة من الحاشية.

## فصل في طرق انعقاد البيعة

وهي ثلاثة؛

### [الطريقة الأولى: بيعة أهل الحل والعقد]

أحدها: بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس، من غير اشتراط عدد مخصوص، ولا اتفاق من في سائر البلاد<sup>(1)</sup>، بل لو عقد واحد من أهل الحل والعقد كفى في ذلك، قال المازري<sup>(2)</sup>: "ويكفي في بيعة الإمام أن تقع من آحاد أهل الحل والعقد، ولا يجب الاستيعاب، ولا يلزم كل واحد أن يحضر عنده ويضع يده في يده، بل يكفي التزام طاعته، والانقياد له، ولا يشق العصا عليه، وهذا كان حال علي [في بيعته]<sup>(3)</sup>، فإنه لم يقع له إلا التأخر عن الحضور عند أبي بكر مع كونه ذكر سبب ذلك " انتهى.

---

(1) قال العلامة الجويني رحمه الله في الإرشاد (ص: 424): "اعلموا أنه لا يُشترط في عقد الإمامة الإجماع، بل تنعقد الإمامة وإن لم تُجمع الأمة على عقدها. والدليل عليه أن الإمامة لما عُقدت لأبي بكر، ابتدر لإمضاء أحكام المسلمين ولم يتأنّ لانتشار الأخبار إلى مَنْ نأى من الصحابة في الأقطار، ولم يُنكر عليه مُنكر. فإذا لم يشترط الإجماع في عقد الإمامة لم يثبت عدد معدود، ولا حدٌ محدود، فالوجه الحكم بأن الإمامة تنعقد بعقد واحد من أهل الحل والعقد"

وقال العلامة التفتازاني في شرح المقاصد (233/5): "وتنعقد الإمامة بطرق:

أحدها: بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر حضورهم من غير اشتراط عدد، ولا اتفاق من في سائر البلاد، بل لو تعلّق الحلّ والعقد بواحد مطاع كفت بيعته".

(2) المازري: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي التونسي، الإمام خاتمة العلماء الأعلام، المحقق المجتهد الحافظ النظار، أخذ عن جمع من الأئمة الأعلام، منهم أبو الحسن اللخمي وعبد الحميد الصائغ، وعنه جمع كبير، إليه انتهت رئاسة المذهب في زمنه في إفريقيا، وكان يرجع إليه في الطب كما يرجع إليه في الفقه، له: شرح مسلم، والتعليقات على المدونة وغير ذلك، توفي عام 536 هـ (شجرة النور: 128/1).

(3) زيادة من الحاشية.

## [العدد الذي تنعقد به البيعة]

وقال اليفرني: " وقد اختلف الناس في أقل ما تنعقد به الإمامة على ثمانية أقوال<sup>(1)</sup>؛ أحدها لأبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وإمام الحرمين؛ أن الإمامة تنعقد لمن يصلح لها بعقد رجل واحد من أهل الحل والعقد إذا كان عالما بالكتاب والسنة، موصوفا بالعدالة والورع، فإذا عقدها من هذا وصفه وجب على الناس طاعته، وإلا فلا تنعقد له ". ثم ذكر بقية الأقوال، ثم قال: " وأصح هذه المذاهب مذهب الأشعري، والدليل على ذلك إجماع أهل الاختيار على صحة إمامة عمر بعقد أبي بكر له وحده، ولم يعتبر فيه رضى غيره ".

قال الأبي: " وكان الشيخ يضعف هذا الاحتجاج، ويقول إنه ليس بشيء، لأن عقدها لعمر وعثمان إنما كان بإجماع الصحابة على ذلك "، قال: " وإنما يحتج بعقدها لواحد في مسألة الإجماع إذا لم يكن في العصر إلا مجتهد واحد، فإنه [يتقرر و]<sup>(2)</sup> يكون قوله إجماعا، وكذلك إذا لم يبق من أهل الحل والعقد إلا واحد وعقدها لواحد، فإنها تنعقد "<sup>(3)</sup> انتهى.

## [اشتراط حصول شاهدين على عقد البيعة]

وهل يشترط حصول شاهدين على العقد، ليلا يدعى شخص آخر أنه عقد له سرا عقدا متقدما على هذا العقد؟  
اشترطه الأشعري<sup>(4)</sup>، ولم يشترطه غيره<sup>(5)</sup>، والدليل على هذا أن أبا بكر رضى الله

(1) انظر في المسألة: الفصل في الأهواء والملل والنحل (4/167)، والفرق بين الفرق (ص: 176)، الأحكام السلطانية للماوردي (ص: 7)، المواقف للأيجي (ص: 400).

(2) زيادة من إكمال إكمال المعلم.

(3) إكمال إكمال المعلم (5/164).

(4) انظر: شرح المقاصد (5/254).

(5) قال القرطبي رحمه الله: " واختلف في الشهادة على عقد الإمامة، فقال بعض أصحابنا: إنه لا يفتقر إلى الشهود، لأن الشهادة لا تثبت إلا بسمع قاطع، وليس ها هنا سمع قاطع يدل على إثبات الشهادة، ومنهم من قال: يفتقر إلى شهود، فمن قال بهذا احتج بأن قال: لو لم تعقد فيه الشهادة أدى إلى أن يدعي كل مدع أنه عقد له سرا، ويؤدي إلى الهرج والفتنة، فوجب أن تكون الشهادة معتبرة، ويكفي فيها شاهدان خلافا للجباثي، حيث قال باعتبار أربعة شهود =

عنه لم يتوقف على انتشار خبره في الأقطار، ولم ينكر عليه أحد.

### [الطريق الثانية: الاستخلاف]

الثاني: استخلاف الإمام<sup>(1)</sup>، إما شخصا معيناً، كما فعله أبو بكر رضي الله عنه مع عمر، أو بأن يجعل الأمر شورى بينهم في معينين، بحيث يستشيرون ويتفقون على واحد، كما وقع لعمر رضي الله عنه. قال في شرح العقائد: "فإن قيل كيف صح جعل الإمامة شورى بين ستة مع أنه مُنْعَ نَصْبُ إمامين في زمن واحد؟ قلنا: غَيْرُ الجائز هو نصب إمامين مُسْتَقْلَيْنِ، تَجِبُ طَاعَةُ كُلِّ مِنْهُمَا على الانفراد، لما يلزم في ذلك من امتثال أحكام مُتَضَادَّةٍ، وأما في الشورى فالكل بمنزلة إمام واحد"<sup>(2)</sup> انتهى.

=

وعاقد ومعقود له، لأن عمر حيث جعلها شورى في ستة دل على ذلك، ودليلنا أنه لا خلاف بيننا وبينه أن شهادة الاثنين معتبرة، وما زاد مختلف فيه، ولم يدل عليه الدليل، فيجب ألا يعتبر "[الجامع لأحكام القرآن (302/1)].

(1) ولكن هل تنعقد له الخلافة بمجرد الاستخلاف أم لا بد من مبايعة أهل الحل والعقد له؟ الظاهر هو الثاني، فإن أبا بكر رضي الله عنه ما عهد بالخلافة لعمر رضي الله عنه حتى أُلْحَ عليه في ذلك، وأخذ عليهم العهد بالرضا بمن سيختاره لهم، واستشار في ذلك كبار المهاجرين والأنصار، فكلهم وافقوه على العهد لعمر، وكذا عمر أبي أن يتحمل مسؤولية العهد بالخلافة لأحد بعده، حتى ألحوا عليه، فجعلها بين الستة، ولم يعهد بها لواحد منهم حتى شاور عبد الرحمن بن عوف الناس في ذلك ثلاثة أيام حتى استقرت على سيدنا عثمان رضي الله عنه.

والحاصل أن الخلافة لا تثبت بمجرد العهد حتى ترضى بذلك الأمة، ولهذا لما عُهِدَ بها لسيدنا عمر بن عبد العزيز خلعها عن نفسه، وصعد المنبر وقال - كما في البداية والنهاية (9/182) - : "أيها الناس، إني لست بمبتدع ولكني متبع، وإن من حولكم من الأمصار والمدن إن هم أطاعوا كما أطعتم فأنا وليكم، وإن هم أبوا فلست لكم بوالٍ" ثم نزل فرضيت بخلافته الأمة.

قال الشيخ صلاح الصاوي: "ولهذا يرجح كثير من الباحثين اعتبار العهد مجرد ترشيح من الإمام السابق، ولا يستقر إلا بموافقة أهل الحل والعقد من الأمة، وقد ذهب إلى هذا من السابقين أبو يعلى، ونقله الماوردي عن بعض علماء البصرة وضعفه، وهو الذي يفهم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وعليه جمهور الباحثين في الإمامة من المعاصرين" [الوجيز في فقه الخلافة (ص: 60)].

(2) شرح العقائد النسفية للسعد (ص: 100).

فإذا خلع الإمام نفسه أو مات انتقل الأمر إلى وَلِيِّ عَهْدِهِ.  
والدليل على هذا<sup>(1)</sup> إجماع الصحابة على فعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهم<sup>(2)</sup>.

### [الطريق الثالثة: القهر والاستيلاء]

الثالث: القهر والاستيلاء<sup>(3)</sup>، وذلك إذا مات الإمام وتصدى للإمامة من يستجمع شرائطها من غير بيعة ولا استخلاف، وقَهَرَ النَّاسَ بِشَوْكَتِهِ، انعقدت له الخلافة.  
وأما إن كَانَ فاسقا أو جاهلا وفعل ذلك القهر، فهل ينعقد له الأمر؟ في ذلك خلاف، استظهر سعد الدين انعقادها دفعا لفساده، إلا أنه عاص بما فعل، وسيأتي قول مالك: "وأما هؤلاء فلا بيعة لهم إذا كان ببيع لهم على الخوف".

(1) أي على جواز وصحة الاستخلاف.

(2) قال الماوردي: "وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الإجماع على جوازه، ووقع الاتفاق على صحته" [الأحكام السلطانية (ص: 10)].

وقال ابن حزم: "واتفقوا على أن للإمام أن يستخلف، ولم يختلفوا في جواز ذلك" [مراتب الإجماع (ص: 125)].

وقال النووي في شرح مسلم: "وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف" [شرح مسلم 12/205].

(3) القهر والاستيلاء ليس طريقة شرعية لتولي الخلافة أو الإمامة، وإنما ثبتت علماؤنا من باب فقه المصالح والموازنات، بدفع أخف الضررين، وتحصيل أكمل المصلحتين بتفويت أدناهما، مراعاة لما يمكن أن ينجم عنه عدم عقد الإمامة له من مفساد دينية، كفساد عقود الناس وأنكحتهم ونحوها، أو دنيوية، من سفك الدماء، وعدم الأمن على النفس والعرض وغير ذلك.

قال الشيخ صلاح الصاوي: "ولا شك أن هذه الحالة تُعَدُّ استثناء من الأصل، وهو البيعة من أهل الحل والعقد، إعمالا لقاعدة الضرورة، وهي تحقيق أكمل المصلحتين بتفويت أدناهما، ودفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما" [الوجيز في فقه الخلافة (ص: 61)].

## فصل: لا يجوز نصب إمامين

لا في وقت واحد، ولا في وقتين<sup>(1)</sup>، فإن ذلك مظنة الاختلاف المنافي لحكمة نصب الإمام، وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الأخير منهما»<sup>(2)</sup>.

قال عياض: " قتله على ظاهره من ضرب عنقه، لا أن المراد بقتله قتلة الحياة، بإماتة ذكره وخلعه كما قيل، ولكن هذا إذا نازع ولم يجب إلى الخلع وإماتة الذكر بغير حرب، فإن دعت ضرورة إلى قتله في محاربته قُتل "<sup>(3)</sup>.

الأبي: " وسمعت الشيخ يذكر وأظنه عن غيره أن حكمه حكم المحارب، وعندنا في المحارب خلاف، هل يقتل بعد القدرة عليه مطلقاً، أو بشرط أن يكون قد قتل؟ قال: وهذا ما لم يكن مكرهاً على أن يكون إماماً، لسقوط التكليف عن المكره، قال: وحكم الذين يكرهونه على ذلك حكم المحاربين أيضاً، قال: وأما ما يفعله بعض الولاة من بيعته لغير من كان بايعه، فحكمه حكم من خلع يدا من طاعة "<sup>(4)</sup> انتهى.

## [متى يسوغ عقد البيعة لإمامين في وقت واحد]

المازري: وقد أشار بعض الأصوليين إلى أن البلاد إذا اتسعت، وبعض الأطراف لا يصل إليه خبر الإمام ولا تدبيره، واضطر إلى إمام يدبرهم ساغ لهم<sup>(5)</sup>.

---

(1) قال الماوردي: " إذا عقدت الإمامة لإمامين في بلدين لم تنعقد إمامتهما، لأنه لا يجوز أن تكون للأمة إمامان في وقت واحد، وإن شذ قوم فجَوَّزُوهُ " [الأحكام السلطانية (ص: 10)].  
وقال النووي: "اتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد لخليفتين في وقت واحد " [شرح مسلم (232/12)]

(2) صحيح مسلم (3/1480، كتاب الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين، ح: 1853).

(3) إكمال المعلم (250/6).

(4) إكمال إكمال المعلم (5/190).

(5) المعلم بفوائد مسلم للمازري (3/54 - 55).

ولعله يريد ببعض الأصوليين: الإمام الجويني رحمه الله تعالى، فإنه اختار هذا القول في الغياثي (ص: 128)، وعزاه إلى أبي الحسن الأشعري والأستاذ الإسفراييني، ورجحه أبو منصور البغدادي [أصول الدين (ص: 274)]، وذهب إليه القرطبي، حيث قال في تفسيره

وقد تقدم نحو هذا للأبي عن ابن عرفة في أن الوحدة من شروط الإمامة.

### [حكم عقد البيعة لإمامين في بلدين في وقت واحد]

عياض: "إن عقدت لإمامين في بلدين في وقت واحد، فقل: هي لمن عقدت له في بلد الإمام المتوفى قبله، لأن أهله أخص بالعقد، وعلى الثاني تفويض ذلك إليهم، وقل: يقرع بينهما، وقل: على كل واحد دفعها عن نفسه للآخر، وقل: للسابق إن علم، وهو مذهب محققي الفقهاء وغيرهم، وإن كانت في وقت واحد فسد العقد بينهما، كمسألة المرأة يزوجهما وليها من رجلين ولم يعلم أولهما " انتهى<sup>(1)</sup>.

=

(302/1): "وفي حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سمعه يقول: «ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر»، رواه مسلم.. وهذا أدل دليل على منع إقامة إمامين، ولأن ذلك يؤدي إلى النفاق والمخالفة والشقاق وحدوث الفتن وزوال النعم، لكن إن تباعدت الأقطار وتباينت كالأندلس وخراسان جاز ذلك".

(1) إكمال المعلم (251/6).

## فصل: في وجوب طاعة الإمام

وأما طاعة الإمام فإنها واجبة، لقوله تعالى ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59] ما لم يخالف حكم الشرع، لما ثبت في الصحيح<sup>(1)</sup> عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

وفي ابن حجر: " من بديع الجواب قول بعض التابعين لبعض الأمراء من بني أمية لما قال له: أليس أمركم الله أن تطيعونا في قوله ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]؟ فقال: أليس قد نزعت عنكم الطاعة إذا خالفتم الحق بقوله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ الآية. قال الطيبي: أعاد الفعل أطيعوا في قوله ﴿وَأَلْرَّسُولُ﴾ إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة، ولم يعده في ﴿أُولَى الْأَمْرِ﴾ إشارة إلى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته، ثم بين ذلك بقوله ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾، كأنه قيل: فإن لم يعملوا بالحق فلا تطيعوهم، وردوا ما تخالفتم فيه إلى حكم الله والرسول<sup>(2)</sup> انتهى.

---

(1) صحيح البخاري (2612/6)، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، ح: (6725)، وصحيح مسلم (1469/3)، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، ح: (1839).

(2) فتح الباري (112/13).



## فصل: في حكم عزله

وأما العزل فإنه لا يجوز بلا سبب، ولو خلعه لامتنع تقدم غيره، والسبب المتفق عليه هو كل ما يزول به مقصود الإمامة، قال في شرح المقاصد: "ينحل عقد الإمامة بما يزول به مقصود الإمامة كالردة، والجنون المطبق، وصيرورته أسيراً لا يرجى خلاصه، وكذا بالمرض الذي ينسيه العلوم، وبالعَمى، والصمم، والخرس، وكذا بخلعه نفسه لعجزه عن القيام بمصالح المسلمين وإن لم يكن ظاهراً، بل [استشعره]<sup>(1)</sup> في نفسه، وعليه يحمل خلع الحسن نفسه، وأما خلعه لنفسه بلا سبب ففيه خلاف " انتهى<sup>(2)</sup>.

الأبي عن الأمدي<sup>(3)</sup>: فإن قيل يلزم أن يكون عثمان رضي الله عنه قد خرج عن الإمامة حين حُصِرَ في داره، لأنه لم يكن حينئذ قادراً على الزجر، وأجيب بأنه كان نافذ الحكم شرقاً وغرباً، وقادراً على الزجر، ولكنه هَاشَ<sup>(4)</sup> عليه أَوْبَاشُ<sup>(5)</sup> الناس، وقصد تسكين الفتنة، وأخذ الأمر باللين، ولم يعلم ما يؤول إليه الأمر<sup>(6)</sup> انتهى.

### [حكم عزل الإمام نفسه بنفسه، ومتى تعزله الأمة]

وقال السبكي: "وأما عزل نفسه بنفسه، فإن كان لعجزه عن القيام بالأمر انعزل،

---

(1) في الأصل: استعفى، وما أثبتته من شرح المقاصد.

(2) شرح المقاصد (257/4).

(3) الأمدي: أبو الحسن علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي الشافعي، الأصولي المتكلم، أحد أذكى العالم، كان في أول أمره حنبلياً، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، وتخرج به جماعة، وكان العز ابن عبد السلام يقول: ما علمنا قواعد البحث إلا منه، من تصانيفه: الأبكار في أصول الدين، والإحكام في أصول الأحكام، والمتهى، ومناجح القرائح، وغيرها، توفي عام 583هـ [طبقات الشافعية الكبرى (129/5)، وفيات الأعيان (293/3)].

(4) من الهَيْش، أي التَّحَرُّكُ والهَيْجُ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ: هَاشَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ إِذَا وَثَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ لِلْقِتَالِ. وفي الصَّحاح: هَاشَ الْقَوْمُ يَهْيُشُونَ هَيْشاً إِذَا تَحَرَّكُوا وَهَاجُوا وَأَنْشَدَ: هَيْشْتُمْ عَلَيْنَا وَكُنْتُمْ تَكْتَفُونَ بِمَا نُعْطِيكُمْ الْحَقَّ مِنَّا غَيْرَ مَنْقُوصٍ  
انظر: تاج العروس للمرتضى الزبيدي (4394).

(5) جمه وَبَش بالفتح والتحريك، وهم الأخلاط والسفلة [تاج العروس (4379)].

(6) إكمال إكمال المعلم (159/5).

وإلا فلا".

وفي المواقف وشرحه: "وللأمة خلع الإمام وعزله لسبب يوجهه، مثل أن يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين، وانتكاس أمر الدين، كما كان لهم نصبه وإقامته لانتظامها وإعلائها، وإن أدى خلعه إلى الفتنة احتمل أدنى المضرتين" انتهى<sup>(1)</sup>.

ثم ما ذكر من الانعزال بكل ما يختل معه مقصود الإمامة، الشامل للعجز وغيره، إن وجد أقدر منه فظاهر، وإن لم يوجد إلا أعجز منه أو مثله فهل يعزل أو لا يعزل لعدم الفائدة، محل النظر، وبالثاني جزم شيخنا العارف سيدي عبد الرحمن بن محمد الفاسي<sup>(2)</sup> رحمه الله، وهذا النظر إنما هو إذا لم تكن له شوكة يؤدي عزله والخروج عليه بسببها إلى أشد مفسدة، وإلا فلا يخرج عليه احتمالاً لأدنى المضرتين كما تقدم، لأن من القواعد المجمع عليها - وقيل حديث - إذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما، وأخرى أن لا يجوز مجرد الخروج من غير تولية ونصب أحد مع حصول فتنة.

### [العزل بالكفر والردة]

أما العزل بالكفر والردة، فقال ابن حجر<sup>(3)</sup>: يعزل بالكفر إجماعاً<sup>(4)</sup>، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك، فمن قوي على ذلك فله الثواب، ومن داهن فعله الإثم، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض.

### [العزل بالبدعة والفسق]

وأما إن كان صاحب بدعة كاعتزال، فإن دعى إليها لم يطع إذ لا سمع إلا في

(1) شرح المواقف (ص: 595).

(2) هو الشيخ العارف سيدي أبو زيد الفاسي رحمه الله، وقد ترجمت له في شيوخ المصنف رحمه الله، فانظره إن شئت.

(3) فتح الباري (123/13).

(4) قال القاضي عياض رحمه الله: "لا خلاف بين المسلمين أنه لا تنعقد الإمامة للكافر، ولا تستديم له إذا طرأ عليه" [إكمال المعلم (246/6)].

طاعة، فإن قاتل قوتل، وإن لم يدع إليها فعلى القول بتكفيره وجب خلعه كما تقدم، وعلى تفسيقه ففيه ما ذكره إن شاء الله، وذلك أن العزل بالفسق والجور - وينخرط في سلك الفسق ما إذا كان ذا قهر ولكنه يخل بنفاذ الأمور والتصرف في مصارف العباد ومصالحهم لعدم اعتنائه - اختلف فيه الأئمة، فادعى أبو بكر ابن مجاهد<sup>(1)</sup> الإجماع على منعه، ورُدَّ بقيام الحسين وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية، وجماعة عظيمة من التابعين والصدر الأول على الحجاج مع ابن الأشعث. قال عياض: " بل كان في هذا الخلاف أولاً، ثم وقع الاتفاق بعد على ترك القيام"<sup>(2)</sup>.

وعلى هذا درج أبو عمر ابن عبد البر<sup>(3)</sup>، فإنه قال في الاستذكار على قوله: «وأن لا ننازع الأمر أهله»: " اختلف الناس في ذلك، فقال منهم قائلون: أهله أهل العدل والإحسان والفضل والدين مع القدرة على القيام بذلك، فهؤلاء لا ينازعون، لأنهم أهله. وأما أهل الجور والفسق والظلم فليسوا بأهل [له]<sup>(4)</sup>، واحتجوا بقوله عز وجل لإبراهيم ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۚ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۚ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 124] ذهب إلى هذا طائفة من السلف الصالح، وتبعهم على ذلك خلق فضلاء من الفقهاء والعلماء من أهل المدينة والعراق، ولهذا خرج ابن

(1) كذا قال القاضي عياض رحمه الله تعالى؛ إن أبا بكر بن مجاهد هو الذي ادعى الإجماع، ونقله عنه النووي مُسَلِّماً، وتابعه آخرون، وليس كذلك، وإنما مدعي الإجماع هو ابن مجاهد الطائي المتكلم، لا أبا بكر ابن مجاهد المقرئ كما نصَّ على ذلك ابن حزم رحمه الله تعالى في مراتب الإجماع، وسيأتي نقل نص كلامه إن شاء الله تعالى.

(2) إكمال المعلم (247/6).

(3) ابن عبد البر: أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي، الإمام العلامة الفقيه المحدث الحافظ، شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها، أخذ عن ابن الفرضي وابن المكوي وأحمد بن عبد الملك وغيرهم، وكاتبه جلة من أهل المشرق كالحافظ عبد الغني وأبو ذر الهروي، وتخرج به عالم كثير، من تصانيفه: التمهيد والاستذكار، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، والكافي في الفقه، وبهجة المجالس وأنس المجالس، وجامع بيان العلم وفضله وغيرها كثير، توفي عام 463هـ [شجرة النور الزكية (1/119)].

(4) زيادة من الاستذكار.

الزبير والحسين على يزيد، وخرج خيار أهل العراق وعلمائهم على الحجاز، ولهذا أخرج أهل المدينة بني أمية عنهم وقاموا عليهم فكانت الحرة، وبهذه اللفظة وما كان مثلها في معناها تعلقت طائفة من المعتزلة، وهو مذهب جماعة الخوارج. وأما جماعة أهل السنة اليوم وأئمتهم فقالوا هذا هو الاختيار؛ أن يكون الإمام فاضلاً عالماً عدلاً محسناً قوياً على القيام بما يلزمه في الإمارة، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الإمام الجائر أولى من الخروج عليه، لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، وإراقة الدماء، وانطلاق أيدي الدهماء، وشن الغارات على المسلمين، والفساد في الأرض، وهذا أعظم من الصبر على جور الجائر. وروى عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر قال: قال ابن عمر حين بويع يزيد بن معاوية: إن كان خيراً رضىنا، وإن كان بلاء صبرنا<sup>(1)</sup> انتهى.

وقال الإمام السبكي<sup>(2)</sup>: الذي عليه الجمهور أنه لا يعزل بالفسق<sup>(3)</sup>، لأن ذلك قد تنشأ عنه فتنة هي أعظم من فسقه، وذهب الشافعي في القديم إلى أنه يُعزل، وعليه اقتصر الماوردي<sup>(4)</sup> في الأحكام

(1) الاستذكار لابن عبد البر (5/15 16).

(2) هذا الكلام وقفت عليه بنصه وفصه في إتحاف السادة المتقين للزبيدي في شرح كتاب قواعد العقائد من الإحياء، من كلام الزبيدي نفسه، فلعل الزبيدي نقله من كلام السبكي ولم يعزه إليه، أو لعل العزو إلى السبكي سبق قلم إن لم يكن وهما، والله تعالى أعلم.

انظر: انظر: إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين للمرئضى الزبيدي (2/233).

(3) وخالفه العلامة القرطبي رحمه الله فنسب إلى الجمهور: أنه يعزل بطُورِ الفسق عليه، فقال رحمه الله: "الإمام إذا نصب ثم فسق بعد انبرام العقد، فقال الجمهور: إنه تنفسخ إمامته ويخلع بالفسق الظاهر المعلوم، لأنه قد ثبت إن الإمام إنما يقام لإقامة الحدود واستيفاء الحقوق وحفظ أموال الأيتام والمجانين والنظر في أمورهم، إلى غير ذلك مما تقدم ذكره، وما فيه من الفسق يقعه عن القيام بهذه الأمور والنهوض بها، فلو جوزنا أن يكون فاسقاً أدى إلى إبطال ما أقيم لأجله، ألا ترى في الابتداء إنما لم يجوز أن يعقد للفاسق لأجل أنه يؤدي إلى إبطال ما أقيم له، وكذلك هذا مثله" [تفسير القرطبي (1/302)].

(4) الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، المعروف بالماوردي، الفقيه الشافعي؛ كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم، أخذ الفقه عن أبي القاسم الصيمري وعن الشيخ أبي حامد الإسفرايني، وكان حافظاً للمذهب، وكتابه "الحاوي" شاهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب. وفوض إليه القضاء ببلدان كثيرة، ومن تصانيفه أيضاً:

السلطانية<sup>(1)</sup>، وقال إمام الحرمين<sup>(2)</sup>: إذا جار والي الوقت، وظهر ظلمه وغشه، ولم ينزجر عن سوء صنيعه بالقول، فلاهل العقد والحل التواطؤ على خلعه، ولو بشهر السلاح، ونصب الحروب " انتهى.

أما ما حكاه عن الشافعي؛ ففي شرح العقائد: "المستور في كتب الشافعية أن القاضي يعزل بالفسق بخلاف الإمام<sup>(3)</sup>، والفرق أن في انزاله و[وجوب]<sup>(4)</sup> نصب غيره إثارة للفتنة، لما له من الشوكة، بخلاف القاضي"<sup>(5)</sup> انتهى.

وقال النووي<sup>(6)</sup>: "وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينزل، وحكي عن المعتزلة أيضا، فغلط من قائله، مخالف للإجماع"<sup>(7)</sup> انتهى.

تفسيره المسمى: النكت والعيون، وأدب الدين والدنيا، والأحكام السلطانية، وسياسة الملك، والإقناع، وغيرها، توفي عام 450هـ [طبقات الشافعية الكبرى (303/3)، وفيات الأعيان (3/282)].

(1) الأحكام السلطانية (ص: 24).

(2) إمام الحرمين: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري إمام الحرمين، الإمام العلامة شيخ الإسلام، المحقق الأصولي المتكلم النظار، المجمع على إمامته وتفنته في العلوم، أخذ عن والده وأبي القاسم الإسفراييني، وأخذ عنه جماعة لا تحصى، وحضر دروسه الأكابر فمن دونهم، له: نهاية المطلب في دراية المذهب، الشامل في أصول الدين، البرهان في أصول الفقه، الإرشاد والعقيدة النظامية وغيرها، توفي عام 478هـ [طبقات الشافعية الكبرى (102/5)].

(3) للشافعية في عزل الإمام بطرُق الفسق عليه ثلاثة أوجه، قال العلامة صلاح الدين العلائي رحمه الله في «المجموع المذهب في قواعد المذهب»: "الإمام الأعظم إذا طرأ فسقه، فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه ينزل، وصححه في البيان.

الثاني: أنه لا ينزل، وصححه كثيرون، لما في إبطال ولايته من اضطراب الأحوال.

الثالث: إن أمكن استتابته أو تقويم أوده لم يُخلع، وإن لم يمكن ذلك خُلع " [إنقلا بواسطة العواصم من القواصم لابن الوزير (16/8)].

(4) زيادة من شرح العقائد.

(5) شرح العقائد النسفية للسعد (ص: 101).

(6) شرح مسلم للنووي (229/12).

(7) لا يخفى ما على هذا النقل من اعتراض، وفقهاء مذهب الإمام النووي لهم في جواز الخروج

وأما قول إمام الحرمين، فقد قال النووي<sup>(1)</sup> بعد نقل كلامه: "وما ذكر من خلعه غريب، ومع هذا فهو محمول على ما إذا لم يخف منه إثارة مفسدة أعظم منه"<sup>(2)</sup> اهـ.

ولابن محرز في تبصرته: "من شارك في عزل إنسان وتولية غيره، ولم يأمن

=

على الإمام إذا فسق ثلاثة أوجه فكيف بغيرهم، ومُدَّعي الإجماع في هذا الباب هو ابن مجاهد البصري المتكلم، وقد تعقبوه ورَدُّوا كلامه، وقد شَدَّد عليه ابن حزم التَّكْيِير لدعواه الإجماع فقال: "ورأيت لبعض من نَصَب نفسه للإمامة والكلام في الدين فُضُولًا ذَكَرَ فيها الإجماع، فأتى فيها بكلام لو سَكَتَ عنه لكان اسْلَمَ له في أخْراه، بل لعلَّ الخَرْسَ اسْلَمَ له، وهو ابن مجاهد البصري المتكلم الطائي، لا المُقَرَّر، فإنه ذكر فيما ادعى فيه الإجماع؛ أنهم أجمعوا على أنه لا يُخْرَج على أئمة الجور، فاستعظمت ذلك، ولعمري إنه لعظيم؛ أن يكون قد علم أن مخالف الإجماع كافر، فَيُلْقِي هذا إلى الناس، وقد علم أن أفاضل الصحابة وَبَقِيَّة السَّلف يوم الحرَّة خرجوا على يزيد بن معاوية، وأن ابن الزبير ومن تابعه من خيار الناس خرجوا عليه، وأن الحسين بن علي ومن تابعه من خيار المسلمين خرجوا عليه أيضا، رضي الله عن الخارجين عليه، وَلَعَنَ قَتْلَهُمْ، وأن الحسن البصري وأكابر التابعين خرجوا على الحجاج بسيفهم. أترى هؤلاء كفروا؟ بل والله من كَفَرَهُمْ فهو أحق بالكفر منهم، ولعمري لو كان اختلافا يخفى لعذرناه، ولكنه مشهور يعرفه أكثر من في الأسواق، والمُخَدَّرَات في خُدُورِهِنَّ لاشتهاره، ولكن يحق على المرء أن يحطم كلامه ويُرْمَهُ إلا بعد تحقيق ومَيِّزٍ إلى آخر كلامه، فانظره إن شئت في كتابه مراتب الإجماع (ص: 177 - 178) ..

وقول ابن حزم رحمه الله إن الحسن البصري خرج على الحجاج مع من خرج وهم، فإن المعلوم من كتب التواريخ والسير أن الحسن رحمه الله كان معارضا لخروج العلماء على الحجاج، وكان يقول للقراء الذين مع ابن الأشعث: إني أرى أنها فتنة، فرحم الله عبدا اتقى ربه، ونظر ليوم معاده!" انظر: الفقهاء والخلافة الأموية للدكتور حسين عطوان (ص: 25 - 26).

(1) النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي الشيخ العلامة الإمام شيخ الإسلام، العالم العامل، لا يصرف ساعة في غير طاعة هذا مع التفنن في أصناف العلوم فقها ومتون أحاديث وأسماء رجال ولغة وتصوفا وغير ذلك، له التصانيف الرائعة الشهيرة مثل: شرح مسلم، المجموع شرح المذهب، الروضة، تهذيب الأسماء واللغات، رياض الصالحين، الأذكار وغيرها، وقد أفردت ترجمته بالتأليف، توفي عام 676 هـ (طبقات الشافعية الكبرى 225/8).

(2) شرح مسلم للنووي (25/2 - 26).

سَفَكَ دَمَ مُسْلِمٍ، فَقَدْ شَارَكَ فِي سَفْكِ دَمِهِ إِنَّ سَفْكَكَ ".

وقال ابن العربي<sup>(1)</sup> في قوله: «وَأَلَا نَنَازِعُ الْأَمْرَ أَهْلَهُ»: " يعني من ملكه، لا من يستحقه، فَإِنَّ الْأَمْرَ فِيمَنْ يَمْلِكُهُ أَكْثَرُ مِنْهُ فِيمَنْ يَسْتَحِقُّهُ، وَالطَّاعَةُ وَاجِبَةٌ فِي الْجَمِيعِ، فَالصَّبْرُ عَلَى ذَلِكَ أَوْلَى مِنْ إِفْسَادِ ذَاتِ الْبَيِّنِ ".

وقال النووي في منهاجه<sup>(2)</sup> في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «اسْمَعْ وَأَطِعْ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا»<sup>(3)</sup>، قال: تتصور إمامة العبد إذا ولاه بعض الأئمة، وتغلب على البلاد بشوكته وأتباعه، فيسمع له ويطاع، وقال عياض: " أحاديث مسلم كلها حجة في منع الخروج على أئمة الجور، وفي لزوم طاعتهم "<sup>(4)</sup>، وقال أيضا: " جمهور أهل السنة من أهل الحديث والفقه والكلام أنه لا يخلع السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق، ولا يجب الخروج عليه، بل يجب وعظه وتخويله "<sup>(5)</sup>، زاد أبو حامد: وتضييق صدورهم.

وقال أبو عمرو في تمهيده<sup>(6)</sup> في قوله عليه السلام: «الدين النصيحة» إلى «أئمة المسلمين»<sup>(7)</sup>، قال: " أوجب ما يكون هذا على من واكلهم وجالسهم، وكل من

(1) ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي الإشبيلي، الإمام الحافظ الشهير، سمع أباه وخاله أبا القاسم الحسن الهوزني، ولقي أبا بكر الطرطوشي، وصحب أبا حامد الغزالي وانتفع به، وعنه جماعة، من تصانيفه: عارضة الأحوذ في شرح الترمذي، وترتيب المسالك في شرح موطأ مالك، وقانون التأويل، وأحكام القرآن، والمحصول في علم الأصول، والعواصم من القواصم وغيرها، توفي عام 505هـ [شجرة النور الزكية (138/1)].

(2) المنهاج شرح صحيح سلم بن الحجاج (225/12).

(3) رواه مسلم (448/1)، كتاب الصلاة، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار...، ح: (648).

(4) إكمال المعلم (256/6).

(5) إكمال المعلم (247/6).

(6) انظر التمهيد (285/21 - 287).

(7) رواه مسلم (74/1)، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، ح: (55).

قال العلامة سيدي محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله في نظم المتناثر (ص: 205): "بذل النصيحة للأئمة وغيرهم من المسلمين: قال أبو الطيب - القنوجي - في كتابه - العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة - ما نصه: ويجب أيضا بذل التوضيح للأئمة، لما ثبت في الصحيح من حديث تميم الداري أن الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين،

أمكنه نصيح السلطان لزمه ذلك، قال مالك: وذلك إذا رجي أن يسمع، قال أبو عمرو: وإلا دعا لهم، فإنهم كانوا ينهون عن سب الأمراء"، ثم نقل بسنده: "كان الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهون عن سب الأمراء". وفي شرح المقاصد<sup>(1)</sup>: "وقد ظهر الفسق وانتشر الجور من الأئمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين والسلف، وكانوا ينقادون لهم، ويقىمون الجمع والأعياد بإذنهم، ولا يرون الخروج عليهم، لأن العصمة ليست بشرط في الإمامة ابتداء، فبقاؤه أولى" انتهى.

وإلى هذا ينظر حديث الصحيحين<sup>(2)</sup>: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَغْدِي أَثَرَهُ وَأُمُوراً تُنْكِرُونَهَا»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ حَقَّكُمْ»<sup>(3)</sup>، وكذلك قول ابن عمر لما خلع أهل المدينة يزيد: "لا أعلم أحدا تابع في هذا الأمر إلا كانت الفصيل بيني وبينه"<sup>(4)</sup>، وفي صحيح مسلم<sup>(5)</sup>: «خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُبَغِّضُونَهُمْ وَيُبَغِّضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قيل: يا رسول الله أفلا ننايذهم

---

والأحاديث الواردة في مطلق النصيحة متواترة، وأحق الناس بها الأئمة، والله سبحانه وتعالى أعلم " انتهى.

(1) لم أقف عليه في شرح المقاصد، وإنما هو في شرح العقائد للسعد أيضا، انظر: شرح العقائد النسفية للسعد (ص: 100 - 101)، فلعل العزو إلى شرح المقاصد سبق قلم، والله تعالى أعلم.

(2) صحيح البخاري (6/2588)، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم سترون بعدي أمورا تنكرونها، ح: 6644، وصحيح مسلم (3/1472)، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، ح: 1843.

(3) قال النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم (12/232): "هذا من معجزات النبوة، وقد وقع هذا الإخبار متكررا، ووجد مخبره متكررا، وفيه الحث على السمع والطاعة وإن كان المتولي ظالما عسوفاً، فيعطى حقه من الطاعة ولا يخرج عليه ولا يخلع، بل يتضرع إلى الله تعالى في كشف أذاه ودفع شره وإصلاحه" اهـ.

(4) صحيح البخاري (6/2603)، كتاب الفتن، باب إذا قال عند القوم شيئا ثم خرج فقال بخلافه، ح: 6694.

(5) صحيح مسلم (3/1481)، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، ح: 1855.



بالسيف؟ قال: «لا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وَلَا تَكُفُّوا شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَافْكُرْهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ».

ومعنى قوله: «مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ فِيكُمْ»: أي ما داموا على كلمة الإسلام، ولم يظهروا كفرا بينا، أي ما كان لهم حكم أهل القبلة والصلاة، ولم يرتدوا ويبدلوا الدين، ويدعوا إلى غيره، وهو معنى حديث: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا»<sup>(1)</sup> إلى غير ذلك من الأحاديث يطول سردها.

### [معنى ترك الصلاة الذي يوجب خلع الإمام]

وحمل اليفرني ترك الصلاة على بابه، فإنه قال: " قال علماؤنا الذي يجب به خلع الإمام شيئان؛ أحدهما يرجع إلى دينه، والثاني يرجع إلى نقص في بدنه، فأما ما يرجع إلى دينه فشيئان؛ أحدهما متفق عليه، والثاني مختلف فيه، والمتفق عليه شيئان؛ أحدهما الكفر، والثاني ترك إقامة الصلاة والدعاء إلى ذلك"، ثم ذكر باقي الأقسام.

وقال الأبي: " معنى «مَا صَلُّوا»: ما داموا على الإسلام، وقيل المراد الصلاة حقيقة للإشعار بعظيم أمرها، وأن تركها يوجب نزع اليد من الطاعة كالكفر، وهو أحد الموجبات للقيام على الحجاج، لأنه يميت الصلاة، أي يخرجها عن وقتها"<sup>(2)</sup>. وفي غريب الهروي: في الحديث: «إِنْ مِنْ اقْتِرَابِ السَّاعَةِ أَنْ يَتَمَرَّسَ الرَّجُلُ بِدِينِهِ كَمَا يَتَمَرَّسُ الْبَعِيرُ بِالشَّجَرَةِ»<sup>(3)</sup>، قال ابن الأعرابي: التَّمَرُّسُ شِدَّةُ الْإِلْتِمَاءِ، قَالَ الْفَتْنِيُّ<sup>(4)</sup>: هُوَ أَنْ يَتَلَعَّبَ بِدِينِهِ وَيَعْبَثُ بِهِ، تَمَرَّسَ الْبَعِيرُ أَي كَمَا يَتَحَكَّكُ الْبَعِيرُ

(1) هو جزء من حديث اتفق على إخرجه الشيخان، وأوله: «إنكم سترون بعدي أثره وأمورا تنكرونها»، وقد سبق تخريجه قريبا.

(2) إكمال إكمال المعلم (205/5).

(3) رواه عبد الرزاق في مصنفه (231/5) من حديث عبد الله بن زبيب الجندي، وهو مختلف في صحبته، والطبراني في الكبير (243/19) من حديث محمد السعدي، وقال الحافظ الهيثمي في المجمع (637/7): " وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي، وهو ضعيف".

(4) محمد بن طاهر الصديقي الفتني الهندي، كان يلقب بملك المحدثين، له: تذكرة الموضوعات، ومجمع بحار الأنوار، والمغني في أسماء الرجال، مات قتيلا سنة 986هـ. [النور السافر (ص: 323)، هدية العارفين (ص: 585)].

بالشجرة، وقال غيره: تمرُّس الرجل بدينه هو أن يمارس الفتن ويُشادّها ويخرج عن إمامه فيضر بدينه ولا ينفعه غُلُوّه فيه، كما أن الجرب في الإبل إذا تحكك بالشجرة أذمته ولم تُبْرِه من جربه<sup>(1)</sup>.

وقال ابن عطية<sup>(2)</sup>: "ورأيت للحسن البصري أنه احتج بقوله [﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: 137] إلى آخر]<sup>(3)</sup> الآية على أنه ينبغي أن لا يخرج على ملوك السوء، وإنما ينبغي أن يصبر عليهم، فإن الله تعالى يدمرهم، ورأيت لغيره أنه قال: إذا قابل الناس البلاء بمثله وكلهم الله إليه، وإذا قابله بالصبر وانتظار الفرج أتى الله بالفرج، وروي هذا عن الحسن " انتهى<sup>(4)</sup>.

وقال ابن المنير<sup>(5)</sup> على حديث: «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»<sup>(6)</sup>: "السلطان إذا حمى حوزة الإسلام لا يخرج عليه ويخلع، لأن الله قد أيد به دينه فيجب الصبر عليه، والسمع والطاعة في غير المعصية، ومن هذا الوجه استباح العلماء الدعاء للسلطان بالتأييد والنصر، وغير ذلك من الخير" اهـ.  
وقال العلقمي<sup>(7)</sup> على حديث: «هلاك أمتي على أيدي

(1) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (672/4).

(2) ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطي، الفقيه المحدث المفسر المتفنن الفاضل، أخذ عن والده وأبي علي الغساني والصدفي ومحمد بن الطلاع وغيرهم، وعنه جماعة، له: تفسيره المحرر الوجيز أبدع فيه غاية، وبرنامج في مرويّاته وأسماء شيوخه، توفي عام 54هـ [شجرة النور الزكية (129/1)].

(3) زيادة من المحرر الوجيز.

(4) المحرر الوجيز لابن عطية (448/3).

(5) ابن المنير: أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم الجذامي الإسكندراني، الشهير بابن المنير، الإمام العلامة الفاضل المتفنن الأديب المحقق، قاضي الإسكندرية ومفتيها، من تصانيفه: تفسيره، والانتصاف من الكشاف، وتفسير حديث الإسراء، وغيرها، توفي عام 683هـ [الأعلام (220/1)].

(6) رواه البخاري (114/3)، كتاب الجهاد والسير، باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر، ح: 2897، ومسلم (105/1)، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، ح: 111.

(7) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي الشافعي، الفقيه المحدث، تتلمذ على الجلال السيوطي، ودرّس بالأزهر، من مصنفاته: الكوكب المنير بشرح

غلمة<sup>(1)</sup> من قريش»<sup>(2)</sup>: " في هذا الحديث حجة لترك القيام على السلطان ولو جار، لأنه عليه الصلاة والسلام أعلم أبا هريرة بأسماء هؤلاء، وأسماء آبائهم، ولم يأمر بالخروج عليهم، مع إخباره أن هلاك الأمة على أيديهم، لكون الخروج أشد في الهلاك، فاختر أخف المفسدتين، وأيسر الأمرين " انتهى.

### [حكم الخارج على الإمام]

وذكر ابن عرفة عن الأمدى أن الخارج على الإمام الذي لا يجوز الخروج عليه إن كان متأولاً فالظاهر عدم فسقه<sup>(3)</sup>، وإن لم يكن كذلك فلا خلاف في فسقه، هذا حكم الجائر الفاسق القادر على تنفيذ الأمور والتصرف فيما أراد، وأما العاجز عن

الجامع الصغير، توفي رحمه الله سنة 969 هـ [الأعلام للزركلي (195/6)].

(1) في الحاشية: "قوله «على أيدي»، قال العلقمي: كذا هو للسرخسي، والكشمهيني بصيغة الجمع، وللاكثر «على يدي» بصيغة الثنية، وقوله «غلمة» قال العزيزي بوزن عنبه، جمع غلام، أي صبيان اه، وقال العلامة الحفني: هو بوزن فتية كما في الكبير، وقوله في الصغير كعنبه أي صبيان من قريش كاليزيد " انتهى.

(2) رواه البخاري (1319/3)، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ح: 3410.

(3) قال العلامة ابن الوزير رحمه الله تعالى في كتابه الماتع «العواصم من القواصم» (12/8 - 15): " الفقهاء لا يقولون بأن الخارج على إمام الجور باغ، ولا آثم، وهذا واضح من أقوالهم، ومعلوم عند أهل المعرفة بمذاهبهم، ويدل عليه وجوه؛ الأول: نَصُّهُمْ على ذلك، وهو بَيِّنٌ لا يُذْفَع، مكشوفٌ لا يَتَّقَع، قال النووي في كتاب الروضة (50/10) ما لفظه: الباغي في اصطلاح العلماء هو المخالف لإمام العدل، الخارج عن طاعته بامتناعه من أداء واجب عليه أو غيره، انتهى كلام النووي. وقال الخليل بن إسحاق الجندي المالكي شارح مختصر ابن الحاجب الفرعي المسمى بالتوضيح: الباغي فرقة خالفت الإمام بمنع حق، أو لقلعه، فللعدل قتالهم وإن تأولوا.

..الوجه الثاني: أن الكلام في الخروج على أئمة الجور عندهم من المسائل الظنية، فالذي يخرج على الإمام مستحلاً لذلك غير آثم، لأنه عملٌ باجتهاده في مسألة ظَنِّيَّة فُرُوعِيَّة، فلم يستحق التأنيب، ولا يوصفُ فِعْلُهُ مَمَّن استَحَلَّهُ بالتحريم. ممن ذكر ما يقتضي ذلك الرازي في كتابه الأربعين في أصول الدين.

الوجه الثالث: أن ذلك جائز في مذهبهم، وعند كثير من علمائهم " انتهى كلام ابن الوزير بتصرف.

الأمر المختل معه مقصود الإمامة فبايع غيره لتحقيق عجزه أو لم يبايع فقد تقدم فيه كلام صاحب المقاصد والمواقف وغيره.

ثم اعلم أنه إذا ثبتت الإمامة بالقهر والغلبة، ثم جاء آخر فقهره انعزل، وصار القاهر إماماً، قليلاً للمفسدة بحسب الإمكان، نص عليه سعد الدين وغيره انتهى<sup>(1)</sup>.

---

(1) انظر: شرح المقاصد (233/5).

## فصل في حكم المدافعة عنه والقتال عليه

### [لا يقاتل إلا مع الإمام العدل]

اعلم أنه لا يقاتل إلا مع الإمام العدل، قال ابن العربي: " قال علماؤنا في رواية ابن سحنون أنه يقاتل مع الإمام العدل، سواء كان الأول أو الخارج عليه، فإن لم يكونا عدلين فأمسك عنهما إلا أن يراد نفسك أو مالك أو ظلم المسلمين، فادفع ذلك" (1).

قال ابن عرفة: عن الصقلي: وقد صوب شيخنا القاضي أبو الحسن قول ابن سحنون هذا، وفي المبسوط: قال مالك: إذا خرج مثل أهل الأهواء على المسلمين فأفسدوا وسفكوا الدماء فأرى ألا يقاتلوا إلا أن يكون الإمام عدلا، فإن كان عدلا، كان حقا على المسلمين قتالهم حتى يردوهم إلى العدل والحق، فأما إذا كان الإمام غير عدل، فإنه لا ينبغي للمسلمين أن يقاتلوهم إلى أن يردوهم إلى الظلم والجور، قال مالك: فإذا كان مثل هذا فاقعد في منزلك، فإذا أرادوا أخذ مالك فقاتل بسيفك عن نفسك بعد أن تناشدهم الله تعالى. قال ابن القاسم: ولو دخلوا مدينة لا يريدون إلا الإمام وحده فإنهم لا يقاتلون إذا كان الإمام جائرا ظالما، إلا أن يريدوا مع ذلك من في المدينة من المسلمين وأخذ أموالهم، فإن مثل هؤلاء يقاتلون بعد المناشدة، فإن أبوا قوتلوا. وقال يحيى: الصواب في الفتنة ألا يعانوا فيها بشيء، ولا يخرج فيها، ومن أتى في بيته يريد أخذ نفسه وماله فليدفع عنهما، ونحوه حكى ابن القاسم، وقال أبو الحسن الصغير: ولا يجب على المسلمين قتال الفئة الباغية إلا مع الولاية إن رأوا الفساد ظاهرا ولا قيام لله عز وجل بحق المسلمين إلا بالاجتماع والتولية على أنفسهم من يقوم بالحق، ولا يكون الإمام إلا من قریش، لحديث: «لا تكون الأئمة إلا من قریش» (2)، لأن الله لم يخل قریشا من عدل، ومن قام من غير قریش بالحق والعدل يدعو إلى العدل فحينئذ يجب على المسلمين نصرته، وإن لم يدع فلا نصره له على الناس، قال ذلك مالك وغيره من أكابر أهل المدينة، وإنما

(1) أحكام القرآن لابن العربي (129/4).

(2) سبق تخريجه.

منع مالك من القيام يومئذ لأنه لم يقيم إمام عدل، وليس يرى القيام إلا مع العدل. وقال ابن العربي أيضا: " لا يقاتل إلا مع إمام يقدمه أهل الحق لأنفسهم، ولا يكون إلا قرشيا، وغيره لا حكم له إلا أن يدعو إلى الإمام القرشي، قاله مالك، [لأن الإمامة]<sup>(1)</sup> لا تكون إلا لقريش، وقد روى ابن القاسم عن مالك: إذا خرج على الإمام العدل خارج وجب الدفع عنه إن كان مثل عمر بن عبد العزيز، وأما غيره فدعه، ينتقم الله من ظالم بظالم حتى ينتقم من كليهما، قال الله تعالى ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولَىٰ بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾ الآية [الإسراء:5]. قال مالك: وإذا بويع الإمام فقام عليه آخر أنه يقتل إذا كان الأول عدلا، فأما هؤلاء فلا بيعة لهم إذا كان بويع لهم على الخوف"<sup>(2)</sup>.

هو في مختصر ابن شعبان، وروى ابن القاسم عن مالك أنه قال: إذا بايع الناس رجلا بالإمرة، ثم قام آخر فدعا إلى بيعته، فبايعه بعضهم، أن المبايع والثاني يقتل إذا كان الإمام عدلا، وأما إذا كان مثل هؤلاء فليس له بيعة إذا كانت بيعته على الخوف، والبيعة للثاني إن كان عدلا، وإلا فلا بيعة له تلزم.

وقال الأبهري: إن تظاهر قوم على إمام عدل وخرجوا عليه بالهوى والعصبية كما فعل أهل الشام، جاهدوا حتى يرجعوا إلى الحق، وقال ابن يونس: إن كانوا [يطلبون]<sup>(3)</sup> الوالي الظالم فلا يجوز لك الدفع عنه ولا القيام، ولا يسعك الوقوف عن العدل، كان هو القائم أو المقام عليه.

وقال عياض: انحدر المأمون إلى محاربة بعض بلاد مصر، وقال للحارث بن مسكين: ما تقول في خروجنا هذا؟ فقال أخبرني ابن القاسم عن مالك أن الرشيد سأل عن قتال أهل دَهْلَك<sup>(4)</sup>؟ فقال: إن كانوا خرجوا عن ظلم السلطان فلا يحل قتالهم.

(1) زيادة من الحاشية.

(2) أحكام القرآن لابن العربي (129/4).

(3) في الأصل: يظلمون، وما أثبتته والذي في الحاشية، وهو الأليق بالمعنى، والله أعلم.

(4) في الحاشية: "دَهْلَكُ بوزن جَعْفَرٍ: قرية بين بَرِّ اليمَنِ وبَرِّ الحَبَشَةِ كما في القاموس".

قلت: الذي في القاموس أنها جزيرة وليست قرية، والله أعلم.

وقال الأبي: وانظر أشياخ البلاد المخازين لأنفسهم، كان الشيخ يعني ابن عرفة يقول غايتهم عصاة، لأنهم لم يشقوا عصا، وإذا دعا الإمام إلى قتالهم فإن كان لإقامة حق وجبت طاعته، وإلا لم تجب " انتهى.

### [أصناف الأئمة من حيث نصرتهم والمدافعة عنهم]

وفي كتاب الاستغناء: " قال بعض المتأخرين: الأئمة على ضروب، فإمام صار إليه الأمر عن رضى من جميع المسلمين لأحواله وصفاته وعدله، أو صار إليه من غير تشاور ولا تناظر ولا قتال عليه إلا توليها فيمن ولجه إليه، فرضي المسلمون فعله وهديه إذ صار الأمر إليه، ورأوه لذلك أهلا، فواجب على المسلمين الذب عن مثل هذا. وأما من صار إليه بعد الغلبة عليه دون مشورة، واشتطاً<sup>(1)</sup> له الأمر، وظهر له كظهوره زمن الخلفاء الراشدين، فواجب على المسلمين نصحه، ولزوم طاعته له، والدعاء بالبقاء والصلاح، وأما من أخذ الأمر غلبة من غير مشورة، ودعا الناس إلى بيعته، وظهر منه الجور في الأموال والدماء وغير ذلك، إلا أن أمره قد استطأ وملك وغلب، وأمن الناس معه من الفتنة التي تذهب الدين والمال، أو توجب سفك الدماء، وتسلب عوام الناس وخواصهم، بعضهم على بعض، وعلم أن السمع والطاعة له أبعد من شدة الشر وذهاب النفوس، فقد وجبت طاعته فيما دعا إليه من الأحكام، وأداء الزكاة إذا طلبها، إلا أنه لا يجب أن يقصد إلى قتال من قعد على بيعته، ولا يجب على المسلمين نصره، ولا سفك دمائهم دونه إن قام قائم عليه بسبب جوره " انتهى<sup>(2)</sup>.

### [وجه تخلف بعض الصحابة عن المدافعة عن الإمام العدل]

فإن قلت: إذا كان نصر الحق والمدافعة عن الإمام العدل واجبة، فلم تخلف عن القتال مع علي من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن مالك وابن

(1) في الحاشية: "في القاموس: واشتطاً كافتعل: اشتقام وبلغَ نهايته ونهياً" انتهى.

قلت: لكن قد ذكر العلامة المرتضى الزبيدي رحمه الله في التاج (259) أن الصواب: انطأ لا اشتطأ، والله تعالى أعلم.

(2) انظر: نوازل البرزلي (22/4).

عمر ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد، ومن التابعين: الربيع بن خثيم ومسروق بن الأجدع والأسود بن زيد وأبو عبد الرحمن السلمي، وتخلف عن نصره عثمان وأمسك عن المدفعة عنه جميع الصحابة، حتى قتل بداره بعد حصار شديد؟

فاعلم أن من تخلف عن علي إنما تخلف عن اجتهاد، لأن من السلف من ذهب إلى ترك الدخول في فتنة المسلمين، على اختلاف بينهم هل يقاتل ويدافع من طلب قتله ودخل عليه أو لا يجوز له المدافعة عن نفسه، لأن الطالب له غير متعمد قتله وإنما هو متأول، يأتي بيانه، مع أن ابن عبد البر قال في الاستيعاب<sup>(1)</sup>: "أما أبو عبد الرحمن السلمي فالصحيح عنه أنه كان مع علي، وأما مسروق فذكر عنه إبراهيم النخعي: أنه ما مات حتى تاب إلى الله من تخلفه عن علي، وصح عن عبد الله بن عمر أنه قال: ما آسى على شيء كما آسى أني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي رضي الله عنه".

وفي الأبى في فضائل ابن عمر: "كما أن ابن عمر قد أشكلت عليه حروب علي لورعه، فقعد عنها، وندم على ذلك حين حضرته الوفاة، وروي عنه من أوجه أنه قال: ما أسفي على شيء إلا لتركي لقتال الفئة الباغية مع علي"<sup>(2)</sup>.

### [المدافعة عن الإمام العدل من فروض الكفاية]

على أن هذا<sup>(3)</sup> ليس من فروض العين، وإنما هو من باب تغيير المنكر، وقد علم أن تغيير المنكر من فروض الكفايات<sup>(4)</sup>، يحمله من قام به، ويسقط الطلب عن

(1) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (77/1).

(2) إكمال إكمال المعلم (311/6).

(3) في الحاشية: أي قتال الفئة الباغية.

(4) قال القرطبي رحمه الله: "قوله تعالى: ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾ أمر بالقتال، وهو فرض على الكفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين" [الجامع لأحكام القرآن (16/267)].

وقال العلامة الطاهر ابن عاشور رحمه الله: "والأمر في قوله تعالى (فقاتلوا التي تبغي) للوجوب.. وهو وجوب كفاية، ويتعين بتعيين الإمام جيشاً يوجهه لقتالها، إذ لا يجوز أن يلي قتال البغاة إلا الأئمة والخلفاء، فإذا اختل أمر الإمامة فليتولَّ قتال البغاة السواد الأعظم من الأمة وعلمائها" [التحرير والتنوير (241/26)].



الباقيين، فلا إثم على من تخلف ولا حرج.

وقد صرح بفرضيته على الكفاية ابن العربي، ونصه: " قوله ﴿فَقَاتِلُوا آلَ ابْنِ مَرْثَدَةَ﴾ الآية [الحجرات:9] أمرٌ بالقتال، وهو فرض على الكفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين، ولذلك تَخَلَّفَ قوم من الصحابة عن هذه المقامات، كسعد وابن عمر وابن مسلمة وغيرهم، وصَوَّبَ ذلك علي بن أبي طالب لهم، واعتذر إليه كل واحد منهم بعذر قبله، فتبين أنه ليس على الكل درك فيما فعل، وإنما كان تصرفاً بحكم الاجتهاد<sup>(1)</sup>.

وقال ابن بطال<sup>(2)</sup>: " دعا علي بعضهم إلى القتال معه فأبوا أن يجيبوا فعذرهم، فكذا يجب على الإمام أن لا يعيب على من تخلف عنه في قتال البغاة " انتهى.

وأما نصرة عثمان رضي الله عنه، فما منع الصحابة منها إلا عثمان، لأنه قيل له: ألا نقاتل عنك، قال: لا إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد إليَّ عهداً وأنا صابر، وقال: لا أكون أول من خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أمته بالقتل، فصبر على البلاء والتسليم للمحنة، وفدى بنفسه الأمة، قال ابن العربي: فكانت قتلة عمر مصيبة في الإسلام خاصة، وقتلة عثمان مصيبة في الأمة عامة، عزأوها المصيبة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قتل رضي الله وطالبه أربعة آلاف، وفي المدينة أربعون ألفاً، كلهم لا يريدون قتله ويريدون نصره، لكن منع الكل، واستسلم للعهد الذي كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يَرْضَ أن يُزَاقَ بسببه دم، وَرَضِيَ أن يكون عبد الله المظلوم ولا يكون عبد الله الظالم، وكل من في المدينة بريء من دمه إلا أربعة آلاف " انتهى.

على أنه قد كان محاصرين معه جماعة من الصحابة وأولادهم، كالحسن

(1) أحكام القرآن لابن العربي (4/128).

(2) ابن بطال: أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري، القرطبي ثم البنسي، يعرف بابن اللحام، أخذ عن الطلمنكي، وابن عفيف، وابن الفرضي، وأبي القاسم الوهراني، وأبي عبد الوارث. وعنه أبو داود المقرئ، وعبد الرحمن بن بشر من مدينة سالم. وكان نبيلاً جليلاً متصرفاً وألف شرحاً لكتاب البخاري كبيراً. يتنافس فيه، كثير الفائدة. وله كتاب في الزهد والرفائق. توفي عام 474هـ [ترتيب المدارك (2/365)].

والحسين، قال لهما علي: اذهبا بسيفكما حتى تقفا على باب عثمان، ولا تدعا أحدا يصل إليه، وبعث الزبير ولده، وطلحة ولده، وبعث عِدَّةً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولادهم، وخَضِبَ وجه الحسن بالدم، واختار عثمان الاستسلام وعدم المدافعة عنه.

فإن قلت: فما معنى حديث: «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»<sup>(1)</sup>، وأحاديث الفرار من الفتن، والهجرة من أرضها إن أمكنت، وإلا فيعمد إلى سيفه ويدق على [أحده بحجر]<sup>(2)</sup>، وغير ذلك مما يطول سرده، على ما تحمل حينئذ؟

فاعلم أن حديث «القاتل والمقتول في النار» محمله عند العلماء في قتال العصبية، أو للدنيا، كما جاء في حديث مسلم<sup>(3)</sup>: «من قاتل تحت راية عمية يغضب لغضبه - بالغين والضاد معجمتين للعذري - أو يدعو إلى أن ينصر غضبه فقتل، فقتلته جاهلية»، وفي رواية غير العذري فيها كلها عصبية بمهملتين<sup>(4)</sup>، لا في قتال التأويل، كالقتال الواقع في الصدر الأول، فإنهم مجتهدون غير قاصدين العصبية وبهجة الدنيا، والمصيب منهم في اجتهاده له أجران، والمخطئ له أجر.

### [مذاهب السلف في الدخول في الفتنة]

وأما أحاديث الفرار من الفتن، فقد احتج بها من ذهب من السلف إلى ترك الدخول في الفتنة، لأن للسلف في ذلك مذهبين؛ فقالت طائفة منهم بعدم الدخول

(1) رواه البخاري (20/1)، كتاب الإيمان، باب وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا، ح: 310، ومسلم (1307/3)، كتاب القسامة والمحاربة، باب صحة الإقرار بالقتل...، ح: 1680.

(2) في الأصل: ويدق على حجر، والصواب ما أثبتناه، كما هو لفظ الحديث عند مسلم في صحيحه (2212/4)، كتاب الفتن، باب نزول الفتن كمواقع القطر، ح: 2887.

(3) صحيح مسلم (1476/3)، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن...، ح: 1848.

(4) قال القاضي عياض: "وقوله «يغضب لغضبه أو يدعو إلى غضبه أو ينصر غضبه» كذا رواية العذري بالغين والضاد المعجمتين، ورواية غيره فيها كلها «عصبية» بالمهملتين، ويدل على صحتها الحديث بعدها: «يغضب للعصبية ويقاتل للعصبية»، وفي معناها الرواية الأخرى، أي إنما يقاتل لشهوة منه وغضبه لها أو لقومه وعصبيته " [إكمال المعلم (258/6)]..

في قتال المسلمين، ولكن هل يدافع عن نفسه من دخلت عليه طائفة يطلبون قتله، وهذا مذهب ابن عمر وعمران بن حصين، أم لا يجوز له الدفاع عن نفسه، لأن الطالب متأول، وهو مذهب أبي بكر الصحابي<sup>(1)</sup>، وقال: "لو دخلوا علي ما بَهَشْتُ"<sup>(2)</sup> بقصة، أي دافعت، فكيف أقاتلهم؟"<sup>(3)</sup>، وقال معظم الصحابة والتابعين: يجب نصر المحق في القتن والقيام معه، ومقاتلة الباغي، كما قال تعالى ﴿فَقَاتِلُوا آلَئِي تَبَغَى﴾ [الحجرات:9]، وهذا هو الصحيح، أو تحمل على طائفتين مبطلتين لا تأويل لواحدة منهما، فهذه الصورة هي التي يحرم الدخول فيها، وفي الصورة الأولى يجب الكف حتى يتبين الحق، فإذا تبين وجبت نصره أهله، ولو وجب الكف وعدم الدخول كما قال الأولون لما يقيم له بحق ولا أبطل باطل، ولوجد البغي السبيل، وظهر الفساد.

قال الطبري<sup>(4)</sup>: وقد يكون ما ورد من كسر السيف ولزوم البيت خاص بمن أمره

- (1) في الأصل: أبي بكر الصحابي، والصواب ما أثبتته، والله تعالى أعلم.
- (2) قال في الحاشية: "ويحتمل أن يكون الأصل: ما بهشت لقصة باللام، أي ما مددت يدي إليها لأتناولها وأدافع بها، وهذا هو الذي يدل عليه قول صاحب القاموس: وبهش يده إليه: مدها ليتناوله، وقد ذكر له معاني أخرى ولم يذكر من جملتها المدافعة فانظره "من كاتبه" انتهى.
- قلت: هو مأخوذ من قولهم "بَهَشَ القوم بعضهم إلى بعض" إذا تراموا للقتال، وقد استدرك هذا المعنى صاحب التاج على القاموس، فانظره.
- وقال الحافظ في الفتح (29/13): "قوله: «ما بهشت» بكسر الهاء وسكون المعجمة، وللكشميهني بفتح الهاء، وهما لغتان، والمعنى: ما دافعتهم، يقال بهش بعض القوم إلى بعض إذا تراموا للقتال، فكأنه قال: ما مددت يدي إلى قصة ولا تناولتها لأدافع بها عني، وقال ابن التين: ما قمت إليهم بقصة، يقال: بهش له إذا ارتاح له وخفَّ إليه، وقيل: معناه ما رميت، وقيل: معناه ما تحركت، وقال صاحب النهاية: المراد ما أقبلت إليهم مسرعا أدفعهم عني ولا بقصة".

- (3) صحيح البخاري (2593/6)، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم، ح: (6667).

- (4) الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، الإمام العلامة المفسر المجتهد، رحل في طلب العلم وأخذ عن جمع كثير، منهم: محمد بن حميد الرازي والربيع بن سليمان والحب بن محمد الزعفراني وهناد بن السري وغيرهم، وعنه جلة، من

صلى الله عليه وآله وسلم بذلك.

فإن قلت: سلمنا أن العدل يجب نصرته والقتال معه، وغير العدل لا يجب القتال معه، وهل يجوز أن يقاتل معه، ويعان على من خرج عليه، أو يمنع اتفاقاً، أو يتطرق إليه اختلاف؟

فالجواب: أن نصوص الأئمة المتقدمة قاضية بالمنع، قال ابن عرفة بعد نقل كلام مالك المتقدم: "ظاهر ما تقدم منع إعانة غير العدل مطلقاً، وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام<sup>(1)</sup>: فسق الأئمة قد يتفاوت، ككون فسق أحدهما بالقتل، وفسق الآخر بانتهاك الأبضاع، وفسق الآخر بالتعرض للأموال، فيقدم هذا على المتعرض للدماء، وكذا يترتب التقديم على الكبير من الذنوب والأكبر، والصغير منها والأصغر، قال: فإن قيل [كيف]<sup>(2)</sup> يجوز القتال مع أحد هؤلاء لإقامة ولايته، وإدامة تصرفه، وهو معصية؟ قلنا نعم، دفعا لما بين مفسدتي الفسوقين، وفي هذا وقفة وإشكال من جهة كونه إعانة على معصية، ولكن درء ما هو أشد من تلك المعصية يجوز، قلت ونحوه خروج فقهاء القيروان<sup>(3)</sup> وغيره مع أبي يزيد الخارج على الثالث من بني عبيد وهو إسماعيل الكبير، وفسق أبي يزيد والكبير أشد" انتهى.

### [حكم نصرته الإمام الخارج الذي جهل حال عدالته]

فإن قلت: علمنا حكم من ثبتت عدالته وتحققت، وعلمنا حكم من ثبت فسقه وجوره، هل يقاتل معه أم لا؟ فما حكم من جهل أمره؟

تصانيفه: تفسيره الشهير، واختلاف الفقهاء، وتاريخ الأمم والملوك، وتهذيب الآثار وغيرها، توفي عام 310 هـ. [انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (267/14)].

(1) عز الدين بن عبد السلام: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمي، أحد الأعلام، سلطان العلماء، أخذ عن ابن عساكر وسيف الدين الأمدي وحنبل الرصافي وغيرهم، وعنه جماعة، له: بداية السؤل في تفضيل الرسول، والتفسير، وشجرة الأحوال والمعارف، القواعد الكبرى ومختصرها، وملحة الاعتقاد وغيرها، توفي بمصر عام 660 هـ. [طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (103/8)].

(2) زيادة من الحاشية.

(3) في الأصل كلمة غير مقروءة، وفوقها: كذا.

فالجواب: أنه لا ينبغي المسارعة إلى نصرته والقتال معه حتى تتحقق عدالته، ويشتهر بها، ففي تفسير القرطبي عند قوله تعالى ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:30]: " لا ينبغي للناس أن يسارعوا إلى نصره مظهر العدل، وإن كان الأول فاسقا، لأن كل من يطلب الملك يظهر من نفسه الصلاح حتى يتمكن، فيعود إلى خلاف ما أظهر"<sup>(1)</sup>، وأما أنه يُقاتل مع الإمام مطلقا، ويدافع عنه بَرًّا كان أو فاجرا، فلا أعلم لهذا قائلًا.

ولا يخفى عليك مما سطر قبل من نصوص العلماء الأئمة أنه غير موجود، نعم اختلف في ذلك في جهاد الكفار وقتالهم، فالذي رجع إليه مالك، وعليه جماعة من الصحابة والتابعين جواز الجهاد مع الجائر، لحديث: «الجهاد ماض منذ بعث الله نبيه، لا ينقصه جور من جار، ولا عدل من عدل»<sup>(2)</sup>، وهذا هو المشهور، ومقابله لا يقاتل مع الجائر، وهو مشهور أيضا، وغاية ما رأيته في ذلك ما قاله الشيخ ابن عبد السلام، أو ما قاله غير واحد كما تقدم، من أنه يجب نصره العدل والإمام المحق وجوب كفاية، لأنه من تغيير المنكر، وقد علمت أن تغيير المنكر من فروض الكفاية، بشروط معلومة مقررة في محالها<sup>(3)</sup>، من جملتها أنه إنما يأمر وينهى من كان عالما بما يأمر به وينهى عنه، وذلك يختلف باختلاف الشيء، فإن كان من الواجبات

(1) الجامع لأحكام القرآن (302/1).

(2) رواه أبو داود في سننه (22/2)، كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور، ح: (2532) من حديث أنس، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (156/9).

(3) وللعلامة ابن رشد الجد رحمه الله تعالى كلمة جامعة في شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال رحمه الله في البيان والتحصيل (37/18): "وشرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثلاثة، أحدها أن يكون عارفا بالمعروف والمنكر، لأنه إذا لم يكن عارفا لم يَأْمَنْ أن يأمر بمنكر وينهى عن معروف؛ الثاني: أن يأمن أن يؤدي إنكاره إلى منكر أعظم منه، مثل أن ينهى عن شرب خمر فيؤدي ذلك إلى قتل نفس؛ والثالث: أن يغلب على ظنه أن إنكار المنكر مزيل له، وأن أمره بالمعروف مؤثر ونافع، فإن لم يعلم ذلك ولا غلب على ظنه لم يلزمه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالشرطان الأولان شرطان في الجواز، وهذا الشرط الثالث شرط في الوجوب".

الظواهرات والمحرمات كالصلاة والصيام والزنى والخمر ونحوها، فكل المسلمين علماء بها، وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال ومما يتعلق بالاجتهاد، لم يكن للعوام مدخل فيه ولا لهم إنكاره، بل ذلك للعلماء.

### [لا إنكار في المختلف فيه، واستحباب الخروج من الخلاف]

ثم العلماء إنما ينكرون ما أجمع عليه، أما المختلف فيه فلا إنكار فيه<sup>(1)</sup>، لأن على أحد المذهبين كل مجتهد مصيب، وعلى المذهب الآخر المصيب واحد، والمخطئ غير متعين لنا، والإثم مرفوع عنه، لكن إن ندبه على جهة النصيحة إلى الخروج من الخلاف فهو حسن محبوب، مندوب إلى فعله برفق، فإن العلماء متفقون على الخروج من الخلاف<sup>(2)</sup>، إذا لم يلزم منه إخلال بسنة، أو وقوع في

(1) على القول الراجح الذي عليه المحققون من أهل العلم.

قال الإمام الجليل سفيان الثوري رحمه الله: "إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وأنت ترى غيره فلا تنهه" [حلية الأولياء (6/368)].

وقال الإمام أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى: "الصحابة رضوان الله عليهم أجمعت على تسويغ الحكم بكل واحد من الأقاويل المختلف فيها، وإقرار المخالفين على ما ذهبوا إليه من الأقاويل" [اللمع في أصول الفقه (ص: 360)].

وقال حجة الإسلام الغزالي رحمه الله: "فكل ما هو محل اجتهاد فلا حصة فيه" [إحياء علوم الدين (2/23)].

وقال العلامة الشهاب القرافي رحمه الله تعالى: "المندوبات والمكروهات يدخلها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على سبيل الإرشاد للورع ولما هو أولى من غير تعنيف ولا توبيخ، بل يكون من باب التعاون على البر والتقوى" [الفروق (4/438)].

وقال البدر الزركشي رحمه الله تعالى: "الإنكار من المنكر إنما يكون فيما اجتمع عليه، فأما المختلف فيه فلا إنكار فيه" [المشور في القواعد (2/140)].

وقال علامة المغرب ابن عبد البر رحمه الله: "المسألة إذا كان سبيلها الاجتهاد ووقع فيها الاختلاف، لم يجز لأحد القائلين فيها عيب مخالفه، ولا الطعن عليه.. ألا ترى أن الصحابة اختلفوا وهم الأسوة فلم يعيب أحد منهم على صاحبه اجتهاده ولا وجد عليه في نفسه؟ إلى الله الشكوى، وهو المستعان على أمة نحن بين أظهرها، تستحل الأعراض إذا خولفت" [التمهيد (8/367)].

(2) الخروج من مواطن الخلاف أمر متفق على استحبابه بين أهل العلم، وقد ذكر هذه القاعدة العلامة السيوطي في الأشباه والنظائر (1/247) في قسم القواعد المتفق عليها، وإنما يستحب

خلاف آخر، قاله النووي<sup>(1)</sup>.

### [حكم اللصوص الذين يفسدون في الأرض]

فإن قلت: اللصوص من أعراب وغيرهم يفسدون في الأرض، ويقصدون لنهب الأموال والسلب، ويعمدون إلى البساتين والغروس فيأخذون غلتها، ويسكرون شجرها، إلى غير ذلك من مفسادهم، لاسيما إن كانوا مستندين إلى الأمير، هل حكم أولئك حكم المحاربين فيدافعون، أم كيف يفعل في ذلك؟  
فاعلم أن هؤلاء المتلصصين إن كانوا من أهل الخلاف على الإمام الأعظم، فلا إشكال أنهم محاربون، وأما إن كانوا معه وكانوا بهذه الحالة، فقد قال البرزلي<sup>(2)</sup>:  
"سئل شيخنا بحضرتي عن هذه المسألة، فقال: إن كانت للسلطان بهم حاجة فلا

ذلك بشروط ثلاثة، وهي:

أولاً: أن يكون الخلاف معتبراً، وإنما يعتبر الخلاف إذا كان مستنده قويا ومعتمدا.  
قال العز ابن عبد السلام رحمه الله في قواعده (370/1): "والضابط في هذا أن مأخذ المخالف إن كان في غاية الضعف والبعد من الصواب فلا نظر إليه ولا التفات عليه إذا كان ما اعتمد عليه لا يصح نصه دليلاً شرعاً، ولا سيما إذا كان مأخذه مما ينقض الحكم بمثله. وإن تقاربت الأدلة في سائر الخلاف بحيث لا يبعد قول المخالف كل البعد فهذا مما يستحب الخروج من الخلاف فيه حذراً من كون الصواب مع الخصم".

ثانياً: أن لا يلزم عن الخروج من الخلاف نقضٌ لدليل شرعي معتبر.

ثالثاً: أن لا ينتج عن الخروج من الخلاف وقوع في خلاف آخر.

قال العلامة أبو الوليد الباجي رحمه الله في المنتقى (195/4): "يستحب الخروج من الخلاف"، وقال العلامة الحطاب في مواهب الجليل (296/1): "الخروج من الخلاف مطلوب". وقال العلامة شهاب الدين الحموي الحنفي في غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر (150/3): "قد نصوا على أن الخروج من الخلاف مندوب إليه". وقال الشيخ المناوي في الفيض (373/6): "ندبوا الخروج من الخلاف لكونه أبعد عن الشبهة".

(1) شرح صحيح مسلم للنووي (23/2).

(2) البرزلي: أبو القاسم بن أحمد بن محمد بن المعتل البلوي القيرواني ثم التونسي المالكي، الشهير بالبرزلي، الإمام الفقيه شيخ الشيوخ، مفتي تونس وفقهها وحافظها، وإمامها بالجامع الأعظم بعد الغبريني، له: جامع مسائل الأحكام مما نزل من القضايا للمفتين والحكام، توفي رحمه الله بتونس سنة 844 هـ. [أنيل الابتهاج (2/17)].

يكونوا محاربين، ويدافع أمرهم بتيسير حتى يوسع الله على المسلمين بما يريحهم مع إمامهم، فقلت: يا سيدي، الصواب أنه إذا جاء يريد نفسه أو ماله أو حريمه والأكابر بالسلاح، فالصواب أنهم كالسلافة، يدفع عن نفسه وماله وحريمه، إلا إذا كان ينصرف بشيء يعطاه يسيرا، فيكون كالسلافة إذا طلبوا شيئا يسيرا فيعطوه على مذهب ابن القاسم، ولا يعطوه على مذهب سحنون وابن الماجشون، فإن قتالهم من تغيير المنكر، فسكت عني.

### [جهاد المحاربين أفضل من جهاد الكفار]

وفي المدونة: جهاد المحاربين جهاد، ابن شعبان: جهادهم أفضل من جهاد الكفار، ولابن رشد في رسم يدير ماله من نوازل أصبح: جهاد المحاربين عند مالك وأصحابه جهاد، قال أشهب عنه: أفضل من الجهاد وأعظمه أجرا، وقال مالك في أعراب قطعوا الطريق: جهادهم أحب إلي من جهاد الروم<sup>(1)</sup>، قال شيخنا: ذكره الشيخ في كتاب ابن سحنون وابن يونس في الجهاد، قال عليه السلام: «من قتل دون ماله فأفضل شهيد في الإسلام، بعد أن يتعوذ بالله وبالإسلام ثلاث مرات، وإن قتل اللص فشر قتيل قتل في الإسلام»<sup>(2)</sup>، وفي طريق آخر: «من قاتل دون ماله حتى قتل فهو شهيد»<sup>(3)</sup>، وعن ابن سيرين: ما علمت أن أحدا من الناس ترك قتال من يريد نفسه وماله تأثما، أي مخافة الإثم " انتهى كلام البرزلي.

وفي صحيح مسلم<sup>(4)</sup>: أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ فقال: «لا تعطه مالك»،

(1) قلت: وهذا مذهب أهل البيت أيضا، قال الشوكاني رحمه الله: "وقد حكى في البحر عن العترة جميعا أن جهادهم أفضل من جهاد الكفار إلى ديارهم إذ فعلهم في دار الإسلام كفعل الفاحشة في المسجد" [نيل الأوطار (197/7)].

(2) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والله تعالى أعلم.

(3) رواه البخاري (877/2)، كتاب المظالم، باب من قتل دون ماله، ح: 2348، ومسلم (124/1)، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم...، ح: 141.

(4) صحيح مسلم (124/1)، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم، ج: 140.



قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: «قاتله»، قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: «فأنت شهيد»، قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: «هو في النار».

قال النووي: " فيه جواز قتل القاصد لأخذ المال بغير حق، سواء أكان المال قليلا أو كثيرا، لعموم الحديث، وهذا قول جماهير العلماء، وقال بعض أصحاب مالك<sup>(1)</sup>: لا يجوز قتله إذا طلب شيئا قليلا كالثوب ونحوه من الطعام، وهذا ليس بشيء، والصواب ما قاله الجماهير.

### [حكم المدافعة عن الحریم والنفس والمال]

وأما المدافعة على الحریم فواجبة بلا خلاف<sup>(2)</sup>، وفي المدافعة عن النفس بالقتل خلاف في مذهبنا ومذهب غيرنا، والمدافعة على المال جائزة غير واجبة، وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فلا تعطه»، فمعناه: لا يلزمك أن تعطيه، وليس المراد تحريم الإعطاء، وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصائل: «إذا قتل فهو في النار»، فمعناه أنه يستحق ذلك، وقد يجازى وقد يعفى عنه، إلا أن يكون مستحلا لذلك من غير تأويل، فإنه يكفر ولا يعفى عنه، والله أعلم<sup>(3)</sup> انتهى.

وقال ابن العربي على قوله ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ﴾ [الشورى: 39] الآية:

"ذكر الانتصار في معرض المدح، ثم ذكر العفو في معرض المدح، فاحتمل أن يكون أحدهما راجعا للآخر، واحتمل أن يكون ذلك راجعا إلى حالين؛ أحدهما أن يكون الباغي معلنا بالفجور، وقحا في الجمهور، ومؤذيا للصغير والكبير، فيكون

(1) في الحاشية: يعني به ابن القاسم، وهو قول الإمام مالك أيضا في المدونة كما يعلم مما كتبناه أعلاه.

(2) في الحاشية: بل فيه خلاف، كما نص عليه الدسوقي في باب حد الشرب من المختصر عند قوله "فجائز دفع صائل" فانظره إن شئت.

قلت: ونص عبارة الشيخ الدسوقي رحمه الله: "وَالْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي دَفْعِ الصَّائِلِ عَلَى النَّفْسِ أَوْ عَلَى الْحَرِيمِ وَأَمَّا عَلَى الْمَالِ تَرْتَّبَ عَلَى أَخْذِهِ هَلَاكٌ أَوْ شِدَّةٌ أَدَّى كَانَ كَدَفْعِ الصَّائِلِ عَلَى النَّفْسِ فِيهِ الْخِلَافُ وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ اتِّفَاقًا" [حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (357/4)].

(3) شرح مسلم للنووي (165/2).

الانتقام منه أفضل، وفي مثله قال إبراهيم: يكره للمؤمنين أن يذلوا أنفسهم، فيتجرأ عليهم الفساق، وأما إن كانت الفلته، أو يقع ذلك ممن يعترف بالزلة، ويسئل المغفرة، فاعفو هنا أفضل، وفي مثله نزل ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة:

[237]

﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا﴾ [النور: 22] الآية <sup>(1)</sup>.

### تكميل [فيما يتعلق بحديث الخلافة بعدي ثلاثون سنة وما قيل في السلطان]

روي عنه عليه السلام: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً عَضُوضاً» <sup>(2)</sup>، وذلك أنه ولي الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي؛ ثم الحسن، ثم لما رأى الحسن الأمر استشرى عليه، ورأى من تشتيت آراء من معه، وطعن حين خرج إلى معاوية فسقط عن فرسه، وداوى جرحه حتى برئ، فعلم أن عنده من ينافق عليه، ولا يأمنه على نفسه، ورأى الخوارج قد أحاطوا بأطرافه، وعلم أنه إن اشتغل بحرب معاوية استولى الخوارج على البلاد، وإن اشتغل بالخوارج استولى عليه معاوية، وكان ذلك بأسباب سماوية، ومقادير أزلية، ومواعيد من الصادق صادقة صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» <sup>(3)</sup>، صالح لذلك، فكانت خلافته ثمانية أشهر، فكملت ثلاثين سنة، لا تزيد يوماً ولا تنقص يوماً، قاله

(1) أحكام القرآن (78/4).

(2) رواه أحمد (221/5)، وأبو داود (622/2)، كتاب السنة، باب في السنة، ح: 4646، والترمذي (4/503)، كتاب الفتن، باب، ح: 2226.

(3) صحيح البخاري (1328/3)، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ح: 3430.

قال العلامة سيدي محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله في نظم المتناثر (ص: 273): «إن ابني هذا - يعني الحسن - سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»: عن (1) أبي بكر (2) وأبي سعيد (3) وجابر وغيرهم، وقال الترمذي في حديث أبي بكر: حسن صحيح، وفي شرح مسلم لأبي عبد الله الأبي نقلاً عن القرطبي: تواترت الآثار الصحيحة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن ابني هذا سيد» الخ، راجعه انتهى.

ابن العربي.

وقال عياض: " قال بعض العلماء: إن ترتيبهم في الخلافة كذلك إنما هو لما سبق في علم الله تعالى أن الأربعة يستخلفون، وأن آجالهم متباينة، فلو قدم غير أبي بكر لم يكن أبو بكر خليفة، ولا تكون الخلافة ثلاثين، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة»<sup>(1)</sup>.

### [الفرق بين الخلافة والملك]

ثم الفرق بين الخلافة والملك؛ أن من كان مستوفيا للشروط المعتبرة فهو خليفة، وإلا فهو ملك، وقيل إن من أخذ من الدنيا بأكثر مما يأخذ المترفون فهو ملك، ومن أخذ منها ما أخذ الفقراء فهو خليفة<sup>(2)</sup>، لقول علي رضي الله عنه: " إن الله أخذ العهد على الخلفاء ألا يَتَزَيَّوا إلا بِزَيِّ الفقراء ".  
وقوله: «مُلْكًا عَضُوضًا»؛ في غريب الهروي: " قال الأزهري: ملك عضوض إذا

نال الرعية فيه عسف وظلم، كأنهم يُعَضُّون عَضًّا، قال بعضهم: والعَضُّ الرجل الخبيث الشَّرْسُ<sup>(3)</sup>.

### [الخلافة الكاملة]

قال في شرح العقائد: "وهذا الحديث مشكل، لأن أهل الحل والعقد من الأمة

(1) إكمال المعلم (389/7).

(2) قلت: ومعيار آخر للفرقة بين الخلافة والملك، مستفاد من كلام الصحابي الجليل سيدنا سلمان الفارسي رضي الله عنه.

روى ابن سعد في الطبقات الكبرى (306/3) من طريق زاذان عن سلمان أن عمر قال له: أَمَلِكُ أنا أم خليفة؟ فقال له سلمان: إِنَّ أَنْتَ جَيِّتٌ من أرض المسلمين درهمًا أو أقل أو أكثر ثم وَضَعْتُهُ في غَيْرِ حَقِّهِ فَأَنْتَ مَلِكٌ غير خليفة، فاستغبر عمر.

ومن طريق عن سفيان بن أبي العوجاء قال: قال عمر بن الخطاب: والله ما أدري خليفة أنا أم ملك؟ فإن كنت ملكا فهذا أمر عظيم! قال قائل: يا أمير المؤمنين إنَّ بينهما فرقا، قال: ما هو؟ قال: الخليفة لا يأخذ إلا حقا، ولا يضعه إلا في حق، فأنت بحمد الله كذلك، والملك يَعْسِفُ الناس، فيأخذ من هذا، ويعطي هذا"، فسكت عمر.

(3) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (494/3).

كانوا متفقين على خلافة الخلفاء العباسية، وبعض المروانية كعمر بن عبد العزيز مثلاً، ولعل المراد إن الخلافة الكاملة التي لا يشوبها شيء من المخالفة [وميل عن]<sup>(1)</sup> المتابعة تكون ثلاثين سنة، وبعدها قد تكون الخلافة وقد لا تكون<sup>(2)</sup>.

ويؤيد التأويل الأخير - وهو أن المراد تتابع الخلافة ثلاثين سنة، وبعدها قد تكون كخلافة عمر بن عبد العزيز والمهدي والقحطاني في آخر الزمان، ولكنها نادرة غير متتابعة - ما روي أنه قيل للحسن - على سبيل المعارضة للحديث الوارد، حسبما في البخاري<sup>(3)</sup> عن الزبير بن عدي قال: أتينا أنس بن مالك فشكونا له ما يلحقون من الحجاج، فقال: «اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم»، سمعته من نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم، فقيل للحسن: ما بال زمن عمر بن عبد العزيز بعد زمن الحجاج؟ فقال: لا بد للناس من تنفس، يعني أن الله ينفس على عباده وقتاً ما، ويكشف البلاء عنهم.

وقال العلقمي: قد استشكل هذا الإطلاق، مع أن بعض الأزمنة لا تكون في الشر كالتي قبلها، ولو لم يكن في ذلك إلا زمن عمر بن عبد العزيز، بل لو قيل إن الشر اضمحل في زمنه لما كان بعيداً، فضلاً على أن يكون شراً من الذي قبله، وقد حمّله الحسن البصري على الأغلب، فسئل عن عمر بن عبد العزيز بعد الحجاج، فقيل: لا بد للناس من تنفس، وأجاب بعضهم بأن المراد تفضيل مجموع العصر على مجموع العصر، فإن عصر الحجاج كان فيه كثير من الصحابة في الأحياء، وفي عصر عمر بن عبد العزيز انقرضوا، والزمان الذي فيه الصحابة [...] <sup>(4)</sup> «...أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون»، أخرجه مسلم<sup>(5)</sup>، ثم وجدت عن عبد الله بن مسعود التصريح بالمراد، وهو أولى بالاتباع، فأخرج يعقوب بن شيبه من

(1) في الأصل: وقيل على المتابعة، والتصويب من شرح العقائد النسفية للسعد.

(2) شرح العقائد النسفية للسعد (ص: 96).

(3) صحيح البخاري (2951/6)، كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه، ح: (6657).

(4) في الحاشية: سقط من هنا شيء.

(5) صحيح مسلم (1961/4)، كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمان لأصحابه...، ح: (2531).

طريق الحارث بن حصيرة عن زيد بن وهب قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: " لا يأتي عليكم يوم إلا وهو شر من اليوم الذي قبله حتى تقوم الساعة، لست أعني رخاء من العيش، ولكن لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علما من اليوم الذي مضى قبله، فإذا ذهب العلماء استوى الناس، فلا يأمرن بالمعروف، ولا ينهون عن المنكر، فعند ذلك يهلكون " اهـ.

وقال السعد في شرح العقائد أيضا: " فإن قيل فعلى ما قلنا من أن مدة الخلافة ثلاثون سنة يكون الزمان بعد الخلفاء الراشدين خاليا عن الإمام، فتعصى الأمة [كلهم]<sup>(1)</sup>، وتكون مَيْتَتُهُمْ مَيْتَةً جاهلية، قلنا: قد سبق أن المراد الخلافة الكاملة، ولو سُلمَ فلعل [دور الخلافة ينقضي دون دور الإمامة]<sup>(2)</sup>، بناء على أن الإمامة أعم، لكن هذا الاصطلاح مما لم نجده للقوم، وأما بعد الخلافة العباسية فالأمر مشكل "<sup>(3)</sup>.

وقد أجاب السبكي عن هذا الإشكال، فقال: إن الوجوب مشروط بوجود من يصلح للإمامة، والقدرة على تقديمه، وحيث لا يرد السؤال، بأن يقال لو وجب نصب الإمام وجب إطباق الأمة في أكثر الأمصار على ترك الواجب، لانتفاء الإمام المتصف بما يجب من الصفات، فإن ذلك كله غير لازم، وإنما يلزم لوجود شخص موصوف بشروط الإمامة مع القدرة عليه، وذلك كله غير حاصل " اهـ.

وتقدم أيضا أولا أنه إنما يجب نصب أمثل من يوجد عند فقد المستوفي للشروط، أو تعذره، وتقدم كلام القرافي والشاطبي، وذلك ليلا تبقى الأمة فوضى، فيتسلط القوي على الضعيف، وتمتد الأيدي العادية، ولا يستقيم للناس دين ولا دنيا.

### [فضل السلطان]

وفي الجامع من حديث البيهقي عن أنس: «إذا مرت ببلدة ليس فيها سلطان لا

(1) زيادة من شرح العقائد.

(2) في الأصل: دون الخلافة ينقضي من ذوي الإمامة، وما أثبتته من شرح العقائد.

(3) شرح العقائد النسفية للسعد (ص: 97).

تدخلها، إنما السلطان ظل الله<sup>(1)</sup> ورمحه في الأرض<sup>(2)</sup>، وفي كتاب الشكر من الإحياء: "أعلى الأنبياء رتبة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم"، قال: "ويلي الأنبياء العلماء، الذين هم ورتبهم، فإنهم في أنفسهم صالحون، وقد أصلح الله تعالى بهم سائر الخلق، كما هدى بالأنبياء سائر الخلق، فتمم بهم حكمته"، قال: "ودرجة كل أحد بحسب ما أصلح من نفسه ومن غيره، ثم يليهم السلاطين بالعدل، لأنهم أصلحوا دنيا الخلق، كما أصلح العلماء دينهم"، ثم قال: "ويلي السلاطين الصالحون، الذين أصلحوا أنفسهم فقط، فلم تتم حكمة الله تعالى بهم إلا في أنفسهم، ومن علم هؤلاء فهمج رعا.".

واعلم أن السلطان به قوام الدين، فلا ينبغي أن يستحقر، وإن كان ظالما فاسقا، قال عمرو بن العاصي: "إمام غشوم خير من فتنة تدوم"، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «سيكون عليكم أمراء يفسدون، وما يصلح الله تعالى بهم أكثر، فإن أحسنوا فلهم الأجر، وعليكم الشكر، وإن أساءوا فلهم الوزر، وعليكم الصبر»<sup>(3)</sup>، وقال سهل<sup>(4)</sup> رحمه الله: من أنكر إمامة السلطان فهو

(1) قال سيدي ولي الله أبو العباس المرسى رضي الله عنه: "هذا إذا عادلا، وأما إذا كان جائرا فهو ظل الهوى والنفس".

قال العلامة القدوة سيدي جعفر الكتاني رحمه الله في تأليف له عند شرح هذا الحديث: "معنى ذلك: أنه يدفع الأذى عن الناس، ويحميهم من كل ما يضر بهم في دينهم ودنياهم كما يدفع الظل أذى الشمس وحرها وضرها، لأن نظام الدين إنما هو العبادة، ولا تحصل إلا بإمام مطاع معزز موقر، وإنما يصلح ذلك في أهل العدل منهم كما في أزهار البستان عن العارف الفاسي، وأما أهل الظلم فهم ظل الهوى ومظهره، والعدل رحة، والظلم عذاب ونقمة، والظل يسكن إليه ويرتاح، وضده بضد ذلك، والله أعلم" [تأليف في حكم الدخان (ص: 53 - 54/ مخطوط خاص)].

(2) رواه البيهقي في السنن الكبرى (162/8)، وفي شعب الإيمان (18/6).

(3) رواه أبو نعيم في فضيلة العادلين (162/1 - 163) من حديث سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بهذا اللفظ.

(4) سهل بن عبد الله بن يونس، أبو محمد التستري، شيخ العارفين، تخرج عن خاله محمد بن سوار، ولقي أبا الفيض ذا النون المصري. قال الذهبي في السير: له كلمات نافعة، ومواعظ حسنة، وقدم راسخة في الطريق. توفي رضي الله عنه ثلاث وثمانين ومائتين. [انظر ترجمته في حلية الأولياء (189/10)، سير أعلام النبلاء (330/13)، شذرات الذهب (182/2)].

زنديق<sup>(1)</sup>، ومن دعاه السلطان فلم يجب فهو مبتدع<sup>(2)</sup>، ومن أتاه من غير دعوة فهو

(1) كلام مشكل، فليست الإمامة أصلاً من أصول الدين حتى يكون إنكارها زندقة، بل هي من الفرعيات والمسائل الظنية كما سبق بيان ذلك في أول هذه الرسالة. وقد سبق أيضاً بيان حكم الخارج على السلطان فانظره، فالله أعلم بصحة هذا النقل عن الإمام سهل التستري رحمه الله تعالى.

(2) بل هو متبع، كيف وقد جاءت الأحاديث المتكاثرة في ذم إتيان السلاطين، والنهي عن الدخول عليهم.

فروى أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي والبيهقي في الشعب عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: "ومن أتى أبواب السلاطين افتتن"، ومن حدث أبي هريرة مرفوعاً زيادة: «وما ازداد عبد من السلاطين دُئُوءاً إلا ازداد من الله بُغداً»، وأخرج ابن ماجه بسند رواه ثقات، عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن أناساً من أمتي سيتفقهون في الدين، ويقرؤون القرآن، ويقولون نأتي الأمراء، فنصيب من دنياهم، ونعتزلهم بديننا ولا يكون ذلك كما لا يجتني من القتاد إلا الشوك، كذلك لا يجتنى من قربهم إلا الخطايا». وأخرج الحسن بن سفيان في مسنده، والحاكم في تاريخه، وأبو نعيم، والعقيلي، والديلمي، والرافعي في تاريخه، عن أنس بن مالك، رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «العلماء أمناء الرسل على عباد الله ما لم يخالطوا السلطان فإذا خالطوا السلطان، فقد خانوا الرسل فاحذروهم، واعتزلوهم».

قال العلامة الجلال السيوطي رحمه الله تعالى: "ذهب جمهور العلماء من السلف، وصلحاء الخلف إلى أن هذه الأحاديث والآثار جارية على إطلاقها سواء دعوه إلى المجيء إليهم أم لا، وسواء دعوه لمصلحة دينية أم لغيرها. قال سفيان الثوري: «إن دعوك لتقرأ عليهم: قل هو الله أحد، فلا تأتهم» رواه البيهقي، وروى أبو نعيم في الحلية عن ميمون بن مهران: أن عبد الله بن عبد الملك بن مروان قدم المدينة، فبعث حاجبه إلى سعيد بن المسيب فقال له: أجب أمير المؤمنين! قال: وما حاجته؟ قال: لتحدث معه. فقال: لست من خُدائِهِ. فرجع الحاجب إليه فأخبره، قال: دعه.

قال البخاري في تاريخه: «سمعت آدم بن أبي إياس يقول: شهدت حماد بن سلمة ودعاه السلطان فقال: اذهب إلى هؤلاء! لا والله لا فعلت».

وروى الخطيب، عن حماد بن سلمة: أن بعض الخلفاء أرسل إليه رسولا يقول له: إنه قد عرضت مسألة، فأتنا نسألك. فقال للرسول: قل له: «إنا أدركنا أقواماً لا يأتونا أحداً لما بلخهم من الحديث فإن كانت لك مسألة فاكتبها في رقعة نكتب لك جوابها».

وأخرج أبو الحسن بن فهر في كتاب «فضائل مالك»، عن عبد الله بن رافع وغيره قال: قدم هارون الرشيد المدينة، فوجه البرمكي إلى مالك، وقال له: احمل إليّ الكتاب الذي صنفته حتى أسمع منه. فقال للبرمكي: «أقرئه السلام وقل له: إن العلم يزور ولا يزور» فرجع

البرمكي إلى هارون الرشيد، فقال له: يا أمير المؤمنين! يبلغ أهل العراق أنك وجهت إلى مالك في أمر فخالفك! أعزم عليه حتى يأتيك. فأرسل إليه فقال: قل له يا أمير المؤمنين لا تكن أول من وضع العلم فيضيعك الله.

.. وفي «أمالى» الشيخ عز الدين بن عبد السلام التي علقها عنه تلميذه الشيخ شهاب الدين القرافي أحد أئمة المالكية، ما نصه: «ومن جملة كلامه - يعني الشيخ عز الدين رضي الله عنه - وقد كتب إليه بعض أرباب الدولة يحضه على الاجتماع بملك وقتهم، والتردد إليه ليكون ذلك مقيماً لجأه وكاتباً لعدوه. فقال رضي الله عنه: «قرأت العلم لأكون سفيراً بين الله وبين خلقه، وأتردد إلى أبواب هؤلاء!» قال القرافي: «فأشار رضي الله تعالى عنه إلى من حمل العلم، فقد صار ينقل عن الله إلى عباده، فهو في مقام الرسالة ومن كان له هذا الشرف لا يحسن منه ذلك».

وقال الغزالي في الإحياء: "فإن قلت: فلقد كان علماء السلف يدخلون على السلاطين فأقول: نعم تعلم الدخول منهم، ثم ادخل عليهم! فقد حكى: أن هشام بن عبد الملك، قدم حاجاً إلى مكة فلما دخلها قال: اتوني برجل من الصحابة» فقيل: يا أمير المؤمنين! فقد تفانوا قال: من التابعين. فأتى بطاوس اليماني فلما دخل عليه، خلع نعليه بحاشية البساط، ولم يسلم بإمرة المؤمنين، ولكن قال: «السلام عليك يا هشام!» ولم يكنه وجلس بإزائه وقال: «كيف أنت يا هشام!» فغضب هشام غضباً شديداً حتى هم بقتله وقال له: «ما حملك على ما صنعت؟! قال: «وما الذي صنعت؟!». فازداد غضباً وغيظاً، فقال: «خلعت نعلك بحاشية بساطي، وما قبلت يدي، ولم تسلم علي بإمرة المؤمنين، ولم تكنني وجلست بإزائي بغير إذن، وقلت: «كيف أنت يا هشام؟» فقال: أما قولك: «خلعت نعلي، بحاشية بساطك، فأنا أخلعها بين يدي رب العالمين كل يوم خمس مرات ولا يعاقبني ولا يغضب علي. وأما قولك: «لم تقبل يدي فإني سمعت علي بن أبي طالب قال: «لا يحل لرجل أن يقبل يد أحد، إلا امرأته بشهوة أو ولده برحمة». وأما قولك: لم تسلم بإمرة المؤمنين، فليس كل الناس راض بإمرتك، فكرهت أن أكذب. وأما قولك: «لم تكنني فإن الله تعالى سمى أوليائه وقال: يا داود، يا يحيى، يا عيسى وكني أعداءه فقال: (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ)، وأما قولك: جلست بإزائي فإني سمعت علي بن أبي طالب يقول: «إذا أردت أن تنظر إلى رجل من أهل النار، انظر إلى رجل جالس وحوله قوم قيام» فقال هشام: عظمي؟ قال: «سمعت علي بن أبي طالب يقول: «إن في جهنم حيات كالقلال، وعقارب كالبغال تلدغ كل أمير لا يعدل في رعيته» ثم قام وخرج.

فهكذا كانوا يدخلون على السلاطين إذا أكرهوا فكانوا يفرون بأرواحهم في الله أعني علماء الآخرة، فأما علماء الدنيا فيدخلون ليتقربوا إلى قلوبهم، فيدلونهم على الرخص، ويستنبطون بدقائق الحيل السعة فيما يوافق أغراضهم» انتهى كلام الغزالي ملخصاً.



جاهل، وُسئِل: أي الناس خَيْر؟ فقال: السلطان<sup>(1)</sup>، فقليل: كنا نرى أن شرَّ الناس السلطان، فقال: مهلاً! إنَّ لله سبحانه في كل يوم نظرتين؛ نظرة إلى سلامة أموال الناس، ونظرة إلى سلامة أفكارهم، فيطلع في صحيفته، فيغفر له، وكان يقول: الخشبات السود المعلقة على أبوابهم خير من سبعين قاصاً يَقْضُونَ " انتهى<sup>(2)</sup>.

وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد المصطفى الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

وانظر رسالة ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين للعلامة السيوطي رحمه الله تعالى، فإنها نفيسة في بابها.

(1) وإنما يكون السلطان بهذه المنزلة إذا كان إمامَ عدلٍ مقسطاً، قائماً بالحق، شقيقاً على أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

فمن كان هذا شأنه فلا شك في فضله على من عداه من الناس.

قال العز ابن عبد السلام رحمه الله في قواعده (1/199): " فالعادل من الأئمة والولاية والحكام أعظم أجراً من جميع الأنام بإجماع أهل الإسلام، لأنهم يقومون بجلب كل صلاح كامل، ودرء كل فساد شامل".

وأما إن كان غير ذلك، فليس هو بهنالك.

(2) إحياء علوم الدين للغزالي (4/98 - 99).

## الرسالة الثانية

### مفاهمة

ذوي النبل والإجادة؛ حضرة مدير جريدة السعادة  
(في شروط البيعة ونواقضها، وما يتعلق بذلك)

ويليها:

رسالة للمؤلف في أهل الحل والعقد من هم؟

تأليف: العلامة الكبير حافظ المغرب الشهير

الشيخ السيد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني الإدريسي الحسني

المتوفى سنة 1382 هـ.

تحقيق:

هشام بن محمد حيجر الحسني

خريج دار الحديث الحسنية



## ترجمة المصنف رحمه الله تعالى<sup>(1)</sup>

نسبه:

هو أبو الإسعاد وأبو الإقبال: عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الواحد بن عمرو بن إدريس بن أحمد بن علي الجامع، ينتهي نسبه إلى المولى سيدي إدريس الثاني ابن المولى سيدي إدريس الأول ابن سيدنا عبد الله الكامل ابن سيدنا الحسن المثنى ابن سيدنا الحسن السبط ابن سيدنا علي، وأما الصديقة السيدة فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين بنت سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله.

ولادته ونشأته:

ولد بمدينة فاس ببلاد المغرب الأقصى سنة اثنتين وثلاثمائة وألف للهجرة (1302هـ)، الموافق لسنة 1884 بتاريخ النصارى، وبها نشأ، حيث تلقى العلم على يد كبار علمائها ومن الوافدين عليها من كبار أهل العلم من جميع الأصقاع، حج مرتين، وزار مصر والحجاز والشام، ومختلف دول أوروبا، ثم عاد إلى المغرب، حيث اعتكف على التدريس في الزاوية الكتانية بفاس، وبجامع القرويين، كما عرف بنشاطه الدعوي فكانت له خرجات دعوية وإرشادية وعلمية في مختلف مدن وقرى المغرب والجزائر وتونس وبعض بلاد الغرب، هذا بالإضافة إلى نشاطه السياسي، حيث شارك شقيقه الشيخ الإمام أبا الفيض سيدي محمد بن عبد الكبير الكتاني في جميع نشاطاته الإصلاحية، كالدعوة إلى الإصلاح الإداري بالمغرب، وإحداث الدستور والمجالس النيابية، وغير ذلك، كما ساهم في الدعوة إلى مقاومة الاستعمار وجهاد المحتل الأجنبي من خلال عشرات الرسائل التي كان يبعثها إلى القبائل المغربية في الحضر على جهاد المستعمر الفرنسي، بل شارك في الجهاد بنفسه رحمه الله. وكان أحد الساعين في البيعة الحفيظية، والمساهمين في نجاحها.

(1) انظر ترجمته في: النبذة (ص: 222)، قدم الرسوخ فيما لي من الشيوخ (ص: 145)، ورياض السلوان (ص: 43)، وإتحاف المطالع (2/578)، ومنطق الأواني (ص: 171).

شيوخه وتلامذته:

تلقى الشيخ عبد الحي الكتاني رحمه الله تعالى مختلف العلوم على يد كبار فحول عصره وعلماء زمانه، وكانت له عناية خاصة وإقبال على لقاء المعمرين والأخذ عنهم، واستكثر من الرواية واستجازة الرحالين والمسندين، وكاتب أهل الآفاق البعيدة، فحصل على أمر عظيم في هذا الباب، بحيث استجاز أكثر من خمسمائة شيخ في المشرق والمغرب، وانفرد بعلو الإسناد، وكتب في سبيل ذلك كتابه الشهير ((فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات)).

وتتلمذ على يده العدد الكثير من أفاضل العلماء، بحيث لا يحصون كثرة، ولا يعدون وفرة.

مكانته العلمية:

يعد الشيخ عبد الحي الكتاني رحمه الله أحد أبرز العلماء الموسوعيين في هذه العصور المتأخرة، فالرجل لم يدع علما إلا وشارك أهله فيه، بل وبزهم وكان مقدما فيهم، فكانت له اليد الطولى في الفقه والأصول والتفسير والحديث والتصوف والتاريخ واللغة والبيان والإسناد وغيرها، ومؤلفاته التي تربو على الخمسمائة في مختلف العلوم شاهدة له بذلك.

وقد برز نبوغه العلمي مبكرا، بحيث إنه في سنة 1320هـ الموافق بتاريخ النصارى لعام 1902 م صدر ظهير ملكي يُعَيِّنُ الشيخ مع كبار علماء الطبقة الأولى الذين يقرؤون الحديث بالضريح الإدريسي صبيحة كل يوم، وهو ابن الثامنة عشر من عمره فقط.

وترقى إلى الرتبة العلمية الأولى من رتب علماء القرويين عام 1325هـ الموافق 1907 بتاريخ النصارى، وهو لم يتجاوز 23 عاما من عمره.

كما أنه رُشِّح لمنصب شيخ الإسلام بالمغرب عام 1330 هـ/1912م، وهو المنصب الذي كان سيستحدث مع بدايات حكم الملك يوسف بن الحسن، غير أن المشروع ألغي.

وكلمات الثناء على الشيخ والشهادة له بسعة العلم وعظيم الاطلاع متوافرة،

وحسبنا ما قاله فيه مؤرخ حلب الشيخ محمد راغب الطباخ بعد اللقي به: "حظيت بالاجتماع بهذا السيد الجليل فأدهشني منظره كما كان يدهشني مخبره".  
مصنفاته وتآليفه:

رزق الله الشيخ عبد الحي الكتاني رحمه الله ذهنا ثاقبا، وقلمًا سيالا، وبلغ تعداد تصانيفه التي ترك أزيد من المائتين وخمسين مؤلفا، بل ذكر الشيخ أحمد سكيرج أنها تصل إلى 500 مؤلف، وترك مكتبة عظيمة سارت بذكرها الركبان، ومن تلك المؤلفات نذكر ما يلي:

- إتحاف الحفيد بترجمة جده الصنديد، وهو ترجمة الشيخ العربي الزرهوني.
- الإلمام ببعض أحاديث الحمام.
- إنارة الأغوار والأنجاد بدليل معتقد ولادة النبي من السبيل المعتاد.
- الإنشادات والإفادات وبعض ما تحملته من لطائف الإشارات.
- أول من ألف في الإسلام.
- البيان المعرب عن معاني بعض ما ورد في أهل اليمن والمغرب.
- تاريخ المكتبات الإسلامية، ومن ألف في الكتب.
- تبليغ الأمانة في مضار الإسراف والتبرج والكهانة.
- التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة.
- التراتيب الإدارية في الحكومة النبوية.
- حياة الشيخ عبد الكبير الكتاني.
- الرحمة المرسلّة بشأن حديث البسمة.
- الردع الوجيز لمن أبى أن يجيز.
- العطايا الإلهية شرح قصيدة ابن فرح اللامية.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات.
- كشف اللبس عن حديث وضع اليد على الرأس.
- ماضي جامعة القرويين ومستقبلها.
- المظاهر السامية في النسبة الشريفة الكتانية.

- منية السائل خلاصة الشمائل.
- وسيلة الولد الملهوف إلى جده الرحيم العطوف.
- اليواقيت الثمينة في الأحاديث القاضية بظهور سكة الحديد ووصلها إلى المدينة.
- .... وغيرها كثير.

#### وفاته:

توفي الشيخ عبد الحي الكتاني رحمه الله، بعد عمر مليء بالإنجاز والإصلاح، ونشر العلم في مختلف أصقاع المعمور، مغرباً في مدينة نيس بفرنسا، فجر يوم الجمعة 12 رجب الفرد عام 1382 هـ، ودفن بمقبرة المسلمين بها.

بسم الله الرحمن الرحيم. ولا عدوان إلا على  
الظالمين. والصلاة والسلام على المبعوث رحمة  
للعالمين

## حلاوة الصدق وخنزلية الكذب

### المقدمة

باسمك اللهم الكريم، الرحمن الرحيم، نتوسل إليك في مغفرة ذنوبنا وسيئات  
أعمالنا، ونستدرئ بك في نحور أعدائنا. من يضلل الله فلا هادي له، ومن يهده فلا  
مضل له. ونصلي ونسلم على صاحب البعثة العامة، والدعوة التامة، المُرسَل بهداية  
الضلال، ودفع الخَبَال، وإرشاد الحيارى، ورَدْع من مَارَى، وعلى آله وصحبه لِيُوثِ  
الْوَعَى الذين جاهدوا في إعلاء كلمة هذا الدين إلى حد أعجزوا به من تلاهم،  
واستوهن مطالع أخبارهم من سبقهم، رضي الله عنهم ورضوا عنه، ﴿أُولَئِكَ  
حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة:22].

أما بعد؛ فإن الله لما ألهم هذه الرعية المُؤَفَّقَة، ذات السعود المحققة، النظر في  
أمر مولاي عبد العزيز ابن السلطان مولاي الحسن بما ثبت لديهم من اختلال النظام  
بوجوده ودوام تَصَرُّفه الغير المرضي، وتبذيره الأموال في ملاذه وشهواته النفسانية،  
وتمكينه وزراءه الغاشين من امتصاص أموال الرعية وبنائهم بها القصور المشيدة،  
وتعمير الخزائن بما يفوق الوصف والحال، بعد أن كانوا كبقية الناس..

مع ما انضم إلى ذلك من تبديله أحكام الشرع، وخيانتة لشعبه، ومجاملة من لا  
يرضاه الله ولا الرسول للوداد، وتهاؤنه بالدين إلى درجة أن جَهَّز للغازين جيشاً  
لِرَدِّعِهِمْ، والْفَتَّ في ساعدهم؛ فَكُسِرَت تلك الراية المنكوسة - والحمد لله - ونشت  
ذلك الجمع، فبقي بين أهل الرباط كطرق لحم لا يتحرك، وليست له قوة على



الصغيرة من فعال الملوك فضلا عن الكبيرة.. إلى غير ذلك مما أوجب فرار قلوب الرعية منه فراراً لا يصفه واصف، ولا يقف على حدّه مستكشف، ولا يرجع به في قلوبهم إلى ما كان إلى أن يلج الجمل في سم الخياط؛ وهو لا يلج، وهم لا يرجعون إلى طاعته والدخول تحت ألوّيته..

أجمعت الكلمة من الكافة والخاصة من أعيان علماء المغرب الأقصى وساداته ووجهائه وأيمته - سدد الله أقوالهم، وزين بالإخلاص أفعالهم - إلى نقض تلك البيعة التي كانت له معقودة، وبالحرّم الإدريسي مشدودة، وبوجوه المسلمين مشودة؛ فكُسرت ثنيتها، وأُقلعت رباعيتها، وفُلّ ضرسها؛ فزال عن كافة المومنين - والحمد لله - ما كان بصدورهم يختلج، ورفع الله عن قلوبهم الظلم الذي كان بهم ولج، فالحمد لله على رحمته العامة، وفضله الشامل لجنوده.

وحيث علم الناس أن مقصود الشارع فيما شرع من المعاملات والمناكحات، والجهاد والحدود، وإظهار شعائر الدين في الأعياد والجمعات والجماعات إنما هي مصالح عائدة إلى الخلق معاشاً ومعاداً، وذلك لا يتم إلا بإمام يكون من قبل الشارع، يرجعون إليه فيما يعن إليهم؛ فإنهم - مع اختلاف الأهواء وتشتت الآراء وما بينهم من الشحناء؛ قلما ينقاد بعضهم لبعض، فيفضي ذلك إلى التنازع والتوائب - رأوا بموجب الفراسة الصادقة، والإلهامات الخارقة، أن لا كفؤ لهذه المرتبة السنية، والمكانة السامية؛ إلا مولانا الإمام الذي بهرت سعوده، وشدت له من كل قطر قبل طلبه وفوده، فأثنت عليه الكافة من الناس بأنه ابن بجديتها<sup>(1)</sup> العريق، وجُدّيلها المحكك<sup>(2)</sup> الحقيق.

ولا ضير؛ فبينه وبين أخيه المخلوع من الفرق ما بين الجهل والعلم من تباين المراتب، واختلاف الوجوه في توليته المناصب، فأنعم به من رجل بلغت به النجدة

(1) قال العلامة الزمخشري في المستقصى في أمثال العرب (376/1): "ابنُ بَجْدَتِهَا: الضمير للأرض، أي أنا العالم بها كأني نشأت فيها، من بَجَدَ بالمكان إذا أقام به، وأصله في الهادي الخريّ، ثم تمثل به لكل عالم بالأمر، ماهر فيه".

(2) الجدّيل بالتصغير من الجدل، وهو عود ينصب للإبل الجرباء لتحكّ فيه، والمحكك بكافين الأولى مفتوحة، والمعنى أنه يستشفى برأيه. انظر: فتح الباري عند شرحه لقول حباب بن المنذر يوم السقيفة: "أنا جدّيلها المحكك، وعذيقها المرجب" [الفتح 31/7].

إلى أن رام نسل شعبه من وهدة السقوط، ورد مجد سلفه إلى الشبيبة بعد أن هرم ورجع إلى الهبوط، ألا وهو من يتفائل الناس باسمه في حفظ هذا الدين القديم ورسومه، عالم السلاطين وسلطان العلماء، أبو المعالي السلطان ابن السلطان ابن السلطان ابن السلطان: مولانا عبد الحفيظ الغازي، دام له التوفيق، وسعد كل فريق..

فلبت الناس هذه الدعوة المجابة، وأسرعوا إلى تلقي تلك الصيحة المستطابة، فترجو الله تعالى أن يجعل في ذلك ارتقاء الإسلام، وإحياء دين النبي عليه السلام، وهناء القلوب والرعية، وانخذال الأطماع الأشعبية. ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف:10]..

فحين طرق سمع أتباع المولى المخلوع - صاحب الرباط - ما أجمع عليه الخاص والعام، وارتضاه الكل من العوام؛ أصابهم شبه الماليخوليا<sup>(1)</sup>، وأصدروا منشورات يَنكتون بها في عضد الأمة، سعيًا في بقاء المفاسد الجُمَّة، ويأبى الله أن يصيبنا شلل أو يعتورنا خلل، رد الله كيدهم في نحورهم، وجعل تلك الوريقات خاتمة سوء عملهم.

فأردنا - بحول الله - أن نتنزل إلى الكلام مع أصحابها، ورفع الجلباب عن سفسطاتها، وإزاحة تشغيياتها، وردع كافة المعوليين عليها، بلسان الفقه والسياسة، والرشاقة التي اتخذها كل متكلم أساسه، وإلى الله المشتكى من قوم يسمعون فلا يعون، ويعون فلا يفهمون، ويفهمون فيجحدون، أولئك رفاق الشيطان، حزب الضلال، الذين أفسدوا وجه الإنسانية والعلم.. فأقول والله المستعان:

### سبب تأليف هذه الرسالة

نشرت جريدة السعادة في عددها الصادر يوم الخميس حادي عشر حجة من السنة الجارية قَلَاقلَ وَثُرَهَاتٍ، وسفسطات باديات، يشتم بها أهل فاس؛ وسماهم فيها: زنادقة، وقال: ((إنهم جحدوا النعمة في خلعهم المولى عبد العزيز)). وشهد

(1) هو ضرب من الجنون، وهو أن يحدث بالإنسان أفكار رديئة، ويغلبه الحزن والخوف، وربما صرخ ونطق بتلك الأفكار، وخلط في كلامه، قاله الثعالبي في فقه اللغة (ص: 491).

بأنهم: ((ثوار طابت لهم الحياة بالفوضى، وتعودوا الارتزاق من أبواب النهب والسلب والخرافات والخزعبلات))، وأنهم: ((من المارقين الثوار؛ تجب محاربتهم...)).

وَعَمَدَ إِلَى أَعْيَانِهِمْ؛ فَأَلْزَقَ بِهِمْ كِذْبَاتٍ وَعَجَائِبَ، وَوَلَّدَهُمْ أَشْيَاءَ مَا كَانَتْ تَخْطُرُ لَهُمْ عَلَى بَالٍ، وَلَا قَصْدُوهَا قَطُّ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَتَبَّأَ لِقَوْمٍ يَأْخُذُونَ بِالظَّنَّةِ، وَيَبْنُونَ عَلَى الْأَوْهَامِ، ثُمَّ يَصُورُونَ الْمَحَالَ فِي صُورَةِ الْوَاقِعِ الْمَطْرُوقِ..

ولكن؛ ما خلا عصر عن أنصار الحق، ومُشِيدِي هذا الدين القويم بالصدق، زِيدَتْ فِي عُمْرِهِمُ الْأَعْمَارُ، وَبَقِيَتْ أَعْمَالُهُمْ أَعْمَالَهُمْ؛ أَعْمَالُ الْأَبْرَارِ.. آمين.

ثم استرسل صاحب الجريدة في توجيه أفعال المولى المخلوع، والرد على الناقدين عليه، وتفنيده ما استندوا إليه على زعمه، وغير ذلك من طغيانه البُهْتَانِي، وتزويقه الألفاظ التي قصد بها إرضاء أشياع المولى المذكور، والتحصيل لشيء مما تسلفوه.

فلذلك نراه نافع عن السلف، وحرص المغاربة على تقديم ما يغني عنه عن السلف، حيث يعلم أن له فيه نصيباً، بل نصائب، وهيهات؛ لينظر حِطَّةً غير الجاسوسية، وصناعة غير التزوير، ومن يتتصر لهم دون أصحاب الرباط، فقد أَفَلَّتْ شَمْسُهُمْ، وَانْتَقَلَ ظِلُّهُمْ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ لِمَنْ عُقِبَى الدَّارِ ﴾ [الرعد:42].

وها أنا أتكلّم معه في مقاصد كلامه، وأُمّهات خطابه، باختصار وملاحظة العبارات الجامعة، مُتَنَكِّباً التّطْوِيلَ وما ينحو نحوه، وهذا حين الشروع فيما قصدناه، مؤدياً من تبيان الحق ما طوقناه:

## شروط الإمامة

اعلم - أولاً - أن الأمور التي إذا حصلها الرجل جازت توليته شرعاً، وتعيّنت مُبايعته طبعاً؛ كثيرة، لكنّ المُتَّفَق على اشتراطها في الملك - كما قال الآمدي، ونقله الأبي في شرح مسلم<sup>(1)</sup> - ثمانية:

الأول: أن يكون مجتهداً في الأحكام الشرعية؛ لِيَسْتَقِلَّ بالفتوى وإثبات الأحكام.

الثاني: أن يكون بصيراً بأمور الحرب، وتدير الجيوش، وسدّ الثُّغُور؛ إذ بذلك يتمُّ حفظُ بيضة الإسلام. ولهذا؛ لما انهزم المسلمون كلهم؛ ثبت صلى الله عليه وآله وسلم، وقال مرتجزاً:

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب<sup>(2)</sup>

الثالث: أن يكون له من قوة النفس ما لا تَهْوُلُهُ إقامة الحدود، وضرب الرقاب، وإنصاف المظلوم من الظالم.

الرابع: أن يكون عدلاً ثقة ورعاً، حتى يوثق بما يصدر عنه، ولأنه أحفظ لبيت المال وصرفه في مصارفه.

الخامس: أن يكون بالغاً.

السادس: أن يكون ذكراً.

السابع: أن يكون حراً؛ لَشُغْلِ العبد بحقوق سيده، ولاحتقار الناس له، والأنفة من الدخول تحت حكمه.

الثامن: أن يكون نافذَ الحكم مطاعاً، قادراً على من خرج عن طاعته.

قال الآمدي: ((وأما الشروط المختلف فيها؛ فهي ستة؛ الأول: القرشية. الثاني: أن يكون هاشمياً. الثالث: أن يكون عالماً بجميع مسائل الدين. الرابع: أن يكون أفضل الموجودين. الخامس: أن يكون صاحب خوارق؛ عالماً بجميع اللغات.

---

(1) إكمال إكمال المعلم (159/5).

(2) رواه البخاري في صحيحه (1051/3)، كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحروب، ح: (2709)، ومسلم (1400/3)، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، ح: (1776).

السادس: العصمة؛ وهو أضعفها)).

فهذا مجموع ما شرطه الناس قديما وحديثا في الملك المبايع ابتداء، وقد اختلف فيما بعد الثمانية؛ فمن مُشترطها - أيضا - ومن لا يشترط إلا الثمانية المسطورة؛ وعليها وقع الاتفاق.

### شرح الشروط وبيان نواقضها

#### 1 - الاجتهاد:

أما الشرط الأول - وهو الاجتهاد: فنحن لا نشترطه في صاحب الرباط ولا في غيره، ولكن نشترط بدلا عنه مُطْلَقُ العلم؛ إذ به صلاح الأحوال وقيام الأمور، وسير الزمان، فإن أكثر الناس حاجة للتفقه؛ أكثرهم عيالا وأتباعا، وحشما وأصحابا، والخلق مستمدون من السلطان ما له من الخلائق السنية، والطرائق العلية، مفتقرون إليه في الأحكام، وقطع التشاجر وفصل الخصام..

فهو أحوج خلق الله إلى معرفة العلوم، وشخص بلا علم كبلد بلا أهل، ومن أحوج الناس إلى مجالسة العلماء وصحبة الفقهاء، ودراسة كتب العلم والحكم، ومطالعة دواوين العلماء ومجاميع الفقهاء من السلطان؛ لما أنه قد نصب نفسه لممارسة أخلاق الناس، وفصل خصوماتهم، وتعاطي حكوماتهم، وكل ذلك يحتاج إلى علم بارع، ونظر ثاقب، وبصيرة بالعلم قوية، ودراسة طويلة.

فكيف يكون حاله إذا لم يعد لهذه الأمور عدتها، ولم يقدم لها أهبتها مثل المولى المخلوع؟!؛ فإنه استبدل مجالسة أهل العلم والاقتباس من ضياء مشكاتهم بالأراذل المتجردين عن المعارف واللطائف، وقد قال بعض الحكماء: ((كُلُّ عَزٍّ لَا يُؤْطِّدُهُ عِلْمٌ؛ مَذَلَّةٌ، وَكُلُّ عِلْمٍ لَا يُؤَكِّدُهُ عَقْلٌ؛ مُضِلَّةٌ)).

إذا لم تكن مر السنين مترجما

عن الفضل في الإنسان سميته طفلا

وما تنفع الأعوام حين تعدها

ولم تستفد فيهن علما ولا عقلا

أرى الدهر من سوء التصرف مائلا

إلى كل ذي جهل كأن به جهلا

ونحن إذا نظرنا إلى مرتبة صاحب الرباط من بين الملوك؛ نجده فارغ الجراب من ضروريات العلم وأقرب شيء إلى الفهم، ولا أظن اثنان يختلفان في أن عدم التدرع بالعلم هو الذي أوصله إلى الحالة التي هو عليها الآن، فلو كانت له يد في العلوم الدينية أو التفننات العصرية؛ لفاق من غيه، ونشل من ظلامه، ولكن؛ اللهم عفوا!!

فإذا جئنا إلى أخيه مولانا السلطان عبد الحفيظ الغازي - نصره الله ونصر به - وجدنا في لقبه: عالم السلاطين وسلطان العلماء. من بين ملوك الأرض كفاية إيضاح، وغاية شح ترجمته العلمية.

وناهيك بموضوعاته العدة في كل فن وما حبره تحبيرا، ولقد جالسته - نصر الله جيوشه - بمراكش في رحلتي إليها عام إحدى وعشرين وثلاثمائة وألف، في يوم من أسعد الأيام؛ فوجدته - كما قلت في كتابي الذي ألفته من أجله هناك: "المنهج المنتخب المستحسن": ((ممن تشد إليه الركبان، ويعقد على فضله باليدان، بحر علم وفضل، ذا طريق سهل، عذب المنهل، صافي العارض المنهل... إلخ)).

فما ذكرنا في ذلك المجلس فناً إلا أفاد فيه وأجاد، واستطرد من أنواع العلوم ما يبهز العباد، وما تعمّر به البلاد، وما كان الموجب لتنزله - أحاطه الله باسمه السامي - لاستدعائي لشريف أعتابه - إذ ذاك - إلا جنسية العلم، وشغفه بلقي من يقال إنه من خدمته.

وبالجملة؛ فلو لم يكن لأهل فاس ومراكش مُوجِبٌ للخلع إلا التجرد من صفات العلم؛ لكان لهم الحق والصوت الأغلب...

## 2 - البصيرة بأمور الحرب:

وأما الشرط الثاني - وهو أن يكون بصيرا بأمور الحرب، وتدريب الجيوش، وسد الثغور: فإذا نظرنا إلى حالة المولى عبد العزيز من هذه الجهة؛ وجدناه الواحد الذي هدم الأبراج التي شيدها آباؤه وخسروا فيها نفيس ما جبي إليهم بضياعها وإهمالها، وعدم تفقد ما يلزمها من ترميم ونحوه، وهذه المدافع التي في الأساكن قد تلاشى القديم منها والحديث، ومنها ما هو وكر لذوات الجناح في مثل طنجة التي هي أعظم الأساكن في المغرب على الإطلاق.

وناهيك في هذا الباب إهماله ذاك البرج الهائل بالرباط، الذي يستدل به على عظمة سلطنة بانيه؛ وهو مولانا المقدس. سيدنا السلطان الحسن بن محمد - روح الله روحهما - فقد أنفق عليه أموالا باهظة وقارب التمام؛ فأوقف بناؤه أيام جلوس هذا المولى على عرش السلطنة، وبقي ناظره تجرى عليه المرتبات إلى الآن من يوم مات مولاي الحسن بما يبنى به برج آخر تقريبا.

أما سد الثغور؛ فهل تسد الثغور بغير القلاع؟ وقد تهدمت في أيامه فما أصلحها. ولا تعمر القلاع بغير المدافع؟ فما التفت إلى إصلاحها ولو ببناء رق من قصب يحميها من برد الشتاء وحر الصيف، فضلا عن أن الضرورة الوقتية تلزمه اقتناء المدافع من الطراز الجديد المحدث، ولولا أن أباحمارة قام لاختلاس الملك من يده؛ لما حصل المغرب لما يوجد به الآن من أقل القليل من المدفع الجديد.

فلو فرضنا أن صاحب الرباط جمع سائر شروط الملك إلا عدم استعداده لعدوه الذي يريد التقام بلاده؛ لكان وحده موجبا لخلعه ونقض عهده. فأى سلطان لم يتحافظ على مواقع حدوده إلا هو؟!!! وهلا بدأ من الإصلاح باتخاذ الحياطات في الحدود، فإنه من أهم المطالب الفرنسية المتوجهة إليه!

### 3 - قوة النفس:

وأما الشرط الثالث - وهو أن يكون له من قوة النفس ما لا تهوله إقامة الحدود، وضرب الرقاب، وإنصاف المظلوم من الظالم: فهذا شيء لم يخطر على قلب أحد من رعيته قيامه به من يوم وُلِّي، حتى كاد العامة يظنون أنه نزل عليه وحي خاص ناسخ لحد السرقة والزنا والشرب والقذف... ونحو ذلك، إذ لم نسمع أن أحدا أقيم عليه حد قط ولو تحقق بما تحقق.

نعم؛ قتل ابن زاكور في ابن عم له لما خشي وقود الفتنة من الفلالين، وقتل الشريف العلمي المجذوب قاتل النصراني بباب القرويين، مع أن العلمي المذكور غير مقتول شرعا ولا قانونا؛ فإنهما يحكمان بعدم مؤاخذه المعتوه، وقد كان الرجل كذلك..

وقد لطم خد سفيرنا ابريشة بصبانيا من يد نصراني؛ فأقيم له العذر بأنه أحمق؛ فما لغا لاغ.

فلو أنا اعتذرنا أمام الدولة الْمُتَجَنِّس بها ذلك النصراني المقتول بما اعتذرت به إصبانيا؛ لنفعلنا وسلمنا من الوحشة التي حصلت بقتل ذلك المعتوه، وقد كانت أول فظيعة نفرت بها قلوب المغاربة، وأول ما اطلع عليه الناس من خبث طواياه؛ فإنه لم يشاور العلماء - على عادة آبائه - مع أن الدين الذي به يَتَعَبَّدُ حَجَرَ كُلِّ أَحَدٍ إِلَى العلم والعلماء<sup>(1)</sup>.

وبالجملة؛ فإذا كان لا يُطَبَّقُ الحدود الشرعية؛ فأى فائدة لنصبه؟! فإنما ينصب السلطان لأجل ذلك وشبهه.

ومن وصية أردشير لابنه: ((إن الملك والدين أخوان، لا غنى لأحدهما عن الآخر، فالدين أس، والملك حارس. وما لم يكن له أس؛ فهو مهدوم. وما لم يكن له حارس؛ فضائع! يابني؛ اجعل حديثك مع أهل المراتب، وعطيتك لأهل الجهاد،

---

(1) بل قد نصّ بعض أهل العلم على وجوب خلع من لا يستشير أهل العلم ويستبد بقرار الأمة، وحكى عليه الاتفاق.

فقال العلامة ابن عطية الأندلسي رحمه الله تعالى في تفسيره المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (534/1): "والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب، هذا ما لا خلاف فيه".

قال الدكتور محمد عبد القادر أبو فارس: "ذهب كثير من العلماء والفقهاء إلى أن الشورى واجبة على الحاكم، لا يحل له أن يتركها، وأن ينفرد برأيه دون مشورة المسلمين من أهل الشورى، كما لا يحل للأمة الإسلامية أن تسكت على ذلك، وأن تتركه ينفرد بالرأي دونها، ويستبد بالأمر دون أن يشركها فيها، فإن أقدم على هذا الأمر، فقد ارتكب منكراً، ينبغي عليها أن تنكره عليه، أخذاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه بإسناده إلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان». فالحاكم المستبد آثم بتركه واجب الاستشارة، والأمة آثمة لتركها واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبوسع الأمة إذا كانت متماسكة على قلب رجل واحد عزله وتحرير الأمة منه ومن ظلمه واستبداده، بل الشرع يفرض عليها ذلك، وقال ابن عطية رحمه الله تعالى في تفسيره المسمى المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: "والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب، هذا ما لا خلاف فيه" اهـ. [حكم الشورى في الإسلام ونتائجها لأبي فارس (ص: 19)].



وبشرك لأهل الدين، وسرك لمن عناه ما عناك، ولتكن من أهل العقل، وكان يقال: الدين والسلطان توأمان<sup>(1)</sup>.

#### 4 - العدالة والثقة والورع:

وأما الشرط الرابع - وهو أن يكون عدلا ثقة ورعا؛ حتى يوثق بما يصدر عنه، ولأنه أحفظ لبيت المال وصرفه في مصارفه<sup>(2)</sup>: فلا أدري كيف أصف إخلال صاحب الرباط بهذا الشرط اللازم، فقد تلكأ لساني ووقف قلبي متحيرا من شدة ما أصف..

ولكنني أفرغ ذلك في مقابلة كلام الجريدة الفرنسية؛ فإنها قالت: ((أي ظلم تذكرونه لمولاي عبدالعزيز؟ أليس هو الملك الذي سارت في أحاديث حلمه ورأفته الركبان؟ وأي سياسة لم يحسن تدبيرها إلا ثقته بأمته وأهل فاس؟!)).

أقول: أما كون الركبان سارت بحلمه ورأفته؛ فيقال ذلك؛ ولكننا لا نراه لا عن حلم شرعي، ولا عن رافة إنسانية، بل لشغله في لذاته، واستغراقه الأوقات في شهواته كان لا يتفرغ لتأديب من يعصيه، ولا إطاعة من يخرج عليه.

وعلى من يظهر حلمه؟ هل على أهل فاس الذين لو بطش بواحد من ذوي الوجوه ممن ينتقد عليه منهم لما وصل ملكه إلى هذا الحين؟!!

ما كان يظهر حلم عبد العزيز إلا لو تمكن من شريكه أبي حمارة؛ لأنه الذي أتى بالذنب عنده الذي لا يغفر حتى كأنه أشرك مع الرب ربا غيره، أما غيره؛ فما أتى ما يستوجب به عليه حلما، ولا ظهر بمظهر يعد الغض عنه رافة.

وأما لو ظلم نذكره للمولى عبد العزيز؛ فأى ظلم نذكره أكثر من ظلمه للإسلام

(1) المستطرف من كل فن مستظرف للأبشيهي (199/1).

(2) وذلك هو الأصل عند العلماء أن يكون خليفة المسلمين ومن يتولى تدبير أمورهم تقيا ورعا وأفضل أهل زمانه حالا، قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى في الاستذكار عند قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «والذي نفسي بيده لو أفاء الله عليكم مثل سمر تهامة نعمنا لقسمته بينكم، ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا ولا كذابا»: "فيه دليل على أن الخليفة على المسلمين الناظر لهم المدبر لأموارهم لا يجوز أن يكون كذابا ولا بخيلا ولا جبانا، وقد أجمع العلماء أن الإمام يجب أن لا يكون فيه هذه الخلال السوء وأن يكون أفضل أهل وقته حالا وأجملهم خصالا إن قدر على ذلك" [الاستذكار (79/5)].

والمسلمين الذين جعلوه واسطة بينهم وبين الله، وقلدوه زمام أنفسهم؛ فباع البلاد، وهان الرقاب، وقتل أعداء الدين الآلاف من بني وطنه؛ فما أنغظ لذلك رأساً، ولا دفع في دفعه فلساً.

بل جند جندا يقاتل به بقية أولئك القوم الذين ذبوا عن الوطنية والدين، وحاربوا حرب الأبطال، ودافعوا دفاع الدول العظام؛ فأئي غُش كغشه هذا للإسلام، وأي ظلم كظلمه رعيته بترك العدو يسبي منهم ويقتل كيف شاء؟!!

- لم يفتح لهم مدارس يتعلمون فيها فيدرؤون في وجه الجهل.
- ولا التفت إلى الأحباس فعمرها وبحث عن الذاهب منها بحق وما لا.
- ولا تنزل لحضور دروس العلماء حتى يحصل لهم نشاط فيجدون.
- ولا أجاز على مؤلف في موضوع جديد قط؛ فمات العلم بذلك.
- ولا ظهر قط بمظهر الفروسية فيقتد الناس به.
- ولا اختبر أمراً بنفسه.
- ولا طاف على الأزقة والشوارع يتفقد الصالح من محلات المرور وما لا.
- ولا أزال منكراً بنفسه؛ ولكنه لا يعرف معروفاً ولا منكراً.
- ولا جلب إلى بلاده صنائع أوروبا وأغناهم عن الجلب منها كما فعل محمد علي رأس العائلة الخديوية بمصر، أول ما نهض بتخطيط مملكته الجديدة؛ فأثمر غرسها، وطاب، وأكلناه في جملة من دخل مصر.
- بل أهمل صاحب الرباط كل شيء، حتى بطلت سائر حرف بلاده، وانتقل منها شريف علومهم، وتوقفوا في أصغر شيء على غيرهم، حتى أصبحت دولته بين الدول، وأمته بين الأمم في أحط الدرجات، وفي الحضيض الأوهده من السفليات مع أن إليه جباية الأموال، وتصرف البضائع والنفائس. فما أوصى له بذلك قرآن ولا جاءه عليه نص في سنة الرسول الأعظم، صاحب هذا الشرع الطاهر.

فغاية ما صنع بأموال المغرب: أن فرقها بين من كان يجتمع إليه من الرعايا الذين لم يظهروا قط بمظهر الكمال، ولا عدوا في صفوف الرجال؛ فاجتباهم إليه، وسلطهم على شعبه ينهبون ويأكلون، فينهبون ويدخرون.

دون ما خصّ به نفسه ممداد نفعه عليه نفعا مؤقتا من جلب المغنيات  
واللاعبات من الإفرنج وغيرهم، وبناء القصور والدور، والتفنن في الملابس  
والمراكب الإفرنجية وجلب الحيوانات؛ فأرث أبيه لا يصل به الاقتدار على  
هذا، ولا على أقل منه.. كل هذا وأطماع الدول تهددنا صباحا وعشية..  
وقد كان لجلبه مغنيات مصر رنة عظيمة في الشرق، حتى قال أحد نوابغ  
المصريين إثر سفر جوقة الطرب إلى فاس:

عبد العزيز لقد ذكرتنا أمما  
كانت جوارك في لهو وفي لعب  
ذكرتنا يوم ضاعت أرض أندلس  
الحرب بالباب والسلطان في اللعب  
فاحذر على التخت أن يسري الخراب له  
فتحت سلطنة أعدى من الجرب

وقال المصري الآخر:

لاموا الفتاة وما سرت بطبولها  
إلا لتوقظ أمة نعلسانه  
لما رأت سلطانهم في نشوة  
راحت تدير شؤونهم سلطانه

وقال الآخر من ختام قصيدة له:

أجمعوا أمرهم عليك؛ فما با  
لك في سرح الظباء الهيف  
عجب الناس والأئمة في الدي  
من لفعل الشريف وابن الشريف

فأي ظلم - أيتها السعادة - أكثر من هذا، وأي غش يتصور فوقه؟! فما للأمة لا  
تخلع بيعته، ولا تزيل حرمة؟! فليس للمرء عدو غير من يورده مورد الضلال،  
ويوقعه في ظلام الخبال؛ لأن القلوب جبلت على حب من أحسن إليها، وبغض من

أساء إليها، فما غمصنا له حقاً، ولا أنزلناه عن مرتبته صدقاً، بل وجد نفسه حيث أنزلها، وبحث عن ظلفه بنفسه، حتى وقع في شر يومه وأمسه، فلتنظر الجريدة مستنصحا غير المغاربة؛ فإنهم قامو من سنى نوماتهم، واستيقظوا من ظلام جهالتهم...

وأما قولها: ((أي سياسة لم يحسن تدبيرها؟!))؛ فلتخبرنا بالسياسة التي أحسن تدبيرها؛ نخبرها بما لم يحسنه، فإننا أعرف به، وذلك أنا ما رأيناه أحسن تدبير شيء أسند إليه في سائر مهمات الملك...

فمن نظر إلى الأموال التي خلفها أبوه المقدس، والعدة والذخائر التي صارت له من أجيال، وجلبت له من وراء أودية وجبال؛ وجده قد ضيعها. ويدلك لذلك: استخدامهم في ماليته من كان معروفاً بالسرف والفجور؛ ففجر في أموال المغرب، وامتنص من ثدي كل ينبوع حتى الآلاف، وأرسل منها أضعافها بقيمة متهاودة.

فيا عباد الله؛ أي دين يُسَوِّغُ هذا، وأي عقل يستبيح مثله فضلاً عن شرائع الجاهلية والإسلام!!؟

ثم لم يكتف هذا الوزير المالي بما ذكرنا؛ فاستخدم إخوته في أهم مصالح الدولة؛ ففشلت، وفرق باقي المكوس والينابيع على باقي أقاربه؛ فلم نسمع قط أن حضرة مولانا المخلوع التفت إلى ذلك ولا فكر فيه قط. فصار لهذا الرجل أشياع كشيجة قاتل الحسين بما يفرقه فيهم من الأموال التي أخذت من ضعاف المسلمين كرها أو طوعاً.

وهذا دون ما جلبه على المغرب من الضرر في السكة المضروبة في أيامه؛ فقد أدخل في ذلك من الغش والخديعة للإسلام والوطن ما أستحي من وصفه الآن، ولكن لا نعدم من يفقهه ويفرق بين علو صرف سائر السكك الموجودة في الدنيا على سكك المغرب! فإننا لله وإننا إليه راجعون..

فهل هذه (هي) السياسة التي تحسنها الجريدة وتسألنا عما أخطأ فيها؟! فإن كانت المرادة؛ فقد أظهرنا له ما لا يختلف اثنان أنه تمدن أخرق، وتفضل أحرق،

ولا أرى لحلم المولى عبد العزيز هذا من أنموذج سوى سكوته عن أمثال هؤلاء، مع أنه حلم لا يقبله الله؛ لأنه في غير محله. فهذه حرمان الله لا ينبغي أن تنتهك، وقد كان صلى الله عليه وسلم يحلم إلا إذا انتهكت؛ فيغضب حتى لا يقوم لغضبه شيء<sup>(1)</sup>. وكل عمل ليس عليه عمله؛ فهو رد<sup>(2)</sup>.

وأما من نظر إلى خارجيته؛ وجدها إدارة يرأسها أناس مختلفوا التجنسات والحمايات، جلسوا على أبواب البحر بطنجة، كل يجر النار إلى قرصه، ويبيع جهة إلى الدولة التي تحميه، ما عرف واحد منهم لغة أجنبية حتى يمكنه أن لا تتمشى عليه حيلة المترجم، ولا عرف حقوق الدول، ولا إحصاءاتهم في أي باب، بل لا يعلم شيئاً من جنس مأموريته؛ ضرورة أنه أقيم من صف الكتاب وأجلس في صدر وزارة الخارجية.

نعم؛ يعرف شيئاً واحداً؛ وهو: تهيئة الطابلات لجلوس الفرنج عليها إذا زاروه؛ لأن البنطلون يمنعهم من التربع !!!

وإذا نظرنا إلى عسكريته؛ وجدناها محل استدامة الحيرة وفراغ الصبر، لا ميزانية ولا تنظيم، ولا إحصاء ولا تعديل، تنبهوا لتعليمهم الحركات العسكرية؛ فأتوا بمعلمين لم يعرفوا في تلك الخطة قط، يعلمونهم كلمات وإشارات كل واحد بلغة جنسه، ونحن لا نريد أن نحارب بهم تحت قيادة صاحب تلك اللغة؛ فأى لزوم لعدم تعليمهم أسماء تلك الحركات باللغة العربية!!

وقد تداخل - أخيراً - الوزير المالي في الحرية حتى كاد أن يديرها، بمعنى أنه: كان يولي على دفع المرتبات أقاربه وأقارب أقاربه، فيجعل في القائمة أعداداً مرتفعة

(1) إشارة لحديث هند بن أبي هالة في وصف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولفظه: «لا تغضبه الدنيا ولا ما كن لها فإذا تعوطي الحق لم يعرفه أحد ولم يقم لغضبه شيء حتى يتتصر له» رواه الترمذي في الشمائل المحمدية (ص: 185) وغيره.

(2) إشارة إلى حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، رواه البخاري (959/2)، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، (ح: 2550)، ومسلم (1343/3)، كتاب الأفضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، (ح: 1718).

حتى يخرج الراتب على قدر ذلك العدد، فإذا جيء وقت التقسيم؛ وجد ربع من عد، ويسميه: المغاربة بالمنفوخ.

وأفطع من ذلك: أنهم كانوا يكترون من ينضاف إلى العساكر وقت العرض حتى يوجد العد موافقا لما في القائمة، فإذا انفض ذلك الجمع؛ رجع من اكتري لخدمته السابقة. ولم يسم عسكريا بعد قط. كل هذا كان المخلوع يعلمه ويسكت عنه! فهلا كان يفرق العلوفات بنفسه، وهلا اشتغل بعرض الجيوش بنفسه كما يفعل الملوك العظام!!

ولكنه عندما تنبه جعل المراقب الفرنسي هو الذي يدفع المرتبات للعساكر؛ فزادت القلاقل، وعمت القلوب بغضه، وكثر تحققها بشيء آخر! فهذا من السياسة التي يسأل صاحب السعادة: كم مرة أخطأ فيها؟ وقد أجبنه أنا: لا نعلمه أصاب في شيء! فهذه مهمات الملك وأعظم شاراته؛ وهي: المالية، والعسكرية، والخارجية..

ومن شأن السلطان: أن تكون المخابرات في مهمات مشاكل هذه الإدارات الثلاث بيد وزير هو يبلغها آذان السلطان، وهو يمضيها بفكره.

أما هذا المخلوع؛ فما سأل ولا تطلب الوقوف على حقيقة ولا مجاز؛ فباع الوزراء واشتروا، ولكن حال الله - جل أمره - بينهم، وبين ما أرادوا؛ فأصبح كالمقول فيه<sup>(1)</sup>:

(1) وهو " الخليفة " العباسي المستعين بالله، وذلك أن الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري دبَّ إليها الضعف والانحلال، وسقطت هيبتها، بسبب انتقاض أطراف الدولة واستيلاء العمال والولاة عليها، واعتزال الخلفاء عن شؤون الحكم وانصراف غالبيتهم إلى أسباب اللهو والترف والمجون، وتغلب الأتراك وغيرهم من الموالي على ملوك الدولة العباسية، وتدخلوا مباشرة في مقاليد الحكم، وكان أول ذلك في عصر المعتصم الذي اعتنى منذ توليه الحكم سنة 218هـ باقتناء الترك، فبعث إلى سمرقند وفرغانة والنواحي في شرائهم، وبذل فيهم الأموال، وألبسهم أنواع الدباج ومناطق الذهب، فكانوا يطردون خيلهم في بغداد ويؤذون الناس، وضائق بهم البلد، فاجتمع إليه أهل بغداد وقالوا: إن لم تخرج عنا بجندك حاربناك، فكان سبب بنائه سُرَّ من رأى وتحوله إليها سنة: 220 و قيل: 221هـ، وبعد ذلك ازداد نفوذ الأتراك في عاصمة العسكر سامراء وتسلموا مناصب هامة كولاة وعمال وقادة جيش،

خليفة في قفص      بين وصيف وبغا  
يقول ما قيل له      كما يقول البغا

---

ومنهم بغا الكبير، وبغا الصغير، ووصيف بن باغر وغيرهم. وبعد عصر المتوكل ازدادت سيطرتهم علي مقاليد الحكم فأهانوا الملوك العباسيين وسلبوهم إرادتهم، وتدخلوا في شؤون الملك، وتلاعبوا ببيوت الأموال، فقد قتلوا المتوكل والمهتدي، وخلعوا المعتز والمؤيد ابني المتوكل من ولاية العهد، واستخلفوا المستعين، واستولوا على الأموال في عهده، وقتلوه حين غضب عليهم، فاعتصم ببغداد وبايعوا للمعتز من بعده. فكان الخليفة في يدهم كالأسير، إن شاءوا أبقوه، وإن شاءوا خلعوه، وإن شاءوا قتلوه. وفي المستعين قال الشاعر ما نقله عنه المصنف رحمه الله تعالى.  
انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص: 278).

## رد على مجموع ما ذكرته الصحيفة

ثم قالت الجريدة: ((وأي سياسة لم يستحسنها إلا ثقته بأمته وأهل فاس؟)).  
نقول: عليه؛ الثقة بالأمة فرع عن اعتقاد أنها تقدر على شيء، وما كان يخطر في خاطر المولى المخلوع أن أمته ولا أهل فاس يقدرون على ما فعلوا، فضلا عن أن ينصروا غيره؛ لأنه كان يظن أن الملك وقف عليه لا يتعداه، وله في العباد الحكم الاستبدادي..

ففي أي وقت حصل له شك فينا ثم أردف الشك حسن ظن؟ فإنه جلس على أريكة الحكم ولم يكن يعرف ما السلطنة؟ فكأنه خرج من بطن أمه وهو ملك. فكيف يتصور منه ظن غش أو بارقة خلع حتى أتاه الله ما لم يكن يعلم؟!

ثم قالت الجريدة: ((تنكرون السلف الذي شاء أن يجدده لمعاونتكم... إلخ)).  
كلا. والله وتالله؛ ما قصد بالغرض الجديد معاونتنا، وإنما يطلب به دمارنا، فأرني ما أعاننا به من السلف القديم؛ ما صرفه إلا في لذاته ووهين شهواته:

جاء في تقويم "المؤيد" لسنة 1324 أن أحد صناعات الآلات الفوتوغرافية قد بعث إلى المخلوع - بناء على وصية منه - بجهاز فوتوغرافي كافة أجزائه المعدنية من الذهب الخاص، حتى مسامير القلاووظ، فمصنوعاته من ذهب عياره ثمانية عشر قيراطا، ولكل الجهاز كيس من الجلد الروسي ويبلغ ثمنه: ثلاثة وخمسون ألف فرنك، يضاف إليها أجره الإرسال. أما المعمل الذي صنع له الجهاز؛ فمعروف في لوندرة بمعمل "أدامس".

وقد صنع له جهاز آخر باثنين وعشرين ألفا وخمسمائة فرنك، وزنة الذهب الذي دخل في تركيب الجهاز الأول: مائة وخمسون أوقية. أما الجهاز الثاني؛ فكل أجزائه من الفضة. هـ.

فإذا صرف في آلة التصوير هذا القدر الباهض؛ فانظر ما يصنع في نظائرها!!  
ففي مثل ما ذكر صرف السلف لا في إعانتنا.

ثم قالت: ((تنكرون عليه السلف؛ ولم لم تنكروا عليه السلف الأول... إلخ)).  
أعرف ما تقول؛ فمن أعلمنا بسلفه الأول حتى ننكره، ومن لك بأننا لم ننكره؟  
ولكننا ما أنكرنا عليه السلف إلى درجة خلعهنا بها كما فعلنا الآن..



قالت: ((من منكم لا يسلف ولا يتسلف بالربا... إلخ؟!)).

ما درينا الخطاب لمن توجه؟ هل للعلماء خاصة أو للرعايا؟ فإن كان قد توجه للعلماء؛ فقد اتهمتهم بما ليس لك عليه دليل. ومتى كنت منجما أو حجاما فعاملوك في بيعهم بالربا؟ وإن كان للرعايا؛ فجهدا منهم - على فرض علمك به.

أما السلطان؛ فالشرط: أن يكون عالما بباب الربا. فما لنا رأينا يسلك من بابه؟! ثم انطلقت الجريدة تتكلم بلسان فقهي؛ فركبت متن عمياء، وخبطت خبط عشواء، وصارت ضحكة للناظرين، وفرجة للمتفرجين..

حكي أن رجلا كان يطلب العلم وأراد أن يسافر من غير تحصيل؛ فأوصاه أستاذه أن كل شيء سئل عنه يقول: فيه خلاف! فوصل لبلاده، فصار لا يسأل عن شيء إلا قال: فيه خلاف. فقل له مرة عن الإله - سبحانه - فقال: فيه خلاف! فقامت عليه القيامة؛ فاعتذر عنه بمذهب الدهريين قبحهم الله. هكذا صاحب الجريدة أن يكون شرعيا فقيها مالكا يفتي المغاربة، حتى كأنهم عدموا الفقه وكتبه.

مالك وللشرعيات؟! ارجع إلى معابد آبائك وأديار أسلافك، فإن كنت نسيته؛ ذكرناك بها، ولا تدخل مداخل الوحل؛ فقد - كفرت لو كنت مسلما بقلبك - أي القرآن، وأنزلت نصوصه المقدسة في غير موضعها، ومرقت من كل الأديان؛ حيث كنت كافرا بتدخلك فيما لا تدريه، للجرائد كتاب ورجال، وللمدارس والدروس رجال ووجوه، فلا تخلط الجد بالهزل، وإلا أصيبت مقاتلك...

ثم انتقلت الجريدة وقالت: ((من صفة السلطان: النجدة. فمتى تأخر المولى عبد العزيز عن محاربة الثوار؟! إلخ...)).

نقول: أراد أن يحارب؛ ولكنه خانه تهوره في الأمور وعدم عده لكل شيء ما يصلح له ولا يصلح إلا به، وحيث أعرض عن هذه الضروريات اللازم عدها للحرب؛ كسرت الرايات، وفلت الشوكة، وضاعت الرجال، وشتت أمواله في في لا طائل، وكان الأولى به أن عزل نفسه من قبل. أما وقد فعلت الأمة؛ فالخير أصابت، والتوفيق ألهمت.

إذا لم تستطع شيئا؛ فدعه

وأما قولها: ((يدير السياسة بالنجدة، ولم يخالف فيها سنة ولا كتاب.. إلخ...)).

نقول لها: متى عرفت الكتاب، ومتى قرأت سنته؟! فالحكم على الشيء فرع  
تصوره<sup>(1)</sup>.

ثم قالت بعد حكاية صورة الخلع المزورة الملفقة: ((قول أهل فاس: إن المولى  
عبد العزيز ضعفت قوته. قول مردود عليهم ردا صريحا، ولا بينة لهم عليه، وشاهده  
على ذلك: تغلبه على صاحب مراکش في حاحة والسرغنة، واسترجاع ثغر الجديدة  
وآزمور... إلخ)).

أما أولا: فإن نفية ضعف صاحب الرباط يعد مخالفا لإثباته بنفسه - قبل ذلك  
في نفس الصحيفة - مرتين أو أكثر.

قالت مرة: ((إن المولى عبد العزيز؛ إما أن يحارب الأجانب؛ فلا إقامة ولا  
عدة... إلخ)).

وقالت تحتها في الجهة نفسها: ((وإن قوة المولى عبد العزيز أصبحت موقوفة  
على معونة... إلخ)).

فانظر لهذا التناقض الناشيء عن خبال في العقل، وكم له من مثل هذا في العدد  
المذكور من جريدته؛ فكم!

فقد صرح وأرى بأن العلماء أكرهوا على الخلع، وقال مرة أخرى: ((والظاهر  
أن للعلماء في الدسياسة يدا... إلخ)). نقول: بل أياد..

وعلى كل حال؛ فهل عنى المغاربة بضعف قوة صاحب الرباط غير وهنه  
وضعفه عن القدرة على محاربة الأجانب؛ لانعدام الإقامة والعدة، ودينهم ينطق بـ:

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: 60] هكذا  
لفظ الآية الكريمة!!

وأما ثانيا: فقلوله: ((إن صاحب الرباط تغلب على سلطان مراکش... إلخ)). كذب

(1) ما عرف الكتاب إلا من عرف أنه معجز، وأنه في أعلى طبقة البلاغة، وأن التحدي وقع به  
زمن النبوة؛ فقامت الحجة ودحضت الباطل والأغلوطات، ومن علم أنه معجز؛ ثبتت عنده  
نبوة الآتي به؛ لأن دلالة القرآن على صدق صاحبه أمر عقلي لا يتخلف، يشترك فيه اللحق  
كالسابق. ولذلك دامت معجزة نبينا صلى الله عليه وسلم ولم تدم معجزة سواه؛ لأنها أفاقية  
وأعظم معجزة نبينا صلى الله عليه وسلم عقلية؛ فلذلك دامت. هـ. مؤلف.

وتهويل..

إذ لا حقيقة لذلك أصالة، ولا يستحي أن يكذب في أن صاحب الرباط استرجع ثغر آزمور مع كونه إلى الآن تحت طاعة سلطان مراكش وفاس غير راضخ لطاعة صاحب الرباط. يكذب يكذب في هذه؛ لأن حاحة والسراغنة أبعد وقعا عنا. فيستر كذبه عنهما مع أنه لم ينتصر عليه في إحداهما فضلا عنهما.

وأما قولها: ((فمن الرأي أن نشاور قياد الجيوش كما فعل المصطفى يوم الأحزاب)).

فإليك عني من الفتوحات الأشعبية؛ الخلع المذكور لا يحتاج لمشاورة قياد جيوش. إن كان النبي صلى الله عليه وسلم استشار قياد جيوشه؛ فقد كان فيهم مثل علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد.. وغيرهم ممن أتعبوا من بعدهم، وأوهنوا من سبقهم. أما قواد صاحب الرباط؛ فليسوا هناك من كل وجه.

على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استشار قياد جيوشه وهو الإمام الأعظم، في مسألة جزئية، أما هذه المسائل العمومية؛ فالصواب أن يسأل عنها أهل العلم الذين هم الأطباء.. وقد فعلنا، وحكموا بنصوص الشرع الطاهر؛ فأقضيينا.

وكم ترك المولى عبد العزيز في البلدة التي كانت عاصمة ملكه من قواد وعمال.. أرسل بعد وصوله إلى الرباط يأمر بالخیل أن توقت طوافها بفاس يوميا للحراسة والمؤونة من الأحباس أو تفرض على الحارات..

أي ضعف مثل هذا، وأي أمة لا تخلع مثله لو كان سلطانا عليها؟! حتى النمل خافت من أن يحطمها سليمان وجنوده؛ فأوت إلى مغارة تأويها.

ونحن حططنا بجيش فرنساويين ولم نأو. فلما أزلنا شبكتهم التي كانوا بها يصيدوننا عن أعناقنا؛ أقامت الجريدة هذا الهرج!

وأما قولها: ((وهل الذي نصرتموه أفضل ممن خلعتموه؟! إلخ)).

إن كانت الفضيلة بالنسبة لما عند الله؛ فلا اطلاع لك عليه ولا لنا. وإن كان باعتبار ما فقهتنا فيه شريعة دينه؛ فإن سلطان مراكش وفاس قام لنشل شعبه من السقوط، واسترجاع شباب دولة آبائه بعد أن هرمت.

أما صاحب الرباط؛ فدمر البلاد والعباد بسياسته الخرقاء تدميرا. فانظر أيهما

أفضل بعد هذا!! !

وباعتبار آخر: لا فضيلة إلا بالعلم. وعبد العزيز جاهل، وسلطاننا عالم، بل من أعلم العلماء. قال الله العظيم: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر:9].

وأما قولها: ((وهل يجوز لكم أن تعدوا مولاي عبد الحفيظ بالأمس ثائرا تجب محاربته وتبايعوه الآن؟!)).

فجوابه: إن فتوى العلماء الصادرة عنهم سابقا في مولانا السلطان أكرهوا عليها - في الحقيقة - إكراها يتحققه كل الناس. خصوصا وقد كان اجتماع العلماء في كيفية دبرت بليل، وأغلقت عليهم الأبواب بدار المخزن، ولما أشار بعض الحاضرين من أهل العلم بتأخير الكتابة إلى أن يراجعوا نصوص الشرع؛ قاموا في وجهه، ونكص في عقبه، وعوقب على ذلك بشبه نفي.

على أنا نقول: وقد يعتذر عن الفتوى السابقة - أيضا - بأنهم - أي: الذين أفتوا - لم تكن متضحة لهم إذذاك حقيقة الأمور كما هي عليه، ولا كانوا يعلمون إذذاك أن احتلال مثل الدار البيضاء فجا؛ وهو عدد وجيه لمن عقل.

فإن أكثر علماء فاس لا يخالطون الأخبار، ولا يستشغلون بما هو زائد على مطالعة دروسهم؛ فانبهت عليهم الأمور. وقد عرفوا الآن الحق؛ فرجعوا إليه، وهذا المجمع هو الذي زعمت الجريدة أنه جددت فيه البيعة لصاحب الرباط، مع أنه لم يجر لها ذكر في ذلك المجلس قط.

وهب أنها كانت؛ فهي بناء على التزامه في نص السؤال الذي كتب عليه استرجاع وجدة والدار البيضاء. فلما لم يفعل؛ علم الناس أنها مواعد عُرْقُوب<sup>(1)</sup>،

(1) مثل يضرب للكذب والخلف، قال الثعالبي في ثمار القلوب (ص: 131): "(مواعيد عرقوب): يضرب بها المثل في الكذب والخلف، وعرقوب رجل من خيبر، ويقال إنه من العمالقة، أتاه أخوه يسأله، فقال له عرقوب: إذا أطلعت تلك النخلة فلنك طلعها، فلما أطلعت أتاه للعدة، فقال له: دعها حتى تبلح، فلما أبلحت أتاه، فقال: دعها حتى ترهق، فلما زهت قال: دعها حتى ترطب، فلما أرطبت قال: دعها حتى تتمر، فلما أتمرت سرى إليها عرقوب من الليل فجدها ولم يعط أخاه شيئا، فسارت مواعيد مثلها سائرا في الأمثال، كما قال كعب بن زهير: =

وبرقُ خُلْبٍ<sup>(1)</sup> ؛ فلم تقم له قائمة بعد..

وأما قولها: ((وهل قوة عبد الحفيظ أقوى من قوة عبد العزيز؟. إلخ)).

فأي قوة لعبد العزيز تذكر غير جنب القوات؟! فلا تتجاوز سلطنته الرباط، وفي سلا خلاف. وأما سلطاننا؛ فالمغرب كله طوع يمينه بأمواله ورجاله وقوته.. أتم الله عليه نعمه ظاهرة وباطنة.

وأما قولها: ((أي مقدرة تبون عليها حجتكم انتصاره في الجديدة في أزمو... إلخ)). بهتان بين.

أما استرجاع الجديدة؛ فالفضل فيها عليه للبواخر الفرنسية، وأما أزمو؛ فإلى الآن تحت بيعه سلطاننا.

وأما جيش صاحب الرباط؛ فلم يعهد منه إلا الانخناس كالفار أمام الهر في كل مشهد حربي. وأي راية له نصرت حين كان بصدد قتال أبي حمارة الذي لا تذكر قوته مع قوة مولانا عبد الحفيظ، وليس هو في جنبه شيئاً مذكوراً؟! مع أنه خرج بنفسه صحبة أكثر من مائة ألف، وأنفق في قبضه من الأموال ما لا يحده الحاصر.. فلاي شيء لم ينتصر هناك؟ ولولا بواخر الفرنسيين؛ لوقع في حبال الصيد، وحاط به الكيد..

وهل لم يطرق أذنك انخزال أول جيش جيشه لمقاتلة خليفة سلطاننا المعظم؛ فكان كسرا على كسر، لا كما قلت في ذلك الوقت: ((نصرا على نصر))!

صارت مواعيد عرقوب لها مثلاً  
فليس تنجز ميعادا إذا وعدت  
وما مواعيدها إلا الأباطيل  
إلا كما يمسك الماء الغرايل  
وقال الشماخ:

وعدت وكان الخلف منك سجية  
مواعيد عرقوب أخاه يشرب"

وانظر: مجمع الأمثال (311/2)، والمستقصى من أمثال العرب (107/1).

(1) البرق الخلب، يقال: بَرَقَ خُلْبٌ وبرقُ خُلْبٍ، وهو الذي لا غيث معه، يضرب مثلاً لمن يخلف كما يخلف ذلك البرق، والخلب من الخلافة، قال الليث عن الخليل: البرق الخلب الذي يومض ويطمع في المطر ثم يعد ويخلف، وللصاحب من رسالة: وعدة برق خلب وروغان ثعلب. اهـ من ثمار القلوب للثعالبي (ص: 655).

ثم استرسلت الجريدة تعرض بما هو أشبه بالتهكم؛ فقالت: ((هل استرجع الأندلس والجزائر؟ إلخ)). وهل استرجعها المولى عبد العزيز الذي تجعله الآن في عينك أعظم ملوك الأرض!!!

وأما قولها: ((أو ما زال من مراكش لمراكش؟)).

فنقول: بل سلطنة سلطاننا من مراكش إلى فاس، ولو كنت ممن يعقل؛ لرأيت أنه نصر بالرعب، وحف بالسعادات. وإلا؛ فأى ملك ظهر في مظهره - أبد الله عزه - فتوالت له هذه النصرات، وتطلب الناس الدخول تحت طاعته، ورغبوا في مبايعته من غير طلب سبق، ولا رغبة تقدمت، وجمع الكلمة عليه من غير منازع ولا مخالف؟!!

فتالله إن سعه لفاق السعود، وطالعه لعل على الكواكب والنجوم، ولم يقع أثناء ذلك ولا بعده أدنى تشويش، بل رجعت الأفكار إلى سكونها الأول أيام أبيه المقدس، وناهيك بهذا..

وأما قولها: ((إنه لا يجوز خلع السلطان حتى يقر لنفسه بالعجز... إلخ)).

فهذا تعليق على المحال؛ ومتى أقر أحد من المخلوعين بعجزه؟! فالملك لا يزال يطالب بملكه ما دام فيه شيء من عجب الذنب الذي لا يفنى ولا يبلى..

نعم؛ يقر بالعجز مكرها، وقد نقلت الجريدة ما هو صريح في ذلك؛ وهو قولها فيما جلبته من قضية خلع المريني نفسه وتسليمه الأمر للوطاسي حين دخوله لفاس: ((فألزموه الإشهاد عليه بالعزل، وكان أول المبايعين للوطاسيين)). انتهى.

فهل هذا غير الإكراه على خلعه نفسه؟ ولكننا نقول: فعل أهل فاس هذه المرة كفعلهم لما استصرخ محمد بن عبد الله بن محمد الشيخ بالنصارى؛ فإنهم خلعوه وكتبوا له كتابة طنانة مذكورة بطولها في "نزهة الحادي" لما ترجمه..

من جملة قولهم فيها خطابا له: ((قولك: خلعنا بيعتك التي التزمناها وطوقناها أعناقنا وعقدناها. والله ما كان منا ذلك عن هوى متبع، ولا عن سبيل خارج عن طريق الشرع مبتدع؛ وإنما ذلك منا على منهج الشرع وطريقه، وعلى الحق والحقيقة...)).

((نعم؛ كنت سلطانا علينا بما ترك لك والدك من الأموال والذخائر مما لم

يتحصل لأحد من أسلافكم، فجاهدوا بما حصلوا في الله حق جهاده، حتى استخلصوا من يد الكفار رقاب عباد الله، فلما وصل إليك ذلك؛ أَلَقْتُ إِلَيْكَ الْعِبَادَ أَزْمَتَهَا، إِلَى أَنْ قَامَ عَلَيْكَ عَمَكُ بِالْحَجَجِ الَّتِي لَا يَمَكْنُكَ جَحْدُهَا؛ فَشَتَّ عَدَدُكَ وَكَسَرَهَا، وَلَمْ تَنْصُرْ لَكَ رَايَةً. وهذا بالنظر إلى ما كان من حديثك قبل التحزب مع عدو الدين وانتصارك بهم، وما أفتى به العلماء من ردة من استنصر على المسلمين بالنصارى نص جلي في وجوب خلعتك وسقوط بيعتك، فلم يبق لك إلا منازعة الله في حكمه ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: 13].

((ولما سمعت جنود الله وأنصاره وحماة دينه من العرب والعجم فعلك؛ حملتهم الغيرة الإسلامية، والحمية الإيمانية، وتجدد لهم نور الإيمان، وأشرق عليهم شعاع الإيقان؛ فمن قائل: سترون ما أفعل عند اللقاء. ومن قائل: ليعلمن الله الذين آمنوا وليعلمن المنافقين.. فجزاهم الله عن المسلمين خيرا. فله درُّهم من رجال وفرسان، وأبطال وشجعان، فلو لم يكن منهم إلا ما غير قلوبهم على الدين؛ لكان كافيا في صحة إيمانهم، وعظيم إيقانهم، فقد بلغ نور غضبهم في الله ساق العرش، والحب في الله والبغض في الله من الإيمان...)). انتهى ما تيسر اقتطافه من تلك الرسالة الشائقة، التي (هي) من أحسن خطاب، ومثال لصاحب الرباط يجب أن يكون منه على بال.

وأما قولها انتصارا للسلف: ((إن علماء العراق والشام أفتوا بجواز السلف لسلطينهم... إلخ)).

نقول عليه: أما أولا: ففتواهم لا تلزمنا خصوصا أنه لا يوجد الآن أحد من الملوك مالكي المذهب فيفتيه أحد بجواز ذلك على مذهب مالك. وهَبْ أنه جائز وأفتى به من أفتى؛ فللمصالح العامة، ودعاء الضرورة.. أما صاحب الرباط؛ فما صرف فلسا واحدا من متروكات والده - فضلا عن غيره - في مصلحة شرعية. الكل فيما لا يرضي الله ولا الرسول! !

وأما قولها: ((إن مولاي إبراهيم ابن مولاي الحسن تسلف من التجار في الحج...)).

فنقول عليه: إنا لا نعرف من مولاي إبراهيم المذكور؟ ولعله يعني: ابن مولانا سليمان السلطان السابق. على أن السلف من حيث هو لا ينكر، ولكن ينكر السلف بالربا، أو تبذير ما يسلف إن سلم من الربا. إن مولاي إبراهيم المذكور لا تقوم به حجة؛ فالحجة في فعل المعصوم لا غيره.

وأيضاً: فهب أنه تسلف وأقره والده فلضرورة الحج الذي هو من أعظم أركان الدين. فأين السلف في الحج من السلف في اللعب وجلب المغنيات؟! على أن مولاي إبراهيم تسلف من التجار المسلمين وهذا تسلف من الكفار.

وأما قولها خطاباً لأهل فاس كلهم: ((تأكلون من بيت المال، وتعيشون بالرواتب من صائر المخزن... إلخ)).

فهذا ظن كاذب؛ فإن أهل فاس كانوا يتزهون عن الرواتب المخزنية، فلما اتسع الحال في الأخير، وكثر الترفه؛ جنح ضعاف الناس لذلك، فكان يأخذ المستحق وغيره، فخلت بذلك الخزائن، وتشتت الأموال، وكل شيء عند الله بمقدار.

فنبغ من هذا الزعيم يقول أنا نأكل من بيت المال وقد أطلق والمحل محل تقييد، فما أكل من بيت المال من يستحقه لقمة واحدة، ولكن الذين أكلوه هم معه بالرباط، وما تخلف عنهم بفاس إلا من دفع لهم أضعاف ما أكل ونهب.

وفي الحقيقة هب أن أهل فاس أكلوا بيت المال؛ فمالهم صار إليهم؛ فما عمر إلا بالضرائب التي أثقلت ظهورهم، والمكوس التي كان أول من سنّها النمروء.

ثم انبرمت الجريدة ورنّت تقول: ((لا مسوغ للجهاد كما كذبتوه في حكمكم عليه في نصوصكم يوم قلتم بأنه ثائر، وعددتم عبد العزيز على حوادث وجدة والدار البيضاء... إلخ)).

(مدير) الجريدة كالحرباء؛ فإنه كان قبل يخاطب أهل فاس، فصار الآن يخاطب العلماء، وخطابه الآن المتوجه إليهم ينافي فهمه غير مرة أنهم مكرهون في خلع ثائر الرباط؛ فأين هذا وذاك؟ والجنون فنون.

وإذا فهمت أنهم أكرهوا على التوقيع؛ سقطت في يدك هذه الحجة الفارغة، ومعاذ الله أن يعذر أحد المولى عبد العزيز في احتلال وجدة والدار البيضاء، وإنما سفسط على الناس بإرادته إخلاءهما، فما فعل، فخان الله والرسول ورعيته.. وإلى الله



المشتكى.

وأما قولها: ((وما برز للملك إلا بصورة الثائر المغتصب... إلخ)).

هذا شأن كل قائم على من قبله، وحالة كل داع إلى شيء جديد، ولكن يختلف الناس في قيام دعوتهم؛ فقد تكون بحق وقد لا. وكل مؤسس لمملكة صارت أو بقيت - ما جاء وحي بملكه، لا؛ ولكن قام يدعو الناس لطاعته؛ فأذعن قوم وعارضه آخرون إلى أن يتم له الأمر.

على أن القائم على من تظاهر بالكفر لا يسمى ثائرا ولا مغتصبا في شرعنا المحمدي<sup>(1)</sup>، بل يعد مجددا للدين، ويجب على المسلمين نصره وإعانتته كما وقع والحمد لله، بل فهم جماعة من السلف أن النهي عن منازعة الأمر أهله خاص بأهل العدل لا غيرهم<sup>(2)</sup>؛ ولذلك قام سيدنا الحسين وغيره على اليزيد، وقامت جماعة عظيمة من الصدر الأول على الحجاج لسوء فعله؛ فلم يعدهم أحد من الثوار قط..

هذا رد محصل شقشقات الجريدة وخزعبلاتها، ثم جعلت نفسها كأنها تريد تحصيل ما قررت؛ فقالت: ((إذا؛ فالخلع مردود والبيعة منقوضة من الأسباب الشرعية الآتية... إلخ)).

كلا والله؛ لا ينقض بيعة هذا الرجل من أعناقنا ناقض، ولا يخوفنا ناقد؛ حيث إنا في أمرنا - والحمد لله - على بصيرة، ميزان الاستقامة بين أعيننا لا نتخلف عنه - بحول الله - أبدا..

أما صاحب الرباط؛ فخلعه ثابت الأركان، مرتفع العماد، مبني على أعظم أساس، بالحجج الشرعية، والقواعد الدينية، وذلك لما قدمناه من عدم اجتماع شرط من شروط الخلافة الثمانية في صاحب الرباط، إلا البلوغ والحرية وكونه ذكرا! على أنه يوم بويع لم يكن بالغاً؛ وإنما جمعت عليه الكلمة إكراها - أيضا - فضلا عن المتأخرة.

(1) قال العلامة ابن الوزير رحمه الله: "الفقهاء لا يقولون بأن الخارج على إمام الجور باغ، ولا آثم، وهذا واضح من أقوالهم، ومعلوم عند أهل المعرفة بمذاهبهم " [العواصم من القواصم (12/8)]، وقد سبق نقل تنمة كلامه فانظره إن شئت.

(2) انظر: الاستذكار لابن عبد البر (16/5)، وقد سبق نقل نص كلامه في ذلك.

ولا أظن أحدا لا يبلغ الفهم منه حده بعد أن يتمعن ما قررناه سابقا من انحلال الأمور، وبقاء الناس فوضى، وعدم إمكانه الاقتصاص للظالم من المظلوم، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحفظ بلاده ومراكز أرضه ووطنه، حتى استولى العدو على ما شاء منها كيف شاء، كل هذا وهو شاغل أوقاته باللهو واللعب، وتبذير الأموال وصرفها في غير مصارفها الشرعية.

كل هذا؛ وطال ما صاحت به ونادت الجريدة المذكورة - نفسها - في كل أعدادها السابقة قبل أن تخلص الوجهة لمسلكها الغير الناجح الآن، وأعدادها محفوظة عندي، نوقف عليها الجاحد أي وقت شاء..

فلذلك قلنا: إن كلامه في مثل موطن الخلع هذا وشبهه كلام أشعبي صرف؛ ينتصر للسلف. والحال أن له فيه صلات، وهدية تهتة بأعياد ومواسم!!!

فظهر - على الحقيقة - السبب الشرعي الموجب لخلع صاحب الرباط ابتداء وانتهاء؛ الذي هو: ضعفه عن القيام بالمملكة من كل جهة، وعدم انتظام أمور المسلمين مع وجوده، ومن يكون كذلك؛ كيف يؤهل لمنصب الخلافة السامي، أو يكون سلطانا شرعيا؟! معاذ الله أن يطلق عليه ذلك إلا هالك متهالك.

ومهما وصل الحال في عصر إلى مثل هذا؛ إلا وجب على الكل إقامة من ينظر في مصالح المسلمين من غير تراخ.

## فتاوى علماء الإسلام في وجوب خلع من هذا حاله

وها أنا أنقل نصوص أئمة الإسلام، وعلماء الحديث والكلام، الشاهدة بذلك،  
المصرحة بما سلكته هنالك؛ فأقول:

لما نفرت قلوب الرعية من السلطان مولانا سليمان ابن سيدي محمد بن  
عبد الله - قدس الله أرواحهم - واختل نظام الجند في وقته؛ كتب رجال ذلك العصر  
شهادة عدلية ملخصها أنهم: يشهدون أن الناس بقوا فوضى، تتوارد عليهم الأحوال  
التي لا ترضى، من قطع الطريق، ونهب البضاعات، وسفك النفوس، وانهدام  
القواعد والأسوس، وأن هذا الأمر عم المغرب رسمه وحده، من مراکش إلى  
وجدة، حتى وصل إلى فاس..

وعقب بسؤال علماء ذلك العصر: ((هل يجوز مع وجود ذلك نصب إمام آخر  
يقيم لهم أودهم، وينصر عددهم، ويدفع بسبب عدله هذه الفتن التي أظلم يومها  
وعم تشويشها؟)).

فأول من أجاب: مفتي القطر الفاسي؛ بل المغرب: أبو عبد الله محمد بن  
إبراهيم الدكالي<sup>(1)</sup>، وكتب ما نصه: ((إن ما شهد به الشهود بالرسم حيث أشير؛  
يوجب على المسلمين نصب إمام آخر. إذ مما يشترط في الإمام دواما وابتداء  
- كما لغير واحد من الأئمة؛ حتى الشيخ السنوسي في شرح القصيدة - كونه  
قادرا على تنفيذ الأحكام، وانتصار المظلوم من الظالم، وتجهيز الجيوش، والذب  
عن بيضة الإسلام؛ إذ ذاك هو المقصود، والحكمة في نصب الإمام. فإذا تعذر؛  
وجب على الأمة نصب غيره ممن يقدر على القيام بأمور المسلمين، وتدير

---

(1) هو: محمد بن محمد بن إبراهيم الدكالي، مفتي فاس وقاضي الجماعة، وحامل لواء المذهب،  
كان رحمه الله فقيها مفتيا عليه المدار في الفتوى في وقته، وكان عارفا بالفقه والنوازل، أخذ  
عن والده، وأبي حفص الفاسي، والمحشي بناني وغيرهم، توفي رحمه الله سنة 1241 هـ.  
انظر ترجمته في: سلوة الأنفاس (333/2)، والشرب المحتضر (ص: 52)، وموسوعة علماء  
المغرب (2525).

مصالحهم العامة...)).

وتلاه شيخ الفقهاء، ومرجع الإفتاء؛ أبو محمد عبد السلام بن بوزيد الأزمي<sup>(1)</sup>، وكتب - أيضا - ما نصه: ((إن ما ثبت أعلاه يبيح للمسلمين إقامة إمام يقوم بمصالحهم، ويدفعون به يد الظالم عن المظلوم، وتنحل به بيعة الأئمة. قال في "المواقف" ما نصه: وللأمة خلع الإمام وعزله لسبب يوجب؛ مثل: أن يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين، وانتكاس أمور الدين، كما لهم نصبه وإقامته لإعلائها<sup>(2)</sup>..هـ. وفي "شرح المقاصد": من الأسباب المتفق على حل عقد الإمامة بها: ما يزول به مقصود الإمامة<sup>(3)</sup>. ولا خفاء أن ما قيد في الشهادة أعلاه صريح في ذلك... قال في "الاستذكار"<sup>(4)</sup> شرح قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «وأن لا ننازع الأمر أهله»<sup>(5)</sup>: هم أهل العدل والإحسان، والفضل والدين مع القدرة على القيام بذلك)..هـ.

وتلاه العلامة الأديب أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد الكريم اليازغي، وكتب ما نصه: ((المسطور أعلاه، طالع على التحقيق مبناه، وكيف لا؛ وهو من القضايا المشهورة الملحقات بالضروريات، والنقول واردة على نسجه؟! قال الطيبي في حديث: «ألا وكلكم راع مسؤول عن رعيته»<sup>(6)</sup>: إشارة إلى أن المقصود من الإمام الأعظم: الحياطة والذب. وحيث انتفى ذلك في الأول بشهادة الأخبار

(1) هو: عبد السلام بن أبي زيد الأزمي الحسني الإدريسي، الفقيه العلامة، البركة القدوة، كان رحمه الله أعجوبة الزمان، وفريد العصر والأوان، مجاب الدعوة، فقيها جليل القدر، توفي رحمه الله سنة 1241 هـ.

انظر ترجمته في: سلوة الأنفاس (15/3)، والشرب المحتضر (ص: 53)، وموسوعة علماء المغرب (2525).

(2) شرح المواقف (ص: 595).

(3) شرح المقاصد (257/4).

(4) انظر: الاستذكار لابن عبد البر (16/5)، وقد سبق نقل نص كلامه في ذلك.

(5) سبق تخريجه.

(6) رواه البخاري (304/1)، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، ح: 853، ومسلم (3/1459)، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل..، ح: 1829.

المتواترة، والفتن المتكاثرة؛ فلا تخرج الناس عن دائرة الآثام إلا بخلعه، ونصب إمام آخر للإسلام. وهبه بقطر آخر نافذ الأمر، مُحَكَّمًا في زيد وعمرو؛ فإن ذلك لا يُجدي، وليس إلى كلام أحد يهدي، لقصور فائدته على قطره وأبناء مصره)). هـ.

وقد أفتى بنحو ذلك من عاصرهم من أئمة ذلك الوقت وأعلامه؛ مثل: الشيخ عبد الملك بن عبد الكبير المري الحسني، وسيدي أبي بكر بن إدريس بن عبد الرحمن المنجرة، وسيدي العربي بن الهاشمي الزرهوني<sup>(1)</sup>، وقاضي مكناس سيدي العباس ابن كيران<sup>(2)</sup>، وقاضي فاس سيدي علي التسولي<sup>(3)</sup>، وخال جدي سيدي محمد بن حمدون ابن الحاج<sup>(4)</sup>، وسيدي علي بن الصديق التوراني، وسيدي أحمد بن محمد المرنيسي<sup>(5)</sup>، وسيدي محمد بن أحمد السنوسي، وسيدي محمد بن

(1) محمد العربي بن محمد الهاشمي، أبو حامد الزرهوني، قاضي فاس، فقيه أديب، له: روضة المنى وبلوغ المرام بجمع شواهد المكودي وابن هشام، شرح التحفة، وشرح المرشد، توفي سنة 1260هـ.

انظر ترجمته في: فهرس الفهارس (170/2)، الموسوعة (2568)، الأعلام (265/6).

(2) هو: العباس بن محمد ابن كيران، العلامة المشارك المحقق القاضي، له حاشية على خطبة الشيخ ميارة الصغير على المرشد، وحاشية على صحيح البخاري، وشرح على خطبة الألفية، توفي بمكناس سنة 1271هـ.

انظر ترجمته في: الموسوعة (2602).

(3) هو: أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي، قاضي الجماعة، الشيخ الفقيه، النوازي الموثق، كان رحمه الله عالما عاملا، فقيها مشاركا، له اليد الطولى في النوازل والأحكام، له شرح الشامل وشرح التحفة والنوازل وغيرها، توفي رحمه الله سنة 1258 هـ. انظر ترجمته في: سلوة الأنفاس (238/1)، شرب المحتضر (ص: 62)، موسوعة علماء المغرب (2564).

(4) هو: أبو عبد الله محمد بن حمدون ابن الحاج، المحدث الفاضل، كان رحمه الله علامة فقيها، يلقب بـ: المحدث لمهارته في الحديث، توفي رحمه الله سنة 1274 هـ.

انظر ترجمته في: السلوة (156/1)، وشرب المحتضر (ص: 79)، والموسوعة (2610).

(5) هو: أبو العباس أحمد بن محمد المرنيسي، الشيخ القدوة البركة، كان رحمه الله علامة مشاركا في جل العلوم، له خصوص تبريز في ألفية ابن مالك، انتفع به جماعة من العلماء الأعيان، توفي رحمه الله سنة 1277هـ.

انظر ترجمته في: السلوة (259/1)، وشرب المحتضر (ص: 84)، والموسوعة (2618).

الطاهر العلوي، وسيدي العباس بن أحمد بن التاودي ابن سودة<sup>(1)</sup>، وسيدي محمد بن الطالب ابن سودة<sup>(2)</sup>، وسيدي عبد الواحد بن أحمد ابن سودة<sup>(3)</sup>، وسيدي أبي بكر بن زيان الإدريسي.

---

(1) هو العباس بن أحمد بن التاودي ابن سودة، الفقيه الوجيه، العالم النبيه، توفي رحمه الله سنة 1241 هـ.

انظر ترجمته في: السلوة (116/1)، شرب المحتضر (ص: 52)، الموسوعة (2523).

(2) هو: أبو عبد الله محمد التاودي بن الطالب ابن سودة المري، الإمام العلامة الصالح، له تأليف عديدة، ومناقبه كثيرة، توفي رحمه الله تعالى سنة 1209 هـ.

انظر ترجمته في: السلوة (112/1)، شرب المحتضر (ص: 33)، فهرس الفهارس (256)، الموسوعة (2454).

(3) هو: عبد الواحد بن أحمد بن التاودي ابن سودة، الفقيه الأديب، والنحوي الأريب، كان فقيها علامة، مشاركاً أديباً، ماهراً في علم النحو والبلاغة واللغة، وغير ذلك، توفي رحمه الله سنة 1253 هـ.

انظر ترجمته في: السلوة (120/1)، وشرب المحتضر (ص: 60)، والموسوعة (2555).

## الاستعانة بغير المسلمين على المسلمين ردة وكفر

وأنت إذا تأملت سيرة المولى عبد العزيز؛ وجدتها تفوق قبحا حال من أفتى علماء الإسلام بوجوب خلعه؛ فإنه - أيضا - اختلفت عليه كلمة الناس، وهدموا من ركن طاعته الأساس، حتى صار منقطعا عن الأجناد والأتباع، ليس له من القدرة قلامة فضلا عن الباع، ففي رقبتة تلك الدماء المسفوكة، والأعراض المهتوكة، والأموال المنهوبة، والأحوال المسلوقة...

بل زاد هذا ما هو من ذلك أفظع وأقبح وأشنع؛ وهو: ميلانه للكفر وأهله، ورضائه بأفعالهم السيئة، وعدم وجود غيرة فيه على بلاده التي أخذوها ومن بها من المسلمين الذين هم الآن في حكم الأرقاء.

وهذا عندنا - معشر المسلمين - من أعظم المحذورات؛ فإن تمكين بلاد المسلمين من النصارى لا يجوز شرعا ولا عادة، والحكم في فاعله أنه مرتد عن الإسلام لا تقبل منه طاعة.

ومن فتوى للإمام الحافظ أبي العباس المقرئ ما نصه: ((ويرحم الله علماء الأندلس أواخر المائة الخامسة؛ حيث أفتوا بخلع المعتمد ابن عباد حيث أعطى بعض المعاقل للكفار أهل الزيغ والعناد، بل أفتى جمهورهم بقتله والإراحة منه، فهو من أعظم المهمات، ولعل ابن تاشفين أخذ بفتوى الأقل بصون دمه؛ فخلعه ونقله إلى أغمات...)). هـ.

فإن قال المولى عبد العزيز: أي بلاد أعطيت للنصارى؟!

قلنا له: الدار البيضاء ووجدة.

فإن قال: ما أعطيتهما له أبدا، ولكن دخلوها بقصد تأديب العصاة!

قلنا له: القبيح أتيت؛ لأنك إن أعطيتهما لهم بقصد تأديب العصاة لعجزك أنت

عن تأديبهم؛ فهذا عجز، والعاجز مخلوع!

وإن قلت: لا عن عجز.

قلنا لك: قد استعنت على المسلمين بالنصارى وهو ردة!

ففي مسائل الأقضية والشهادات من نوازل البرزلي في الورقة الخامسة، عقب

كلام ابن عبد الغفور عن بعض المتأخرين في تقسيم الأئمة إلى ضروب ما نصه:

((قلت: ولم يتكلم في [حكم]<sup>(1)</sup> الفئة التي وقعت استعانتها بالعدو؛ وأحفظ أنني رأيت لابن الصيرفي في دولة لمتونة من صنهاجة أن المعتمد ابن عباد استعان بهم في حرب المرابطين؛ فنصرهم الله عليه، وهرب هو، ثم نزل على حكم يوسف ابن تاشفين - أمير صنهاجة - فاستفتى فيه الفقهاء، فأكثرهم أفتى أنها ردة، وقاضيه مع بقية الفقهاء لم يروها ردة، ولم يبيحوا دمه؛ فأمضى ذلك من فتواهم، وأخذ [بالأيسر]<sup>(2)</sup> ونقله إلى أغمات، [وسكَّنه بها إلى أن مات]<sup>(3)</sup>)).<sup>(4)</sup> هـ.

(1) زيادة من النوازل الكبرى للبرزلي.

(2) في الأصل: بالأسر، وما أثبتته من نوازل البرزلي.

(3) زيادة من النوازل الكبرى للبرزلي.

(4) نوازل البرزلي (22/4).



## تبديل معالم الشرع كفر بالإجماع

ومن ذلك: تبديل المولى المذكور قاعدة من قواعد الدين الخمسة؛ وهي الزكاة، بالترتيب، مع إجماع الأمة على كفر من غير شيئاً من معالم الشرع، وهذا قدر مفروغ منه، نص عليه القاضي عياض في "الشفاء"<sup>(1)</sup> وغيره... بحيث نعه - معاشر المسلمين - من الضروريات.

ولو فرضنا أن الترتيب (الضرائب) لا يتضمن إسقاط الزكاة الشرعية؛ فهو في نفسه لا يلزم أحداً من الرعية!

ومن جواب للقاضي أبي عمر ابن منظور ذكره صاحب "المعيار" في نوازل المعاوضات ما نصه: ((الأصل: أن لا يطالب المسلمون بمغarm غير واجبة بالشرع؛ وإنما يطالبون بالزكاة وما أوجبه القرآن والسنة؛ كالفيء والركاز، وإرث من يرثه بيت المال، وكذا ما أمكن به حماية الوطن، وما يحتاج إليه من جند ومصالح المسلمين، وسد ثلم الإسلام.. فإن عجز بيت المال عن أرزاق الجند وما يحتاج إليه من آلة وحرب وعدة؛ فيوزع على الناس ما يحتاج إليه من ذلك. لكن؛ لا يجوز هذا إلا بشروط:

الأول: أن تتعين الحاجة. فلو كان في بيت المال ما يقوم به؛ لم يجوز أن يفرض عليهم شيء، لقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس على مسلم جزية»<sup>(2)</sup>. وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يدخل الجنة صاحب مكس»<sup>(3)</sup> (ضريبة)، وهذا يرجع إلى إغرام الأموال ظلماً..

الثاني: أن يتصرف فيه بالعدل، ولا يجوز أن يستأثر به غير المسلمين، ولا ينفقه في سرف، ولا أن يعطيه من لا يستحق، ولا يعطي أحداً أكثر مما يستحق.

---

(1) انظر الشفا للقاضي عياض (236/2).

(2) رواه أحمد (285/1)، وأبو داود (187/2)، كتاب الخراج، باب في الذمي يسلم في بعض السنة هل عليه الجزية، ح: (3053)، والترمذي (27/3)، كتاب الزكاة، باب ليس على المسلمين جزية، ح: (633).

(3) رواه أحمد في مسنده (143/4)، وأبو داود في سننه (147/2)، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في السعي على الصدقة، ح: (2937)، وصححه ابن خزيمة (51/4).

الثالث: أن يصرفه مصرفه بحسب الحاجة والمصلحة، لا بحسب الغرض.  
 الرابع: أن يكون الغرم على من كان قادرا من غير ضرر ولا إجحاف. ومن لا شيء له أو له شيء قليل؛ فلا يغرم شيئا.  
 الخامس: أن يتفقد هذا في كل وقت. فربما جاء وقت لا يفتقر فيه لزيادة على ما في بيت المال فلا يوزع، وكما يتعين التوزيع في الأموال؛ كذلك إذا تعينت الضرورة للمعونة بالأبدان ولم يكف المال؛ فإن الناس يجبرون على التعاون على الأمر الداعي للمعونة، بشرط: القدرة، وتعين المصلحة، والافتقار إلى ذلك<sup>(1)</sup>. انتهى بنصه ملخصا..

فأين شرط القدرة وتعين المصلحة من حال المولى المذكور؟ فإن فرض ذلك عم القوي والضعيف وغيره، مع مع تحقق عدم فراغ بيت المال، وأنه يوجد فيه ما يغني عن هذه الضربة القاسية.

وإنه ليعجبني أن أذكر هنا جواب القاضي أبي عبد الله ابن البراء<sup>(2)</sup> الأندلسي [الأبي يعقوب يوسف]<sup>(3)</sup> بن تاشفين حين طلب من أهل مملكته الإعانة، وأفتاه جماعة بجواز طلب ذلك من الرعية اقتداء بسيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وهذا نصه: ((أما بعد؛ ما ذكره أمير المسلمين من اقتضاء المعونة، وأن أبا الوليد الباجي وجميع القضاة والفقهاء بالعدوة والأندلس أفتوا بأن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - اقتضاها وكان صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضجيعه في قبره ولا شك في عدله....

فليس أمير المؤمنين ممن لا يشك في عدله؛ فإن كان الفقهاء والقضاة أنزلوك في منزلته في العدل؛ فالله سائلهم عما تقلدوه فيك، وما اقتضاها عمر حتى حلف في المسجد أن ليس عنده درهم واحد من بيت مال المسلمين؛ فلتدخل أنت المسجد الجامع وتحلف بحضرة أهل العلم. وحيثئذ تستوجب ذلك!))<sup>(4)</sup>. هـ.

(1) انظر: المعيار المعرب للونشريسي (127/11) فما بعدها.

(2) الذي في المعيار: ابن البكر، وقال مصححه: "في نسخة: الفراء".

(3) في الأصل: ليعقوب بن تاشفين، والتصويب من المعيار.

(4) المعيار المعرب (132/11).

وهذا هو جوابنا عن اقتراح الجريدة الذي تضمنه قولها: ((وكان الأحرى بأهل فاس وغيرهم أن يجمعوا الأموال ويقدمون على السلطان، ويقولون له: إن بيت المال بحاجة للإقامة.. إلخ)).

فمن أمره بصرف بيت مال المسلمين في ملاذه وشهواته، وتفريقه كيف يريد على أراذل جماعته، حتى إذا فرغ ألزمتنا تعميره؟! لا. لا؛ ما أتانا بذلك شرع، ولا سبقت به عادة...

وقد قال الزرقاني على قول المختصر: ((ودفعت - أي: الزكاة - للإمام العدل))، ما نصه: ((ولا يجوز الإفتاء بأن العدل يأخذ الزكاة حيث شك في عدالته، كما يفيد كلام الأبياري؛ فإنه أفتى حين طلب الإمام من الرعية المعونة أنه: لا سبيل له إلى ذلك؛ لأن عدالته مشكوك فيها، والمفتون بأن عمر قد اقتضاها يبعثون في قبورهم إلى النار بلا زبانية. أي: إنه لم يصل به أحد في العدالة، ولإيهام كون المشكوك في عدالته عدلاً)). هـ.

بل نحن لا نشك في جوره وظلمه، وتعديه على نفسه ورعيته الفاحش، فإن أراد صاحب الجريدة أن نتمسك بإشاراتها، وندحض نصوص شرعنا وقواعد ديننا؛ فدونه وذلك خرط القتاد.

أرى العنقاء تكبر أن تصادا فعاند من تطيق له عنادا  
وما أحقُّ بمن قال في الشعر والشعراء<sup>(1)</sup>:  
الشَّعْرُ صَغْبٌ وَطَوِيلٌ سُلْمُهُ إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ  
زَلْتُ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ  
وبالجملة: فإن نصوص الشرع معنا، وقواعد الدين تذود الظلم عنا، فأنا ينفع صاحب الرباط مع هذا ذب صاحب الجريدة عنه أو عليه؟ فمن يتوقف في خلعه

(1) البيت للحطيئة، وقد نسبته إليه الأصفهاني في الأغاني (189/2). ونسبه إليه أيضا الميداني في مجمع الأمثال (223/2)، وورد عنده هكذا:

الشَّعْرُ صَغْبٌ وَطَوِيلٌ سُلْمُهُ	إِذَا ارْتَقَى إِلَى الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ
زَلْتُ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهُ	وَالشَّعْرُ لَا يُطِيعُهُ مَنْ يَظْلِمُهُ
يُرِيدُ أَنْ يُغْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ	وَلَمْ يَزَلْ مِنْ حَيْثُ يَأْتِي يَخْرِمُهُ

وإزالة ستره؟

كيف لا؛ وهو الوحيد الذي يعتقد تصويب فعل الفرنسيين مع الشاوية الجند المغربي؟ اولقد قال وزيره الحربي لبعض النواب: إن سيده راض عن الخطة التي ارتكبتها فرنسا في جهة الدار البيضاء. مع أن قنابل البواخر فعلت في تلك المدينة التجارية الغير المحصنة ما لم له مثال في عصر المدنية قط؛ فقد هدمت قباب وصوامع ومعابد، مع أنه في كتاب "حقوق الملل ومعاهدات الدول في الحرب" في البند الخامس عشر من تعليمات مؤتمر بروكسل أنه: ((لا يجوز المدافع على مدينة غير محصنة، أو مدينة قد استسلمت وفتحت أبوابها للعدو، وقد أجمع المتشرعون بالنهاي عن إطلاق المدافع على المدن التي لم تشترك في الحرب، أو الثغور التجارية الغير المحصنة، وأن كنوز العلم والمتاحف والصناعة في حوز مكين...)). انتهى ملخصا.

ولا شك أن عقلاء الشعب الفرنسي لا يرضون بذلك، ويعدون مخالفات لقواعد الحرب، ولكن من فعل ذلك منهم بالدار البيضاء أراد أن يعاملنا بما عاملهم به الألمان في مدينة باريس عاصمة فرنسا في الحرب الأخير الذي لا تزال رناته في آذان الفرنسيين إلى آخر الدهر..

وذلك أنهم أجمعوا على اتهام الألمان بعدم مراعاتهم القواعد الإنسانية في حربهم السبعينية، وكتب أحد رجال المجمع العلمي الفرنسي في مجلة "العالمين" في 10 أكتوبر سنة 1870 مسيحية أن الألمان في حصارهم ستاسبورج: ((تركوا الحصون وصوبوا مدافعهم على المدينة؛ فمطروها بقنابل محرقة، وأصابوا الكنيسة الكتدرائية المشهورة ومكتبتها ومستشفياتها، واعتذر الألمان بأن ذلك وقع خطأ من فرق المدفعية الألمانية. فرد حجتهم قائلا: إن خرائطهم كانت دقيقة واضحة، فلا يحتمل هذا الغلط، وعليه فإن الألمان أحرقوا للإفرانساويين عمدا 300 ألف مجلد، وألفين وأربعمئة مجلد خطية من مكتبتها...)).

فلو كان المخلوع ناصحا لوطنه؛ لدافع بما دافع به الفرنسيون إذ ذاك، ولكنه متى عرف حقوق الدول ولا قوانين الحروب؟! ولا أراد نصحا لأمتة قط، فقد كان يعين جيش الاحتلال بالذخائر والأقوات، ويمدهم بكل ما في طوقه تقريبا إليهم

وتوددا، ويعلمهم بكمائين المسلمين..

وفي "نزهة الحادي" لما ترجم لسيدي محمد العياشي، بعد أن ذكر أن بعض القبائل دسوا للنصارى أيام محاربتهم له بأن محلته ليس فيها إقامة؛ قال ما نصه: ((فأقام عليهم الحجة، وشاور العلماء في قتالهم؛ فأفتى سيدي العربي الفاسي بجواز مقاتلتهم لأنهم حادوا الله ورسوله، ووالوا الكفار ونصحوهم، ولأنهم تصرفوا في مال المسلمين ومنعواهم من الراتب، وقطعوا البيع والشراء عن الناس وخصوا به أنفسهم، وصادقوا النصارى وأمدوهم بالطعام والسلاح...)).

((وكان الإمام سيدي عبد الواحد ابن عاشر - رحمه الله - لم يجب عن ذلك إلى أن رأى بعينه - حيث قدم لسلا الأندلس - يحملون الطعام للكفار، ويعلمونهم بغرة المسلمين؛ فأفتى بجواز مقاتلتهم، وحكم في رقابهم السيف أيما إلى أن أجمد بدعتهم، ورجع بهم إلى الكلمة)). انتهى منها.

وقد سئل الإمام سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي عن بيان الحكم في طوائف من بني عامر الذين أووا إلى النصارى ودخلوا في ذمتهم من غير اضطرار؛ هل تكون أموالهم فيئا على المسلمين أو غنائم تخمس كأموال المشركين؟

فأجاب: ((إن فتاوى علماء المغرب من أهل القرن التاسع فما بعده قد تكررت في مثل النازلة؛ فليكن عليها الاعتماد، لأنهم قدوتنا في ديننا، وهم أعلم بماخذ كتاب ربنا وسنة نبينا...)).

((فمنها: جواب الإمام مفتي الإسلام أبي مهدي عيسى الماواسي؛ وقد سئل عن أناس سكنوا بأوطانهم على ذمة العدو الكافر - دمره الله - مع أنه يتأتى لهم الانتقال من تلك الأوطان، وحالهم معهم على أقسام:

1. قسم يغرم لهم ولا يتردد إليهم.
2. وقسم يتردد إليهم للتجارة لا غيرها.
3. وقسم يتردد إليهم ويعلمهم بأخبار المسلمين.
4. وقسم يركب معهم للاصطياد، ويقول لهم: أطل الله هذه المدة!)).

((فأجاب: أما قيام المسلمين اختيارا تحت إيالة الكفر؛ فحرام! إذ لا يحل لمسلم أن يعقد الصلح مع الكافر على أن يغرم له، باتفاق مذهب مالك، فمن فعل

ذلك؛ لا تجوز شهادته ولا إمامته.

وأما القسم الثاني: فهو أسوأ حالا وأقبح..

وأما الثالث؛ وهو من يعلمهم بأخبار المسلمين: فهذا أقبح الفرق الثلاثة، وأشبه حالا بالجاسوس الدال على عورات المسلمين.

وأما القسم الرابع؛ وهو المتردد إليهم، ويعرفهم بالطرق الموصلة إلى استتار المسلمين: فهذا بيس الفريق، وهو أقرب للكفر من الإيمان، لأن المحب للكافر والداعي بالعزة له والاستطالة على المسلمين؛ من علامة الكفر..)) انتهى ملخصا.

## حكم خذلان المجاهدين في أهلهم وأموالهم وأنفسهم

ثم إن صاحب الرباط ما كفاه ما كان يوجهه من المؤن والذخيرة لجيش الاحتلال من طنجة وغيرها لتقويته على إخواننا المسلمين، حتى جهز لهم جيشا عرمرما يشن عليهم الغارة من جهة، والعدو الكافر من جهة، مع أنه لا موجب لمحاربة الشاوية، حيث إنهم قاموا للذب عن بلادهم ونصرة دين آبائهم وأسلافهم. فكان ينبغي له أن يتنافس في إعانتهم، ويبدل القليل والكثير من جهده في نيل نصرتهم، ولكنه عكس، وما نظر إليهم قط بنظرة رضى، بل ما كان يسميهم إلا بالفساد والنهاب، ويغري عليهم من بجوارهم من القبائل لسبي ذراريهم وتشيت أموالهم.

وقد سأل السلطان المعظم سيدي محمد بن عبد الله العلوي علماء عصره أيام حصره على ثغر مليلية سنة ثمان وثمانين ومائة وألف، عما ظهر من بعض الترك من أن بعض المسلمين ممن شملتهم ولايتهم حضروا حصار امليلية، فلما رجعوا إليهم؛ أباحوا دماءهم، وروعوا أولياءهم، وتعاقدوا على أن يكون هذا جزاؤهم؟ فأجاب هلال المغرب أبو عبد الله التاودي ابن سودة<sup>(1)</sup> بما نصه: ((لا شك أن فعل ما ذكر من القتل والتنكيل بمن آوى إلى الله من المسلمين، وانحاز إلى طائفة المجاهدين؛ لا ينبغي أن يعد فاعله من أهل الدين، ولا أن يدخل في جملة المومنين؛ لما اقتضاه فعله هذا من رقة الديانة، وضعف الأمانة، وإهانتة ما عظم الله قدره، ورفع على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكره)).

((وجزاؤه هو: أن يوخذ فيقتل بعد أن يطاف به جزاء للسيئة بمثلها، وقصاصا من نفسه الخبيثة بسوء فعلها، ثم يرد إلى ربه، وهو أعلم بقصده ونيتة، فإن كان قتله لمن جاهد نصرة لأعداء الله وحمية لهم، ومحبة في دينهم؛ فهذا خلع من عنقه ربة

---

(1) هو: محمد بن الطالب بن علي، ابن سودة التاودي، المري الفاسي: فقيه المالكية في عصره، وشيخ الجماعة بفاس. له: شرح التحفة وشرح لامية الزقاق والفهرسة وغيرها، توفي سنة 1396هـ. [فهرس الفهارس (185/1)، الموسوعة (3466)، الأعلام (170/6)].

الإسلام، واستحق بأن يلحق بمن عبد الأوثان والأصنام، ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المائدة: 55]، وفي صحيح مسلم<sup>(1)</sup>: «حرمة نساء المجاهدين على القاعدين كحرمة أمهاتهم، وما من رجل من القاعدين يخلف رجلا من المجاهدين في أهله فيخونه فيهم؛ إلا وقف يوم القيامة فيأخذ من عمله ما شاء» اهـ، فما بالك بمن يخونه في نفسه؟! وفضل الجهاد وعظم موقعه من المعلوم ضرورة عند كل المسلمين... انتهى جوابه ملخصا.

وأجاب الشيخ أبو عبد الله محمد بن الحسن بناني<sup>(2)</sup> أيضا بقوله: ((إن الذي يفعل ذلك بالمسلمين لا شك في فسقه وظلمه وجوره، وأنه من أهل العظائم في الدين، وذوي الكبائر من المفسدين، يجب على كل من قدر عليه وتمكن أن يكف أذاه عن المسلمين)).

((فإن قلت: هل على هؤلاء المومنين المقتولين درك حيث توجهوا للجهاد بغير إذن واليهم؟)).

((قلت: لا درك عليهم في ذلك؛ حيث كان من ولاية الجور! قال ابن وهب: إن كان الإمام عدلا؛ لم يجز لأحد أن يبارز العدو أو يقاتله إلا بإذنه، وإن كان غير عدل؛ لم يلزم استيذانه في مبارزة ولا قتل)). انتهى ملخصا.

وأجاب سيدي علي بن هاشم العراقي بما نصه: ((إن قتل النفر الذين توجهوا إلى محل الجهاد لتكثير سواد المسلمين، والإعانة في قتل أعداء الله الكافرين، يعد من فاعله ردة؛ لأنه لا يصدر إلا ممن خلع من عنقه ربقة الدين، وأنه إنما قتلهم من أجل جهادهم، وقد صرح بذلك حيث نادى: هذا جزاؤهم وجزاء من يفعل مثل فعلهم. ولا يقتل مومنا مسلما لأجل الجهاد إلا كافر، فهو كمن قتله لأجل إيمانه؛

(1) صحيح مسلم (3/1508)، كتاب الإمارة، باب حرمة نساء المجاهدين وإثم من خانهم فيهن، ح: (1897).

(2) أبو عبد الله محمد بن الحسن بن مسعود بناني الفاسي، العلامة الكبير، صاحب التأليف العديدة، منها: حاشيته الشهيرة على شرح الزرقاني على المختصر، وحاشية على شرح المكودي، شرح متن السلم وغيرها، توفي سنة 1194هـ.

[سلوة الأنفاس (1/161)، الموسوعة (2418)، الأعلام (6/91)].



فقياسه عليه واضح ظاهر)).

((وحكمه: أنه يستتاب من فعله الذميمة، الذي يقصيه من دار النعيم، ويدنيه إلى دار الجحيم. فإن تاب: فيمكن منه أولياء المقتولين؛ ليقتلوه قصاصاً، وإن لم يتب: فيقتل حداً لكفره وقد خسر خسرانا مبيناً، ويحق عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا...﴾ [النساء: 93] الآية، فالسيف يحكم عليه على كل حال، فهذا هو الحق!)). اهـ.

فإذا كانت نصوص شرعنا المقدس تحكم على المولى عبد العزيز المخلوع بما ذكرنا؛ فكيف يسمى سلطاناً بعد، أو تلزم أحداً بيعته أو طاعته؟ لا. لا؛ ما أمر الله أن يطاع إلا أولوا الأمر منّا في قوله سبحانه: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]، وهو ليس من أولي الأمر ولا منّا...

أخرج مسلم في صحيحه<sup>(1)</sup> عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال: دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعنا، فكان فيما أخذ علينا: أن بايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، ولا ننازع الأمر أهله. قال: «إلا أن يكون كفر بواحا عندكم من الله فيه برهان».

قوله: «بواحا»: بالواو والراء، والأول أكثر، وهما بمعنى، يقال: باح بالشيء: إذا ظهر واشتهر، فالمعنى: إلا أن يكون كفراً ظاهراً مشتهراً. قاله الأبي في شرح مسلم<sup>(2)</sup>.

ونقل عن القاضي عياض<sup>(3)</sup> ما نصبه: ((لا خلاف أنه يجب على المسلمين عزل الإمام إذا فسق بكفر، وكذلك إذا ترك إقامة الصلاة، والدعاء إليها، أو غير شيئاً من

(1) صحيح مسلم (3/1469)، كتاب الإمامة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ح: (1709)، وقد رواه أيضاً البخاري في صحيحه (6/2588)، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم سترون بعدي أمورا تنكرونها، ح: (6647).

(2) إكمال الإكمال للأبي (5/180).

(3) انظر: إكمال المعلم لعياض (6/246).

(الشرع)). انتهى من الأبي<sup>(1)</sup>، ونقله ابن الشاط في حاشيته أيضا.

وأولوا الأمر في الآية المذكورة ليس منهم عبد العزيز قطعاً؛ لأن المراد في الآية: من وجبت طاعته من الأمراء والولاة. وهو قول أكثر السلف في الآية<sup>(2)</sup>، واستدل بعضهم<sup>(3)</sup> بما جاء من قبل الآية: ﴿وَإِذَا حَكَّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: 58].

وقد علمت أن صاحب الرباط ليس ممن تجب طاعته؛ لعدم توفر شيء من شروط الملك فيه، فإنه لم يصل إليه بالاستحقاق بل بالتغلب والاستبداد، وقيل المراد بأولي الأمر في الآية: العلماء. وقد علمت أنه ليس منهم. وقيل: هم أصحاب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم<sup>(4)</sup>.. فإذا؛ المولى عبد العزيز ليس بسلطان شرعي،

(1) إكمال الإكمال للأبي (180/5).

(2) قال ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسير الآية: "إذ كان معلوماً أنه لا طاعة واجبة لأحد غير الله أو رسوله أو إمام عادل، وكان الله قد أمر بقوله: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) بطاعة ذوي أمرنا، كان معلوماً أن الذين أمر بطاعتهم تعالى ذكره من ذوي أمرنا هم الأئمة ومن ولوه المسلمون دون غيرهم من الناس، وإن كان فرضا القبول من كل من أمر بترك معصية الله ودعا إلى طاعة الله، وأنه لا طاعة تجب لأحد فيما أمر ونهى فيما لم تقم حجة على وجوبه إلا للأئمة الذين ألزم الله عبادهم طاعتهم فيما أمروا به رعيته، مما هو مصلحة لعامة الرعية، فإن على من أمره بذلك طاعتهم، وكذلك في كل ما لم يكن لله معصية. وإذا كان ذلك كذلك، كان معلوماً بذلك صحة ما اخترنا من التأويل دون غيره" [جامع البيان (149/4)].

وقال العلامة أبو السعود: "أولي الأمر منكم؛ وهم أمراء الحق وولاة العدل، كالخلفاء الراشدين ومن يقتدى بهم من المهتدين، وأما أمراء الجور فبمعزل من استحقاق العطف على الله تعالى والرسول في وجوب الطاعة" [إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (193/2)].

(3) لعله يريد العلامة البيضاوي رحمه الله، فإنه قال في تفسيره للآية: "(أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ): يريد بهم أمراء المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده، ويندرج فيهم الخلفاء والقضاة وأمراء السرية، أمر الناس بطاعتهم بعدما أمرهم بالعدل تنبيهاً على أن وجوب طاعتهم ما داموا على الحق" [تفسير البيضاوي (205/1)].

(4) انظر: تفسير الطبري (149/4).

وخلعه ثابت لا مفند له.

فإذا طالع المطالع المنصف ما أوردنا من نصوص شرعنا المقدس، المتضمنة للحكم بتعين خلع بيعة عبد العزيز عن أعناق المسلمين، وإزالة رفعتة عن قلوب المومنين، فكيف يسوغ لأحد أن يسوء الظن بالسادات العلماء، بارك الله في جموعهم وحفظها من التشيت، وينسبهم - على سبيل التهمة - للإكراه فيما صدر منهم من الإفتاء بتعين خلعه، بل وإيقاعه بالفعل؟! فمعاذ الله أن يظن ذلك بهم ظان، أو يوشي به شيطان، فما عرف أحد منهم - والحمد لله - قط بالخروج عن جادة الشرع، ولا الاستهانة بشيء من الحرم الدينية في أصل ولا فرع. بل إلى الآن هم على ما عليه كانوا، وبالوصف الذي به دعوا وعرفوا..

ولا فيهم إلا من ندم واستغفر، وبذنبه أقر، مما صدر منه سابقا مما أكره عليه في الحقيقة وفي نفس الأمر، فمن ظن بهم الآن سوءا أو نسب إليهم شيئا يخالف ما أعلنوا به؛ فقد كذب وافتري، وضل ضلالا مبينا.

قال الله العظيم: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ مَتَّعْ قَلِيلٌ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النحل: 116 - 117]، وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ نَبَّهْلَ فَنَجْعَلْ لُغْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾ [آل عمران: 61]، وقال في الآية الأخرى: ﴿ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهَ فَلَنْ نَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴾ [النساء: 52].

فعلماء فاس هم الذين خلعوا صاحب الرباط وتقلدوا ذلك، ونبهوا العامة إلى ما يفعلون، وإلا؛ فما عسى العامي السوقي أن يصنع، وماله والتداخل في هذه المداخل؟! فبالعلماء يذهبون، وبهم يجيئون، وهم معولهم في بيوعاتهم وشرائهم، وأنكحتهم..

وقد صدق تخمين صاحب الصحيفة في قوله: ((والظاهر أن للعلماء في الدسياسة يدا.. إلخ)). وقد يصدق الكذوب...

وبالجملة: فما ألقى هذه الدسية الكاذبة والزعم الباطل؛ وهو: دعوى الإكراه في الخلع. إلا أشياء المخلوع يدلون بها بين الدول، وحاشا وكلا أن تكون لذلك حقيقة، أو يسند إلى عاخذ أو شاهد، فالكل يتبرأ من ذلك، ويحمي نفسه وسمعه

وبصره أن يكون عضو من أعضائه كارها لما وقع أو غير راض به.  
 بل الكل داع ومبتهل إلى الله سبحانه أن ينصر سلطاننا المعظم، وخاقاننا  
 المفخم، مولانا الإمام ظل الله في الأرض والأمان، سيدنا عبد الحفيظ الغازي ابن  
 الذي أنبته الله محبته في القلوب النبات الحسن؛ السلطان ابن السلطان: مولانا  
 الحسن، أيد الله بعزیز نصره وأوامره، وظفر عساكره، وأسعد موارده ومصادره، وخلد  
 مآثره ومفاخره، ووصل له مجد الدنيا بمجد الآخرة... آمين، لا أرضى بواحدة حتى  
 يقول جميع الناس: آمين..

سيسليك عما فات دولة مفضل  
 أوائله محمودة وأواخره  
 ثنى الله عطفه وألف شخصه  
 على البر مذ شدت عليه مآزره

وغير خفي عن المطالع المتأمل ما تضمنه هذا الرد من بيان خزعبلات تلك  
 الجريدة الطاغية؛ فإنها هولت، وأبرقت وأرعدت، بما تضمن ترهات وسفسطات،  
 ولاعجب؛ فقد تحقق المغاربة أجمع بخيانتها وسوء دسائسها وعظيم ضررها.  
 وليعلم مديرها أنه: ما كان يحمل الناس على التهافت على دفع الاشتراكات  
 فيها، والشوق إلى مطالعتها إلا الرغبة في الاطلاع على نوايا الإفرانساويين بهذه  
 البلاد. وإلا؛ فهم أغنياء عن نصائحها وتفوقاتها بما عندهم من صادق الذكر وحق  
 الكلام المنزل، ولذلك ما التفت الناس إلى ما هولت به في عددها الأخير، ولا  
 أنغصوا له رأسا، بل صار عندهم ضحكة ومسخرة؛ لعلمهم أن ذلك منها ضرب في  
 حديد بارد.

وليعلم أيضا: أن في هذا القطر العامر من يسمها بسهامه النافذة، ولكن يظن كثير  
 من ذوي الاقتدار على الكلام من الرجال العظام أن الإعراض عن ذلك أولى،  
 والشغل بغيره أحسن وأعلى، وأجلى وأغلى، على مذهب من كان ينهى عن لعن  
 إبليس مع أنه أعظم ضار للدين والدنيا، ويقول: تسيحة أو تهليلة أفضل عند خالق  
 البرايا من لعنه والازدراء به، فإنه ملعون، من رحمة الله مغبون.

فكذلك؛ ما اتخذنا ما عينا بكتابته في هذه الوريقات إلا فكاهة يتفكه بها

صغارنا، ومسرحة فكر يتسلى بها أواسطنا، وإلا؛ فالشغل عن ذلك كله أفيد وأحسن حالا، والاعتناء بالجليل من الأعمال المهمة أفضل دواما واستقبالا، مع أنا تنكبنا عبور واد السب والهجو الذي سلكه، ومررنا من بحر الصفح ولين الخطاب الذي ذهب وتركه، مع أن أهل المغرب هم الذين يقال: إن جل حديثهم سب ومهاجاة، وأهل التمدن العصري على عكس ذلك في المحاورات والمخاطبات..

ولكننا أقمنا له شاهدا على نفسه أنه ليس بناصح، ولا يريد سلوك النهج الناجح، فما للناصح وسبه من يتتبعه، أو يعيره بشيء فيفضحه؟ كيف والحق قد أصبنا، وميزان الاعتدال سلكنا فيما فعلنا؟!!

ولكني أقول متمثلا ما أجاب به بعض المغاربة بعض أهل مصر حين كتب إليه يسبه؛ ولعله كان مبعوثا من طرف جريدة المقطم أيضا: ((أما بعد؛ فإنك قد عرفتنا فهجوتنا، ولو عرفناك لأجنبناك!!)).

والله المسؤول أن يكفينا ما أهمنا من أمر دنيانا وآخرانا، ويسبل رداء العفو فيما جلبناه على أنفسنا من الأضرار، وخالطنا من الأشرار، والظن أنا لا نعدم - إن شاء الله - أحرار الأفكار، الذين يأخذون لنا الحق ممن لا ينصفنا في هذه الدار وتلك الدار..

قاله وكتبه الفقير المقصر: محمد عبد الحي ابن الشيخ عبد الكبير الكتاني الإدريسي، وفقه الله آمين. في جلستين؛ أولاهما: من بعد مغرب يوم الأربعاء رابع وعشري حجة، وثانيهما: من بعد ظهر يوم الخميس سادس وعشري حجة، ختام عام 1325. قائلا: سبحانك اللهم وبحمدك. أشهد أن لا إله إلا أنت. أستغفرك وأتوب إليك. عملت سوءا وظلمت نفسي؛ فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت.

والحمد لله رب العالمين

## التقاريف

الحمد لله؛ قد تلي هذا المؤلف الجليل على جميع أهل الطبقة الأولى من علماء فاس - حفظها الله من كل باس - في مجمع حافل بدار خليفة مولانا المبجل، الحلالحل الأجل، البطل القمقام، الشجاع المقدام، شريف النسبتين؛ مولاي عبد السلام الأمراني، فأثنى الكل واستحسن، وأطلق فيه للحق الراجح، وسلوك مؤلفه المنهج الواضح.

### تقريف أحمد بن عبد الواحد ابن المواز<sup>(1)</sup>

ولله در الفقيه العلامة، الكاتب الأول للجناب السلطاني، البارع في الصناعتين، والحائز للفضيلتين؛ أبي العباس سيدي أحمد بن عبد الواحد ابن المواز السليماني، حيث قال مرتجلا، وهو أحد من حضر ذلك المجلس الحافل:

أبى الدين إلا أن يؤيد ناصره	وتشرق من بعد الخفاء مظاهره
وينجز وعد الله فيه بعزة	يقوم بها من تستثير سرائره
ويحمي على رغم المكاييد ركنه	وتشرق من بعد اكتئاب بشائره
ويجبر من حنث عقائد صدقه	إلى جبر ما يخشى ويكسر كاسره

ففي الحشر قد يُنفى عن الحوض خائراً

قواعد نصر جدد الله حكمها	يقهقهه مرتدا ويجزيه قاهره
إمام بدا كالصبح والليل داهم	بمن نسخت رسم الفروق مآثره
إمام همّام للأمانة حافظ	فزاحت بأنوار الضياء ستائره
إمام تلافى عرش أسلافه وقد	بغيرة دين لا يرى من يغاييره

وصان الرعايا حيث صارت كأنها  
صريم بسوء الرعي تاهت نوافره

(1) أحمد بن عبد الواحد بن محمد المواز السليماني أبو العباس، أديب وفقيه مالكي، له: حجة المنذرين على تنطع المنكرين، ودفع الوسواس عن مخالفة الأنفاس، والنفائس الإبريزية، ورحلة إلى الأصقاع السوسية، وغيرها، توفي سنة 1341هـ [دليل مؤرخ المغرب (406)، الأعلام (165/1)].

فداركها لطفًا بهمة مخلص      ونجدة حام لا تُقل بواتره  
وعلم تجلى للهداية نجمه      وفضل تعم المخلصين مواطره  
وحلم تحوط المومنين ستوره      وباس تسوم المعتدين بوادره  
وصرخة مقدم إذا اضطرم الوغى

تحفف بنصر لا يزال يظاهره  
لسيدنا عبد الحفيظ خصائص  
إليه قلوب المسلمين توجهت      ووصف كمال ليس يحصيه شاكره  
فدانوا له واستصرخوه لدينهم      على رغبة قد قلدتهم أوامره

ولولاه ضاعوا واعتري الشعب ضائره  
وقاموا بأمر واجب كان كلهم      قد انطبقت قَدُما عليه ضمائره  
فلا يدعي إكراههم غير من له      دسائس تقرير جلتها مخابره  
كأن له جهلا بأسباب ما جرى      بلى فهو سماع لذاك وناظره  
فما زعمه إلا لإدراك غرة      تفك العرى، والله للدين ناصره  
ويكفيه في بسط الردود وشرح ما      جرى في الورى: هذا الكتاب وناثره  
"مفاكهة" قد عُجلت لمن ادعى      يكف بها غير العثار وسائره  
فله منها نبذة كان فيضها      من النور فيضا لا تحور مفاخره  
وفت بحقوق صدقت بدلائل      بها يُدحض العادي وتُنفى مناكره  
بذلك عبد الحي أحيى معالما      من الرشد لا يبقى بها من يجاوزه  
فما هو إلا كوكب يُهتدى به      وبحر من العرفان عز مُناظره  
ولا عجب في الدر يعلو نفاسة      فمن معدن الدر النفيس جواهره  
سلالة أخيار وصنو ولاية      وشبل كبير لا يرى من يكابره  
جزاه إله العرش خير جزائه      على نبذة العلم الذي طاب عاطره  
وأبقاه بدرا لا يحور كماله      وروضا أنيقا تستفاد أزاهره  
بجاء الذي نرجوا شفاعه حلمه

لدا الحشر إذ يستنفر الكل حاشره  
عليه صلاة الله تشمل آله      صلاة تُنجي الخلق مما نحاذره

تقريظ عبد الحفيظ بن الطاهر الفاسي<sup>(1)</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
وللفقيه العدل الأكمل، المرابط الأفضل؛ سيدي عبد الحفيظ بن محمد الطاهر  
الفهري نسبا، الفاسي دارا ولقبا، كان الله له ولوالديه... آمين.  
الحمد لله، أحمده وأستعينه وأستغفره، وأصلي وأسلم على نبيه أبي القاسم  
محمد بن عبد الله وعلى آله.

أما بعد؛ فيقول العبد المستغفر عبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفهري نسبا،  
الفاسي دارا ولقبا، كان الله له: إن من يعترف بالحق، ويرى الفضل لأهله، ويرى  
نفسه من التعصب الذميم الذي وصلنا بسببه إلى أقل درجات الانحطاط بين سائر  
أفراد العالم؛ هو الإنسان الكامل في الإنسانية، التي بها يمتاز عن سائر الحيوانات،  
ولا فاولئك: ﴿كَأَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا هُمْ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: 44].

الواجب على كل فرد فرد أن يجتهد فيما يعود نفعه في الدارين عليه وعلى أبناء  
ملته ووطنه، ويروض نفسه على الأعمال التي تكسبه شرفا بين أقرانه، وتبقي له بعد  
الموت ذكرا وأثرا. فإن من مات ولم يترك بعده أثرا يذكر به؛ كأنه لم يخرج إلى هذا  
العالم.

وقد مضى أئمة في أزمنة غابرة، وقرون متطاولة، خلد لهم التاريخ في بطون  
الدفاتر من المآثر في خدمة الملة والدين والوطن، والدفاع عن ذلك ما تهتز الأرواح  
وتنشرح الصدور عند سماع ذكره، فم ما ماتوا ولن يموتوا.

ولا زال - والله الحمد - في الزوايا خبايا، وفي الخبايا بقايا، وفي الخلف من  
ينهج على نهج السلف؛ يدافعون عن الحق، ويذبون عنه، ولا عليهم في المعاند.  
وكفى شاهدا على هذا: ما سطره حضرة الغيور المفضال، العالم المتبحر النظار؛

(1) عبد الحفيظ بن الطاهر بن عبد الحفيظ ابن الشيخ أبي المحاسن يوسف الفاسي الفهري،  
العلامة المؤرخ النسابة المسند الراوية القاضي، أحد العلماء الأعلام، له: معجم الشيوخ  
المسمى المدحش المطرب بأخبار من لقيت أو كاتبني بالمشرق والمغرب، والآيات البيئات  
في شرح وتخريج الأحاديث المسلسلات، والإسعاد لمراعاة الإسناد وغيرها، توفي  
رحمه الله سنة 1383هـ [سل النصال (1383)، والأعلام (279/3)].



مولانا السيد عبد الحي الكتاني الشهير، فإنه حمل على مدير جريدة "السعادة" بجيش جرار من الأدلة الصحيحة، والحجج القطيعة، وبين الأسباب الموجبة لمبايعة مولانا أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، سلطان العلماء وعالم السلاطين، محيي ما اندثر من آثار أسلافه الطاهرين، المجاهد في سبيل رب العالمين؛ أبي المعالي مولانا عبد الحفيظ الغازي، نصره الله، ونصر عساكره وجنوده، ورفع على ألوية أعدائه أعلامه وبنوده. والأسباب الموجبة لخلع مولاي عبد العزيز - تاب الله عليه - وعدم إكراه العلماء على ذلك، بيانا يبصره كل من ليس على قلبه غشاوة الحقد.

فأصبح الكل وأمسى واضحا وضوح الشمس في رابعة النهار، والقمر في ليلة أضحيان، وسقط به اعتراض من قصر في العلم باعه، وطال في الجهل وأدى العباد دراعه، وتخذ بطر الحق وغمص الناس سلما إلى ما يحبه ويرضاه، يولع لسانه مجادلا بغير علم ولا هدى، ولا كتاب مبين.

فإن كان مدير هذه الجريدة من دعاة المدنية والتمدن، وذوي الحرية والعدل، والإنصاف والشجاعة الأدبية كما يدعي؛ فحين يقف على هذا المرقوم العجيب، يكف عن هذه الخطة الشنعاء التي سود بها وجه جريدته أمام العالم أجمع، وإلا؛ فلا نرى هذا المحور الذي يدور حوله يلحقه إلا بالهمجية المحضنة، والتعاليم البربرية، لانسلاخه من حرية الفكر والضمير، والحق أحق أن يقال، وما ذا بعد الحق إلا الضلال؟

حرر في محرم الحرام فاتح عام 1326 هـ.

### تقريظ العباس التازي

وللفقيه العالم العلامة المفتي؛ أبي الفضل سيدي العباس التازي<sup>(1)</sup> ارتجالا حين

(1) هو: الفقيه الأديب أحمد بن العباس التازي، تلقى العلم عن جماعة من أعيان العلماء منهم: العلامة سيدي محمد بن عبد الرحمن العلوي قاضي فاس، والعلامة سيدي الحاج محمد بن المدني كنون، والحاج المهدي بن الطالب بن سودة، وسيدي محمد بن عبد الواحد بن سودة، وسيدي أحمد بناني، وسيدي أحمد المرينسي، وغيرهم. توفي رحمه الله يوم الجمعة 5 شوال عام 1337 هـ. [قدم الرسوخ فيما لي من الشيوخ للعلامة سكيرج (ت 22)، نيل المراد للحجوجي (59/1)].

تُلي عليه هذا المؤلف الناطق بالحق:

لعبد الحي فضل ليس يخفى      تضيء به الليالي المدلهمه  
يريد الحاسدون ليطفئوه      ويأبى الله إلا أن يتمه!

قد تم - بحمد الله - بتصحيح مؤلفه أطال الله بقاءه، تحت ظل أمير المؤمنين، وناصر الملة والدين؛ سيدنا ومولانا عبد الخفيظ الغازي ابن مولانا الحسن، اللهم أعنه وكن له حيث ما كان، بجاه سيد ولد عدنان. وذلك يوم الثلاثاء 15 محرم الحرام، عام 1326، بخط العبد الفقير، أحمد بن محمد الحضري، وطبع بمطبعة المعلم الأنمق: الحاج أحمد ابن الحاج الطيب الأزرق، حفظ الله طباعه... آمين.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فتوى في من هم أهل الحل والعقد

### تصدير

وقع السؤال عما كثر الخوض فيه هذه الأيام من العوام وأشباههم، وجرى على السنة الأجانب هنا وهناك، كأنه من الضروريات المقطوع بها؛ وهو: أن العلماء في القرويين هم الذين يختصون في الدين الإسلامي دون غيرهم من طبقات الأمة كالعلماء والزعماء والوجهاء... وباقي الطبقات؛ خلع السلاطين ونصبهم، وأن هذا العمل الجاري في المغرب من يوم كان للإسلام فيه دولة..

وبالغ في الدعوة لهذا الاختكار فئة من المدرسين أغلبهم في الابتداء؛ صرحوا بأنهم هم المختصون بذلك، وأن نصب الإمام أو خلعه من اختصاصهم وحدهم دون سواهم من طبقات الأمة في أي بلد كانوا، وحيثما وجدوا؛ في السهول والجبال، في الحضر والبر، والبدو والقرب... وهم الأمناء على الدين وحرسه.

ولما كانت هذه المسألة من الخطر بمكان؛ أردت أن نرجع فيها لأصول التشريع وأقوال أئمة الدين؛ لتظهر الحقائق، وتعرف كيف يلبسون للدين ما هو منه براء! فأقول والله المستعان وعليه التكلان:

### من تقوم به البيعة، ومن أهل الحل والعقد

إن هذه المسألة مبسطة بأوضح ما يكون في كتب الأئمة والفقهاء من القرن الثالث والرابع الهجري وما بعده؛ أي: من زمان الأشعري والباقلاني وإمام الحرمين والفخر الرازي، وابن عرفة وعضد الدين وسعد الدين... وغيرهم. وذلك في كتبهم المطبوعة والمخطوطة الموجودة في المكاتب بجميع أمصار المسلمين..

فمن ذلك: قال الإمام ناصر السنة أبوبكر بن الطيب الباقلاني في كتاب "التمهيد"

(طبع مصر): ((إنما يصير الإمام إماماً: بعقد من يعقد له الإمامة من أفاضل المسلمين الذين هم من أهل الحل والعقد والمؤمنين على هذا الشأن...)). انتهى بنصه.

فراه ينص على أن الإمامة تنعقد بأفضل المسلمين الذين هم من أهل الحل والعقد. وهكذا لم يبق دليل على أنه يجب أن يعقدها سائر الناس أو عدد منهم مخصوص لا يجوز عليه الزيادة والنقصان.

وقد قال الباقلاني في محل آخر: ((إذا حضر نفر من المسلمين؛ تمت البيعة)).

وفي الإرشاد لإمام الحرمين الجويني (ص 23. طبع الجزائر): ((اعلموا أنه لا يشترط في عقد الإمامة الإجماع؛ بل تنعقد الإمامة وإن لم تجمع الأمة على عقدها؛ فلم يثبت عدد محدود ولا حد محدود، والوجه: الحكم بأن الإمامة تنعقد بعقد واحد)). انتهى منه. هذه عبارته.

والبيعة لا تخص المدرسين بالقرويين الآن؛ بل أهل الحل والعقد؛ وهم: أهل هذا الشأن في الأمة، وكالزعماء الحقيقيين، والعمال، وسائر أرباب الحيشات؛ ومنهم: العلماء..

وقال الإمام عضد الدين في "المواقف" مع شرحها لسيد الجرجاني (ص 606، المطبوع بمصر عام 1260): ((ثبت الإمامة بالنص من الرسول ومن السابق، وتثبت ببيعة أهل الحل والعقد عند أهل السنة والجماعة، والمعتزلة، والصالحية من الزيدية.. ثم قال: وإذا ثبت حصول الإمامة بالاختيار والبيعة؛ فاعلم إذا لم يقم على ذلك دليل: الواحد والشخاص من أهل الحل والعقد كاف في ثبوت الإمامة!)).

وقال الإمام سعد الدين في "المقاصد" وشرحها (ص 281. طبع الآستانة عام 1305): ((إن الإمامة تثبت عند أكثر الخلق باختيار أهل الحل والعقد؛ وإن قلد)). من غير أن يشترط إجماعهم على ذلك، ولا عدد محدود. بل ينعقد بعقد واحد منهم!

وفي "المقاصد" قال: ((من صار إماماً بالقهر والغلبة؛ ينزل بأن يقهره آخر ويغلبه...)).

وفي شرح الكمال ابن أبي شريف على "المسايرة" لابن الهمام<sup>(1)</sup>: ((يثبت عقد الإمامة: إما باستخلاف الخليفة، وإما بيعة جماعة من العلماء المشهورين من أهل الرأي...)).<sup>(2)</sup> انتهى.

وعند الأشعري: ((يكفي واحد من العلماء المشهورين من أهل الرأي)). انتهى (ص 281. طبع بمصر عام 1319).

وفي نظم الإمام ابن زكري التلمساني لـ "المقاصد":

وتمت لواحد بعقد غيره وعهده يسير ذا السير  
على الشروط فيها المعبرة.... إلخ.

قال أبو العباس عالم فاس المنجور<sup>(3)</sup>: ((قوله: وتمت لواحد بعقد غيره. ظاهر لو كان ذلك الغير واحداً؛ وهو مذهب الشيخ والقاضي والإمام. أعني: أن الإمامة تنعقد لمن يصلح لها بعقد رجل واحد من أهل الحل والعقد؛ إن كان عالماً بالكتاب والسنة، موصوفاً بالعدالة والورع والتجربة.. والدليل على ذلك: إجماع أهل الاختيار على صحة إمامة عمر بعقد أبي بكر، ولم يعتبر فيه رضى علي!)).

ثم قال ابن زكري:

إن عاقدتها من وصفه المعبر العلم والعقل بشرط الذكر  
وقال المنجور: ((ذكر لأهل الحل والعقد - وهم: أهل الاختيار - ثلاث شروط: الذكورة، والعدالة والعلم الذي به يتوصل إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعبرة في الإمامة عند أهل السنة)).

قال المنجور: ((وكان ينبغي أن يزيد في الشروط: ما يؤدي إلى الاختيار، ومن

(1) في الأصل: ابن هشام، وهو خطأ، واسم الكتاب هو: "المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة"، وشرحه الكمال ابن أبي شريف الشافعي في ((المسامرة))، وكذا شرحه العلامة القاسم بن قطلوبغا الحنفي.

(2) المسامرة شرح المسايرة (ص: 270).

(3) هو: أحمد بن علي بن عبد الرحمن المنجور أبو العباس، علامة فاس ومسندها، الإمام المحقق، حافظ المغرب، كان أحفظ أهل زمانه وأعرفهم بالتاريخ وغيره، وكانت له معرفة برجال الحديث، له فهرس جليل، توفي رحمه الله سنة 995هـ [سلوة الأنفاس (60/3)، فهرس الفهارس (566/2)، الموسوعة (945)].

هو للإمامة أصلح، ويتدبير المصالح أقدر...)).

قال السعد: ((وتعتقد الإمامة بطرق: أحدها: بيعة أهل الحل والعقد من العلماء، والرؤساء، ووجده الناس يتيسر حضورهم من غير اشتراط عدد ولا اتفاق من سائر البلاد، بل لو تعلق بواحد مطاع؛ فكفت بيعته!)).

ونحوه للشيخ اللقاني في شرحه الكبير على جوهرته، وزاد قائلا: ((إن البيعة عقد يوجب أن لا يعقدونه كسائر العقود؛ وهذا مذهب الأشعري. بل حكى الإمام أبو المعالي عليه الإجماع...)). انتهى.

ونحو هذا للشيخ عبد القادر الفاسي في تأليفه في الإمامة<sup>(1)</sup>، وهو مطبوع بفاس. وآخر ما طبع بمصر من التفاسير: تفسير المراغي؛ وقد جاء فيه صحيفة 12 الجزء الخامس، على قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]. قال في تفسيرها: ((أولي الأمر: هم الأمراء والحكام والعلماء، ورؤساء الجند، وسائر الزعماء الذين يرجع إليهم الناس في الحاجات والمصالح العامة... فهؤلاء إذا اتفقوا على أمر أو حكم؛ وجب أن يطاعوا فيه. بشرط: أن يكونوا أمناء، وأن لا يخالفوا أمر الله، ولا سنة رسوله التي عرفت بالتواتر...)).

وقال في محل آخر: ((أولي الأمر: أهل الحل والعقد الذين تتفق بهم الأمة من العلماء، والرؤساء في الجيش والمصالح العامة؛ كالتجار والصناع والزراع، ورؤساء الأحزاب، والعمال ومديري الصحف ورؤساء تحريرها...)).

### الخلاصة

فيستخلص لنا من هذه النصوص:

أولاً: أن البيعة تنعقد ولو بواحد من العلماء والرؤساء المشهورين، من أهل التجارب الذين عاركوا الحياة والسياسة والحروب والحكم... فكيف إذا اجتمعت!!  
ثانياً: أن مبايعة الإمام بواسطة أهل العلم فقط لا نص عليه؛ لأن أهل العلم من

(1) وهو الرسالة الأولى.

أبعد الناس عن السياسة. قاله ابن خلدون في مقدمة تاريخه.

ثالثاً: نرى من نصوص الأئمة المتقدمين؛ كالباقلائي وإمام الحرمين وعصدي الدين، وسعد الدين وابن أبي شريف وابن زكري التلمساني، والمنجور واللقاني والشيخ عبد القادر الفاسي... وغيرهم؛ (أنهم) كلهم ينصون على أن الذين تنعقد بهم البيعة هم أهل الحل والعقد من سائر طبقات الأمة، أمرهم على هذا جار على أصول الشورى في الإسلام، والديمقراطية الحققة المقررة! هذا في عموم بلاد الإسلام...

### واقع بلاد المغرب

وأما في خصوص بلاد المغرب؛ فقد جرى العمل على هذا في مبايعة السلاطين بما فيهم الدولة العلوية، فقد كان العبيد وقواد الجيش (يشتركون في عملية البيعة)، وهذا يعرف من تتبع تاريخ الزياني وأكنسوس والناصري... وغيرهم.

بل قال الزياني في "الترجمان المعرب" حين كلامه على خدمة مولاي سليمان؛ قال: ((لما مات اليزيد اجتمعوا أهل الحل والعقد: أمراء العبيد وأعيان البربر الذين (هم) عصابة المغرب بنصبه)). يعني: أهل الحل والعقد بالعبيد والبربر.

وقد جاء في بيعة أهل فاس للسلطان مولاي سليمان؛ وهي مشبوة في صحيفة 130 من الجزء الرابع من "الاستقصاء" أنه: حضرها الصدر والأعيان، وأهل الوجاهة في هذا الزمان، وذووا الحل والعقد ومن إليهم القبول والرد من علماء أعلام وأصحاب الفتاوى والأحكام، وعظماء أشرف كرام، ورماء وولادة أمراء، ورؤساء أجناد، والمتقدمين في كل ناد، من عرب البدو والحضر، وجيوش العرب والبربر... وهذه البيعة بتاريخ عام 1206.

وقد ذكر في "الاستقصاء" ص 160 أن أهل فاس لما خلعوا المولى سليمان؛ كتبوا إلى قواد البربر يستنصرونهم، ويستقدمونهم للنظر في الخوض معهم فيمن يتولى أمر الناس، فقام الحسن بن حم واعزيز المطيري - كبير آيت إدراسن - في وجوه قومه، فاجتمعوا بأهل فاس وتفاوضوا في أمر البيعة، فوقع اختيارهم على المولى إبراهيم بن اليزيد؛ فاختروه لذلك، ثم قالوا: إن السلطان لا بد له من مال



ورجال! فتكفل ابن واعزيز بالرجال، وقال عنده من الخيل والرجال ما لم يغلب من قلة، وتكفل الحاج ابن جلون بالمال.. ٠

وحضر هذه البيعة شريف وازان ومولاي العربي الدرقاوي؛ وكان ابن الغازي الزموري من أخص أتباعه وهو رئيس البربر في ذلك الوقت، وعليه وعلى ابن واعزيز كانت تدور هذه الأمور، وحضرها أيضا أبوبكر أمهاوش، وكبير آيت أومالو... إلخ القصة.

فترى أهل فاس هرعوا إلى قواد البربر ورؤساء الزوايا؛ وهم كانوا يقودونهم.. ولما مات مولاي إبراهيم في تطوان، وبايعوا مولاي السعيد بن اليزيد؛ كتب البيعة خطيب القرويين سيدي المجذوب الفاسي؛ كان موافقا له ومشايعا له، فأحضروا القواد والشرفاء والأعيان، وأهل الزوايا؛ كالوازانين والريسونيين. وفي نصوص البيعة تسميتهم بالتفصيل بما لا يوجد في بيعة أخرى، وهي موجودة في "تاريخ تطوان" للأستاذ محمد داود التطواني.

ولما تكلم في "الاستقصاء" على بيعة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن ص 21 قال: ((قدمت عليه بيعة أهل الحضر من فاس ومكناس وجميع الجيش، وسائر أهل الحل والعقد من أعيان القبائل والبربر...)).

ولما ذكر بيعة أهل مراكش له قال: ((حضر عامل البلد، وقائد الجيش السوسي، وقواد الحوز من الرحامنة وغيرهم)). فالمدار عندهم على أهل الحل والعقد؛ وهم: أهل العصية والبصر بالأمر الخاص المتكلم به.

وفي بيعة السلطان مولاي الحسن وولده مولاي عبد العزيز وقع مثل ذلك، وبيعته محفوظة عندنا صورتها فتغرافيا.

ولما اختل أمر السلطان مولاي عبد العزيز آخر أمره؛ انتدب لخلعه بمراكش القائد المدني المزواري، والباشا الحاج التهامي المزواري؛ فجمع الناس من قضاة وأعيان وقواد، عامة وخاصة؛ وخلعوا الأول وبايعوا مولاي عبد الحفيظ، وكان من عقد الخلع والبيعة: قاضي مراكش سيدي محمد بن الطيب الفاسي...

وحين بلغ الخبر لمولاي عبد العزيز؛ جمع العلماء بالقصر السلطاني بفاس -

وكانوا إذ ذاك في كثرة - فمنهم القاضي سيدي محمد (بن رشيد) العراقي، و(عبد الرحمن) بن القرشي (الإمامي)، وسيدي حميد بناني، والسيد أحمد ابن الخياط... وأمثالهم من الموجودين كالسيد التهامي كنون والسيد المهدي الوازاني؛ فأفتوا بأن مولاي عبد الحفيظ باغية ثائر، تجب محاربته.

وبعد نحو خمسة أشهر؛ لما ثار أهل فاس، وكان شيخ الربيعة مولاي إدريس بن الوافي الإدريسي وجماعته جمعوا العلماء الذين أفتوا بمحاربة المولى عبد الحفيظ البارحة؛ فبايعوه غدا! وبذلك عمت بيعته البدو والحضر..

ولما أمضى عقد الحماية مع السفير رينو المولى عبد الحفيظ، وكان من فصولها التزام فرنسا بحماية العرش؛ ظن أن هذا الفصل ينفعه، ففعل ما بعد؛ فورط نفسه في أشياء منها: مذبحه فاس على يد العسكر. فجرت عليه القتال؛ فأخر وانتصب السلطان مولاي يوسف - رحمه الله - وهكذا؛ لم ينتفع السلطان عبد الحفيظ بالفصل الذي أملاه هو نفسه في عقد الحماية.. ثم لم ينفعه من الخلع!

ولما مات مولاي يوسف وأراد من أراد نصب سيدي محمد - السلطان الحالي - لم يستشر أحد، بل لما حضر الناس واجتمعوا؛ طلب منهم إمضاء البيعة من غير أن يعلم أحد منهم من الذي بايعوه! ولا زالت هذه البيعة مكتوبة بمداد ليس هو المداد الذي كتب به اسم المبايع، وكان في الوقت أيضا: الجنرال دومثانبران يمشي في القصر هو والمستشار مارك بين المدافع المنصوبة.

ولما سئل القاضي معروف الوزير الصدر عن ولي العهد؛ نصر ثم عزل بعد نحو شهرين (كذا؟؟؟).

وليس من المعقول ولا من المقرر في قاعدة الديمقراطية أن يغمط حق جماعة كبيرة يحضرها العلماء والقضاة ليمضوا ما استقر عليه الحال تحالف جماعة صغيرة العدد والحيثيات..

فأصبح من الواضح البين: أن القاعدة في المغرب وغيره، وأن الخلع والبيعة يحضرها العلماء والقضاة ليمضوا ما استقر عليه الحال في كل زمان وعصر من لدن مولاي إسماعيل إلى الآن!!

وقد عرفت - فيما سبق - بما جرى في زمن مولاي عبد الحفيظ وكيفية الإعفاءات عن العلماء أمام الأمر الواقع، وصورة هذه الواقعة موجودة بظلمها بالتصوير الشمسي... والله بصير بالعباد.

كتبه:

محمد عبد الحي الكتاني.

## الفهارس

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس أطراف الأحاديث والآثار النبوية.

فهرس الأعلام المذكورين في الكتاب.

فهرس الأشعار.

فهرس الكتب والمصنفات المذكورة في الكتاب.

فهرس الطوائف والجماعات والقبائل والمذاهب.

فهرس الأماكن والمواقع المذكورة في الكتاب.

مصادر ومراجع التحقيق.

فهرس المحتويات.



## فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
البقرة		
إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً	30	64
إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ	124	46
وَأَنْ تَعْقُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ	237	69
آل عمران		
ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ	61	126
النساء		
وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهَ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا	52	126
وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ	58	125
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ	59	-43 138
وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا	93	124
المائدة		
إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا	55	123

الآية	رقمها	الصفحة
الأعراف		
وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ	137	53
الأنفال		
وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	13	106
وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ	60	101
الرعد		
وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ لِمَنْ عُقِيَ الدَّارِ	42	86
النحل		
إِنَّ الَّذِينَ يَفْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ مَتَّعَ قَلِيلٌ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ	-116 117	126
الإسراء		
بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَلِ الدِّيَارِ	5	57
الكهف		
رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا	10	85
النور		
وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا	22	69
الفرقان		
كَأَلَّا نَعْمَ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا	44	131

الآية	رقمها	الصفحة
الزمر		
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ	9	103
الشورى		
وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ	39	68
الحجرات		
فَقَاتِلُوا آلَ لَيْسَ	9	-60 62
المجادلة		
أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ	22	83



## فهرس أطراف الأحاديث والآثار النبوية

69	ابني هذا سيد .....
61	إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار
41	إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الأخير منهما
72	إذا مررت ببلدة ليس فيها سلطان لا تدخلها
50	اسمع وأطع وإن كان عبدا
71	اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده ...
124	إلا أن يكون كفرا بواحا
111	ألا وكلكم راع ومسؤول عن رعيته
31	الأمراء في قريش
71	أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ...
87	أنا النبي لا كذب
31	إن أدركني أجلي وأبو عبيدة حي استخلفته .. (عمر بن الخطاب) <sup>1</sup>
47	إن كان خيرا رضيينا وإن كان بلاء صبرنا (ابن عمر)
51	إنكم سترون بعدي أثرة وأمورا تنكرونها.
53	إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر
52	إن من اقتراب الساعة أن يتمرس الرجل بدينه
29	الأئمة من قريش

(1) بين القوسين ( ) إشارة إلى أنه أثر لا حديث مرفوع .

64	الجهاد ماض منذ بعث الله نبيه
123	حرمة نساء المجاهدين على القاعدين
69	الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكا عضوضا
51	خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ...
50	الدين النصيحة
73	سيكون عليكم أمراء يفسدون
44	على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره
96	" فإذا تعوطي الحق لم يعرفه أحد ولم يقم لغضبه شيء حتى ينتصر له " (1)
30	قدموا قريشا ولا تقدموها
51	كان الأكابر من أصحاب رسول الله ينهون عن سب الأمراء ( أنس بن مالك )
51	لا أعلم أحدا تابع في هذا الأمر إلا كانت الفيصل بيني وبينه (ابن عمر)
24	لا تزال طائفة من أمتي قائمين على الحق ..
67	لا تعطه مالك
24	لا تقوم الساعة حتى يكون في أمتي اثنا عشر خليفة
56	لا تكون الأئمة إلا من قريش
36	لا يتابع هو ولا من بايعه ( عمر بن الخطاب )
116	لا يدخل الجنة صاحب مكس
29	لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة
62	لو دخلوا علي ما بهشت بقصبة ( أبو بكر الصحابي )
116	ليس على مسلم جزية

(1) ما بين " ' إشارة إلى أنه الحديث لم يورده المصنف بلفظه ، وإنما بمعناه .

59	ما أسفي على شيء إلا لتركي لقتال الفئة الباغية ( ابن عمر )
59	ما آسي على شيء كما آسي أني لم أقاتل الفئة الباغية ( ابن عمر )
23	من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ...
96	"من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد"
61	من قاتل تحت راية عمية يغضب لغضبه...
67	من قاتل دون ماله حتى قتل فهو شهيد
67	من قتل دون ماله فأفضل شهيد في الإسلام .
22	من مات وليس في عنقه بيعة ...
53	هلاك أمتي على يد غلمة من قريش
30	وتعلموا منها ولا تعلموها
30	الولاية في قريش ما أطاعوا الله واستقاموا

## فهرس الأعلام المذكورين في الكتاب

حرف الألف
إبراهيم عليه السلام (النبي): 46
إبراهيم بن الحسن ( السلطان ): 106
إبراهيم بن اليزيد: 139
إبراهيم النخعي: 59
أبريشة ( السفير ) : 90
الأبياري: 118
ابن الأشعث: 46
ابن أبي زيد: 27
ابن الأعرابي: 52
ابن أبي يحيى: 31
ابن بطلال: 60
ابن جلون ( الحاج ): 140
ابن حجر (العسقلاني): 31-43-45
ابن خلدون: 139
ابن رشد: 67
ابن زاكور: 90
ابن الزبير ( الصحابي): : 46-47
ابن زكري: 137-139
ابن سحنون: 56-67

ابن سيرين: 67
ابن الشاط: 125
ابن شعبان: 67-57
ابن الصيرفي: 115
ابن عبد البر: 59-51-50-46
ابن عبد الغفور: 114
ابن العربي: 70-68-60-57-56-50
ابن عرفة: 135-63-58-56-54-42-41-33-22
ابن عطية: 53
ابن عمر: 62-60-58-51-47
ابن عينة: 31
ابن الغازي الزموري: 140
ابن القاسم: 57-56
ابن الماجشون: 67
ابن محرز: 49
ابن المنير: 53
ابن الهمام: 137
ابن واعيز: 140
ابن وهب: 123
ابن يونس: 67-57
الأبهري: 57
أبو إسحاق الشاطبي: 72-27
أبو بكر أمهاوش: 140
أبو بكر بن مجاهد: 46
أبو بكر ( الصديق ) : 137-70-69-40-39-38-37-35-31

أبو بكر ( القاضي ) = الباقلاني
أبو بكر بن إدريس بن عبد الرحمان المنجرة: 112
أبو بكر بن زيان الإدريسي: 113
أبو بكرة ( الصحابي ) : 62
أبو الحسن الصغير: 56
أبو الحسن القاضي: 56
أبو حمارة: 90- 92- 104
أبو سعيد الخدري: 41
أبو العباس المقرئ: 114
أبو عبد الرحمان السلمي: 59
أبو عبد الله ابن البراء الأندلسي: 117
أبو عبد الله التاودي ابن سودة: 122
أبو عبيدة ( الصحابي ) : 32-35
أبو عمر ابن منظور: 116
أبو هريرة: 54
أبو الوليد الباجي: 117
أبو يزيد: 63
الأبي: 33-38-41-42-44-52-58-59-87-125
أحمد ( ابن حنبل ) : 31
أحمد ابن الخياط: 141
أحمد بن عبد الواحد بن المواز: 129
أحمد بن محمد المرنيسي: 112
إدريس بن الوافي الإدريسي: 141
أردشير: 91
الأزهري: 70

أسامة بن زيد: 32-59
إسماعيل الكبير: 63
الأسود بن يزيد: 59
الأشعري: 34-38-135-137
أصبغ: 67
إلياس ( عليه السلام ): 25
أكنسوس: 139
إمام الحرمين = الجويني
الأمدي: 44-54-87
أنس بن مالك: 71-72
حرف الباء
الباقلاني: 38-135-136-139
البخاري: 35-72
البرزلي: 66-67-114
البيهقي: 72
حرف التاء
التهامي كنون: 141
التهامي المزواري ( الباشا ) : 140
حرف الجيم
الجرجاني: 136
الجويني: 21-38-47-49-135-136-139
حرف الحاء
الحارث بن حصيرة: 72
الحارث بن مسكين: 57
الحجاج: 71-108

الحسن البصري: 53-71
الحسن بن حم: 139
الحسن بن علي: 60-61-69
الحسن بن محمد ( السلطان ) : 90-140
الحسين بن علي: 46-47-61-108
حلولو: 34
حميد بناني: 141
حرف الخاء
خالد بن الوليد: 102
الخضر: 25
حرف الدال
دومثانبران ( الجنرال ): 141
حرف الراء
الرازي: 135
الربيع بن خثيم: 59
الرشيد ( الملك العباسي ): 57
حرف الزاي
الزبير ( ابن العوام ): 61
الزبير بن عدي: 71
الزرقاني: 118
الزياني: 139
زيد بن حارثة: 32
زيد بن وهب: 72
حرف السين
السبكي: 29-44-47-72



السعد: 23-35-55-72-135-138-139
سعد بن مالك: 58-60
سعد الدين = السعد
السعيد بن اليزيد: 140
سفيان الثوري: 47
سليمان ( عليه السلام ) : 102
سليمان بن محمد بن عبد الله ( السلطان العلوي ) : 110-139
السنوسي: 110
سهل ( التستري ) : 73
حرف الشين
الشافعي: 31-47-48
الشريف العلمي المجذوب: 90
حرف الصاد
الصقلي: 56
حرف الطاء
الطبري: 62
طلحة ( الصحابي ) : 61
الطبي: 43-111
حرف العين
عبادة بن الصامت: 124
العباس بن أحمد بن التاودي ابن سودة: 113
العباس ابن كيران: 112
العباس التازي: 132
عبد الحفيظ بن الحسن ( السلطان العلوي ) : 85-89-127-132-133-140-
141

عبد الحفيظ بن الطاهر الفاسي: 121
عبد الرحمان بن القرشي: 141
عبد الرحمان بن محمد الفاسي: 45
عبد الرحمان بن مهدي: 47
عبد السلام بن بوزيد الأزمي ( أبو محمد ): 111
عبد العزيز بن الحسن ( السلطان العلوي ): 83-85-89-92-94-96-101-102-104-105-107-114-124-125-126-132-140
عبد الله بن رواحة: 32
عبد الله بن مسعود: 72
عبد الملك بن عبد الكبير المري الحسني: 112
عبد الواحد بن أحمد ابن سودة: 113
عبد الواحد ابن عاشر: 120
عثمان ( ابن عفان ): 38-44-59-60-61-69
العذري: 61
العراقي: 34
العربي بن الهاشمي الزرهوني: 112
العربي الدرقاوي: 140
العربي الفاسي: 120
عز الدين ابن عبد السلام: 63-64
العلقمي: 53-71
علي بن أبي طالب: 37-58-60-61-69-70-102-137
علي بن الصديق التوراني: 112
علي بن هاشم العراقي: 123
علي التسولي: 112
عمران بن حصين: 62

عمر بن الخطاب: 31-32-34-35-36-38-39-40-69-117-137
عمر بن عبد العزيز: 57-71
عمرو بن العاصي: 73
العوفي: 24
عياض: 31-35-41-42-46-50-57-70-116-124
عيسى الماواسي ( أبو مهدي ): 120
حرف الغين
الغزالي: 21-50
حرف الفاء
الفتني: 52
الفهري: 21
حرف القاف
القحطاني: 71
القرافي: 27-72
القرطبي: 64
حرف الكاف
الكمال ابن أبي شريف: 137-139
حرف اللام
اللقاني: 138-139
حرف الميم
مارك ( المستشار ): 141
المازري: 37-41
المأمون ( الملك العباسي ): 57
الماوردي: 47
مالك: 31-40-51-57-63-67

المجذوب الفاسي:140
محمد بن إبراهيم الدكالي ( أبو عبد الله ) :111
محمد بن أبي بكر بن عبد الكريم اليازغي :112( أبو عبد الله )
محمد بن أحمد السنوسي:31
محمد بن الحسن:123
محمد بن الحسن بناني ( أبو عبد الله ) :123
محمد بن حمدون ابن الحاج:112
محمد بن رشيد العراقي:141
محمد بن الطالب ابن سودة:113
محمد بن الطاهر العلوي:113
محمد بن الطيب الفاسي:140
محمد بن عبد الرحمان ( السلطان العلوي ):140
محمد بن عبد القادر الفاسي:120
محمد بن عبد الله بن محمد الشيخ :105
محمد بن عبد الله العلوي:122
محمد بن مسلمة:59-60
محمد بن المنكدر:47
محمد داوود التطواني:140
محمد علي ( حاكم مصر ) :93
محمد العياشي:120
المدني المزواري:140
المراغي :138
مسروق بن الأجدع :59
مسلم ( صاحب الصحيح ) :41-50-51-61-67-71-87-123-124
مسلم بن خالد الزنجي:31

معاذ بن جبل: 32
معاوية: 69
المعتمد بن عباد: 114-115
المنجور ( أبو العباس ) : 137-139
المهدي ( عليه السلام ) : 71
المهدي الوازاني : 141
حرف النون
الناصرى : 139
النوى : 48-49-50-68
حرف الهاء
الهروى : 52-70
حرف الياء
يحيى: 56
يزيد بن معاوية : 47-108
يوسف بن تاشفين : 114-115-117
يعقوب بن شيبه : 71
اليفرنى : 27-36-38-52

## فهرس الأشعار

قافية الباء		
94	كانت جوارك في لهو وفي لعب	عبد العزيز لقد ذكرتنا أمما
قافية الدال		
118	فعائد من تطيق له عنادا	أرى العنقاء تكبر أن تصادا
قافية الراء		
127	أوائله محمودة وأواخره	سيسليك عما فات دولة مفضل
129	وتشرق من بعد الخفاء مظاهره	أبى الدين إلا أن يؤيد ناصره
137	وعهده يسير ذا السير	وتمت لواحد بعقد غيره
137	العلم والعقل بشرط الذكر	إن عاقدها من وصفه المعتبر
قافية الغين		
98	بين وصيف وبغا	خليفة في قفص
قافية الفاء		
54	لك في سرح الظباء الهيف	أجمعوا أمرهم عليك فما با
قافية اللام		
88	عن الفضل في الإنسان سميته طفلا	إذا لم تكن مر السنين مترجما
قافية الميم		
118	إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه	الشعر صعب وطويل سلمه
133	تضيء به الليالي المدلهمة	لعبد الحي فضل ليس يخفى
قافية النون		
94	إلا لتوقظ أمة نعسانه	لاموا الفتاة وما سرت بطبولها

## فهرس الكتب والمصنفات المذكورة في الكتاب

الأحكام السلطانية: 47-48
الإحياء: 72
الإرشاد للجويني: 136
الاستقصاء: 139-140
إكمال إكمال المعلم: 87-124
تاريخ تطوان: 140
تأليف في الإمامة: 138
تبصرة ابن محرز: 49
الترجمان المعرب: 139
تفسير القرطبي: 64
تفسير المراغي: 138
تقويم " المؤيد ": 99
التمهيد للباقلاني: 135
التمهيد لابن عبد البر: 50
الجامع: 72
جريدة السعادة: 85
حاشية ابن الشاط: 125
حقوق الملل ومعاهدات الدول في الحرب: 119
الاستذكار: 46-111
الاستيعاب: 59
الاستغناء: 58

شرح البرهانية لليفرني: 36
شرح جمع الجوامع لحلولو: 34
شرح العقائد ( النسفية ) للسعد: 72-70-39
شرح القصيدة: 110
الشرح الكبير على الجوهرة: 138
شرح المسامرة: 137
شرح المقاصد للسعد: 136-51
شرح المواقف للإيجي: 45
شرح المواقف للجرجاني: 136
الشفاء: 116
صحيح البخاري: 51
صحيح مسلم: 124-67-51
غريب الحديث للهروي: 52
المبسوطة: 56
مجلة " العالمين ": 119
المدونة: 67
المعيار المعرب: 116
مقدمة ابن خلدون: 139
المنهاج شرح مسلم للنووي: 50
المنهج المنتخب المستحسن: 89
المواقف: 136-45
نزهة الحادي: 120
نظم المقاصد: 137
نوازل البرزلي: 114



## فهرس الطوائف والجماعات والقبائل والمذاهب

أتباع: 50-85-140
الأراذل: 27
أشياء: 86-95
أصحاب مالك: 67
الأطباء: 102
الأعيان: 139
الأقطاب: 25
الألمان: 119
الإمام: 24-25-37-39-41-43-47
الإمام الأعظم: 102
الإمامية: 22
الأمة: 102
الأمراء: 35-43-51
أمنائهم: 27
الأنبياء: 72
الأنصار: 31
أهل البدع والأهواء: 22
أهل الحديث: 60
أهل الحل والعقد: 27-37-38-70-136-137
أهل الدائرة: 25

أهل الرباط: 83
أهل السنة: 29
أهل الشام: 57
أهل العراق: 46-47
أهل فاس: 85
أهل المدينة: 46-47-51-56
الأولياء: 25
الأئمة: 22-24
أئمة الجور: 50
البربر: 140
بنو أمية: 43-46
بنو عامر: 120
البغاة: 60
بنو عبيد: 43-46
التابعون: 28-43-46
التجار: 106
الترك: 122
ثوار: 86
الجمهور: 32-47
الجنرال: 141
جوقة الطرب: 94
الجيش: 102
الخلفاء الراشدون: 22-51
الخليفة: 24-25-32-137

الخوارج: 47-69
رؤساء الزوايا: 140
الرعاع: 36-93
الرعية: 35-70-83-85-110
الريسونيين: 140
زنادقة: 85
سفير: 141
السلامة: 67
السلامين: 85
السلطان: 50-51-53-54-57-66-72-74-76-83-85-88-89-91-122
السلف: 51-59-86-99-131
السلف الصالح: 46
الشافعية: 48
الشجعان: 32
الشرفاء: 140
الشهود: 27
الصالحون: 73
الصبي: 29
الصحابة: 28-31-58-60
العامه: 85-126
العدول: 27
العساكر: 97
العلماء: 31-46-61-64-68-73-103-125-126-136
الغازين: 83

الغوغاء: 36
الفلايين: 90
الفقهاء: 117-111-46
فقهاء القيروان: 63
قريش: 56-35-32-31-30-29
القضاة: 141-140-227-27
القواد: 140
قياد الجيش: 139=102
اللاعبات: 94
الصوص: 66
المبتدعين: 22
المتلصصين: 66
المارقين: 86
المجاهدين: 123
المجتهد: 32
المحاربين: 67-41
محققي الفقهاء: 42
المرابطين: 115
المروانية: 71
المستشار: 141
المعتزلة: 48-47-22
المغنيات: 94
الملوك: 88-84
الموالي: 31

نصراني: 90-91
الوزانيين: 140
الوزراء: 31
الوزير: 95-96
الولاية: 27

## فهرس الأماكن والمواقع المذكورة في الكتاب

الأبراج: 89
الأحباس: 93
الأزقة: 93
أزمور: 101
الأساكل: 89
أغمات: 115
الأمصار: 72
الأندلس: 105
أيت أومالو: 140
باب القرويين: 90
باريس: 119
البرج الهائل بالرباط: 90
البساتين: 66
تطوان: 140
ثغر أزمور: 101
الثغور: 87-89-90-119
الجديدة: 101-104
الجزائر: 105
الحجاز: 47
حاحة: 101

الحرم الإدريسي: 84
الحرّة: 47
الحوز: 140
الخزائن: 107-83
الدار البيضاء: 119-114-107-103
دهلك: 58
الدور: 94
الرباط: 122-106-104-103-102-101-93-92-90 - 88-86-85-83-126-125-
الرحامنة: 140
الزوايا: 140
ستاسبورج: 119
السراغنة: 101
السقيفة: 31
سلا: 120
الشام: 94-57
الشاوية: 119
الشوارع: 93
صبانيا: 90
صنهاجة: 115
طنجة: 96-89
العراق: 47-46
الغروس: 66
فاس: 141-140-112-110-107-105-103-94-92-89-85

فرنسا: 141
القصور: 94
القيروان: 63
لمتونة: 115
المدارس: 94
المدينة: 46-47
مراكش: 101-105-140
المسجد الجامع: 117
مصر: 94
مكناس: 112-140
مليلية: 102
وجدة: 103-107-114
وزان: 140



## مراجع ومصادر التحقيق

القرآن القرآن الكريم

حرف الألف

هـ- الأبشيهي : محمد بن أحمد أبي الفتح شهاب الدين ( 850 هـ/1446م):

○ المستطرف في كل فن مستظرف (جزءان) .

تحقيق مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية - بيروت .

ط: الثانية، 1986م.

هـ- الأبي : محمد بن خلف الوشتاتي ( أبو عبد الله ) ( 828 هـ/1425م):

○ إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ( 7 أجزاء ) .

دار الكتب العلمية - بيروت .

هـ- ابن الأثير : المبارك بن محمد الجزري أبو السعادات ( 606 هـ/1210م):

○ النهاية في غريب الحديث والأثر ( 5 أجزاء ) .

تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار الكتب العلمية - بيروت .

1399 هـ/1979م.

هـ- الإيجي : عبد الرحمان بن محمد البكري عضد الدين ( أبو عبد الله )

( 856 هـ/1036م):

○ المواقف ( 3 أجزاء ) .

دار الجيل - بيروت .

تحقيق عبد الرحمان عميرة ، الطبعة الأولى ، 1997 م.

حرف الباء

هـ- الباقلاني : محمد بن الطيب بن جعفر أبو بكر ( 403 هـ/1012م ) :

- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (جزء) .  
تحقيق عماد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.  
ط: الأولى ، 1407هـ - 1987م.
- ك- البخاري : محمد بن إسماعيل ( أبو عبد الله ) ( 256 هـ / 869 م ) :  
○ الجامع الصحيح ( 6 أجزاء ) .  
تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت .  
ط: الثالثة ، 1407هـ - 1987م.
- ك- ابن بطلال : علي بن خلف بن أحمد ، أبو القاسم ( 454 هـ / 1062 م )  
○ شرح البخاري ( 10 أجزاء )  
تحقيق : أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد- الرياض.  
ط: الثانية، 1423هـ - 2003م.
- ك- البغدادي : عبد القاهر بن طاهر بن محمد، أبو منصور ( 429 هـ / 1038 م )  
○ الفرق بين الفرق (جزء) .  
دار الآفاق الجديدة- بيروت .  
ط: ثانية، 1977م.
- ك- البيضاوي : عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي أبو سعيد ( 691 هـ / 1066 م )  
○ أنوار التنزيل وأسرار التأويل (جزءان) .  
دار الكتب العلمية- بيروت .  
ط: أولى ، 1999م.
- ك- البيهقي : أحمد بن الحسين ، أبو بكر ( 458 هـ / 1066 م )  
○ السنن الكبرى ( 10 أجزاء )  
تحقيق : محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة .  
ط: أولى ، 1414 هـ - 1994م.
- شعب الإيمان ( 7 أجزاء )  
تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.

الطبعة الأولى ، 1410هـ.

هـ- الترمذي: محمد بن عيسى ( أبو عيسى ) ( 279 هـ/892م )  
○ السنن ( 5 أجزاء ).

تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت.  
○ الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية ( جزء واحد).  
تحقيق : سيد الجميلي ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.  
الطبعة الأولى ، 1412 هـ .

هـ- التفتازاني: مسعود بن عمر سعد الدين ( 792 هـ/892م )  
○ شرح المقاصد ( 5 أجزاء ).

تحقيق : عبد الرحمان عميرة، عالم الكتب - بيروت.  
الطبعة الأولى، 1989م.

○ شرح العقائد النسفية ( 5 أجزاء ).  
تحقيق : أحمد السقا، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.  
1408هـ/1988م.

هـ- الثعالبي : عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري أبو منصور  
(429هـ/1038م).

○ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (جزء)  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة.  
الطبعة الأولى، 1965م.

○ فقه اللغة وسر العربية (جزء)  
مكتبة لبنان - ناشرون.

الطبعة الأولى، 1997م.

### حرف الجيم

ج- الجويني : عبد الملك بن عبد الله أبو المعالي (478هـ/1085م).

○ الإرشاد إلى قواطع الدلة في أصول الاعتقاد ( 4 أجزاء )

تحقيق : زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية - بيروت.

○ غياث الأمم في التياث الظلم ( 4 أجزاء )

تحقيق : مصطفى حلمي وفؤاد علبد المنعم ، دار الدعوة - الاسكندرية.

الطبعة الأولى ، 1400هـ.

### حرف الحاء

ج- الحاكم: محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري (405هـ/1014م).

○ المستدرک علی الصحیحین ( 4 أجزاء )

تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت

الطبعة الأولى ، 1411 هـ / 1990 م .

ج- ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي (354هـ/965م)

○ الصحيح (بترتيب ابن بلبان) ( 18 جزء ) .

تحقيق : شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت.

ط: الثانية ، 1414 هـ - 1993م.

ج- ابن حجر : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل ( 852هـ/1448م )

○ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ( 13 جزء )

تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ومحي الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت.

ط : 1379 هـ .

ج- حجي : محمد

○ موسوعة علماء المغرب ( 10 أجزاء )

دار الغرب الإسلامي - بيروت.

1417هـ/1996م.

هـ- ابن حزم : علي بن سعيد بن حزم الظاهري ( 456هـ/1547م )

○ الفصل في الملل والأهواء والنحل ( 5 أجزاء )

مكتبة الخانجي - القاهرة.

○ مراتب الإجماع ( جزء )

دار الكتب العلمية - بيروت.

الطبعة الأولى .

هـ- الخطاب : محمد بن محمد بن عبد الرحمان الرعيني ( 954هـ/1547م )

○ مواهب الجليل شرح مختصر خليل ( 8 أجزاء )

تحقيق زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية - بيروت.

الطبعة الأولى ، 1995م .

هـ- ابن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله (241هـ/855م)

○ المسند ( 6 أجزاء )

مؤسسة قرطبة - القاهرة .

هـ- ابن خلدون : عبد الرحمان بن محمد الإشيلي الخضرمي، ولي الدين

(808هـ/1405م)

○ المقدمة ، (جزء)

دار الأرقم - بيروت .

ط: الأولى.

#### حرف الدال

هـ- أبو داود : سليمان بن الأشعث السجستاني ( 275 هـ/888م ).

○ السنن ( 4 أجزاء ).

تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر .

✍- الرازي : محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين أبو عبد الله (606هـ/1210م)

○ التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب (17 جزء).

دار الكتب العلمية - بيروت .

ط: الأولى، 2000م.

✍- ابن رشد الجد : محمد بن أحمد ( أبو الوليد ) ( 520 هـ / 1126 م )

○ البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل ( 20 جزء )

تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

الطبعة الثانية، 1408هـ/1988م.

#### حرف الزاي

✍- الزبيدي: محمد بن محمد اليميني المرتضى أبو الفيض (1205هـ/1791م) .

○ إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين ( 10 أجزاء )

دار إحياء التراث العربي - بيروت.

○ تاج العروس من جواهر القاموس ( 40 جزء )

دار مكتبة الحياة - بيروت.

✍- الزركشي: محمد بن بهادر بن عبد الله المصري (794هـ/1392م) .

○ المنثور في القواعد ( 3 أجزاء ).

تحقيق تيسير فائق وعبد الستار أبي غدة ، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -

الكويت.

الطبعة الأولى، 1402هـ/1982م.

✍- الزركلي: خير الدين .

- الأعلام ( 10 أجزاء ) .  
 دار العلم للملايين - بيروت .  
 الطبعة الخامسة ، 1980 م .  
 ✎ - الزمخشري: محمود بن عمر أبو القاسم (638هـ/1241م) :  
 ○ المستقصى في أمثال العرب (جزءان).  
 دار الكتب العلمية - بيروت .  
 الطبعة الثانية ، 1987م .

#### ✎ - أبو السعود : أحمد بن محمد العمادي الرومي (982هـ/1574م)

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ( 9 أجزاء )  
 دار إحياء التراث العربي - بيروت .  
 ✎ - السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين أبو الفضل  
 (911هـ/1505م)  
 ○ الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية ( 8 أجزاء )  
 دار الكتب العلمية - بيروت .  
 الطبعة الأولى ، 1403هـ/1983م .  
 ○ تاريخ الخلفاء (جزء)  
 تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ؛ مطبعة السعادة - مصر .  
 الطبعة الأولى ، 1371هـ/1952م .

#### ✎ - ابن أبي شريف : محمد بن محمد بن أبي بكر ، كمال الدين (905هـ/1000م)

- المسامرة شرح المسامرة في العقائد المنجية في الآخرة ( جزء واحد )  
 دار الكتب العلمية - بيروت .

الطبعة الأولى ، 1423هـ/2002م.

### حرف الطاء

هـ- الصاوي: صلاح.

○ الوجيز في فقه الخلافة ( جزء )

دار الإعلام الدولي.

### حرف الطاء

هـ- الطبري: محمد بن جرير، أبو جعفر ( 310هـ / 923م )

○ جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( 24 جزءا )

تحقيق: أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة- بيروت.

ط: الأولى ، 1420 هـ/2000 م.

### حرف العين

هـ- ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي

( 1393 هـ/1973م )

○ التحرير والتنوير ( 30 جزءا )

الدار التونسية للنشر.

هـ- ابن عبد البر: يوسف بن عبد البر النمري ( أبو عمر ) ( 463 هـ/1070م )

○ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ( جزء واحد )

تحقيق : علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت.

ط: الأولى، 1412هـ.

○ الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ( 8 أجزاء )

تحقيق : سالم محمد عطا ، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت.

ط: الأولى ، 1421 هـ / 2000م.



- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ( 22 جزءاً )  
نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ، 1387هـ.
- ✍ ابن عبد السلام: عبد العزيز بن عبد السلام، أبو محمد (660هـ/1262م)  
○ قواعد الأحكام في مصالح الأنام ( أجزاء )  
تحقيق: نزيه حماد وعثمان ضميرية، دار القلم - دمشق.  
ط: الأولى، 1421هـ/2000م.
- ✍ ابن العربي: محمد بن عبد الله ( أبو بكر ) ( 543هـ/1148م )  
○ أحكام القرآن ( 4 مجلدات )  
تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.  
الطبعة الأولى.
- ✍ عطوان: حسين  
○ الفقهاء والخلافة في العصر الأموي ( جزء )  
دار الجيل العلمية - بيروت.  
الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م
- ✍ ابن عطية: عبد الحق بن غالب ، أبو محمد (541هـ/1147م)  
○ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ( 5 أجزاء )  
تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية - بيروت.  
الطبعة الأولى 1413هـ - 1993م
- ✍ عياض: عياض بن موسى اليحصبي، أبو الفضل ( 544هـ/1149م )  
○ إكمال المعلم في شرح مسلم ( 8 أجزاء )  
تحقيق يحيى اسماعيل دار الوفاء - القاهرة.  
ط: الأولى، 1419 هـ - 1998م.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ( أجزاء )  
دار الفكر - بيروت.  
ط: الأولى، 1409 هـ - 1988 م.

## حرف العين

- ✍ - الغزالي: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، حجة الإسلام أبو حامد (505هـ/1111م).
- إحياء علوم الدين ( 4 أجزاء )  
دار المعرفة، بيروت.
- الاقتصاد في الاعتقاد  
دار الكتب العلمية - بيروت .  
الطبعة الأولى ، 1998م.
- مجموعة رسائل الإمام الغزالي  
جمع وتحقيق: إبراهيم أمين محمد ، المكتبة التوفيقية - القاهرة.
- ✍ - الغماري: عبد العزيز بن محمد بن الصديق ( 1418هـ / 1997م )
- إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة في نظم المتناثر على الأزهار  
المتناثرة ( جزء )  
مطبعة دار التأليف.

## حرف الفاء

- ✍ - ابن فرحون: إبراهيم بن علي، برهان الدين أبو الوفاء (799هـ/1319م)
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ( 2 أجزاء )  
تحقيق مأمون الجنان، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ط: الأولى.

## حرف الطاء

- ✍ - القرافي: أحمد بن إدريس، شهاب الدين أبو العباس (684هـ/1285م)
- أنوار البروق في أنواع الفروق ( 4 مجلدات )  
دار الكتب العلمية، 1412هـ/1998م.

- الذخيرة في فروع المالكية (13 جزءاً) دار الكتب العلمية - بيروت.  
ط: الأولى، 1415هـ/ 2001م.
- ك- القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، أبو عبد الله (671هـ/ 1273م)  
○ الجامع لأحكام القرآن (20 جزءاً).  
دار إحياء التراث العربي - بيروت.  
ط: الثانية، 1405 هـ / 1985 م.
- ك- القلقشندي: أحمد بن علي بن أحمد المصري أبو العباس (821هـ/ 1418م)  
○ مآثر الإنافة في معالم الخلافة (3 أجزاء).  
تحقيق عبد الستار فراج، عالم الكتب - بيروت.  
ط: الثانية، 1997 م.
- ك- القيرواني: عبد الله بن عبد الرحمان، أبو محمد (386هـ)  
○ النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات (15 جزءاً)  
تحقيق محمد الأمين بوخبزة، دار الغرب الإسلامي - بيروت.  
ط: الأولى، 1413هـ/ 1999م.

### خبر الكتب

- ك- الكتاني: جعفر بن إدريس بن الطائع الإدريسي (أبو المواهب)  
(1323هـ/ 1905م):  
○ الشرب المحتضر والسر المنتظر من معين أهل القرن الثالث عشر (جزء واحد).  
تحقيق: محمد حمزة الكتاني، دار الكتب العلمية - بيروت.  
الطبعة الأولى، 1425هـ.
- ك- الكتاني: محمد بن جعفر الإدريسي (أبو عبد الله) (1345هـ/ 1927م):  
○ سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بمدينة فاس  
تحقيق: محمد حمزة الكتاني وآخرون، دار الثقافة - بيروت.

- نظم المتناثر من الحديث المتواتر ( جزء )  
دار الكتب العلمية - بيروت.  
الطبعة الأولى ، 1987م.
- ✍ - الكتاني : عبد الحي بن عبد الكبير الإدريسي ( أبو الإقبال )  
( 1382هـ / 1962م ) :
- فهرس الفهارس والأثبت ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات  
تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب - بيروت.  
1982م.
- التراتيب الإدارية ( 4 أجزاء )  
تحقيق : عبد الله الخالدي ، دار الكتب العلمية - بيروت.

### حرف الميم

- ✍ - ابن ماجه: محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ( أبو عبد الله ) ( 273هـ / 886م )  
○ السنن ( جزءان ).
- تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر - بيروت.
- ✍ - المازري: محمد بن علي بن عمر التميمي ، أبو عبد الله ( 536هـ / 1142م ).
- المعلم بفوائد مسلم (جزءان ).
- تحقيق محمد الشاذلي النيفر ، بيت الحكمة-تونس.  
الطبعة الثانية، 1987م.
- ✍ - مالك: مالك بن أنس ، أبو عامر ( 179هـ / 759م ).
- الموطأ (جزءان).
- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- ✍ - الماوردي: علي بن محمد حبيب ، أبو الحسن ( 450هـ / 1058م )
- الأحكام السلطانية ( جزء واحد )  
دار الكتب العلمية - بيروت .

الطبعة الأولى، 2000م.

كـ - مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري (261هـ/875م)

○ الصحيح (5 أجزاء)

تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

كـ - المقرئ: أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (شهاب الدين أبو العباس )

( 1041 هـ / 1631م )

○ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ( 8 أجزاء ).

تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت.

كـ - المناوي: عبد الرؤوف بن تاج الدين بن علي الحدادي ( 1031 هـ / 1622م )

○ فيض القدير شرح الجامع الصغير ( 6 أجزاء ).

المكتبة التجارية الكبرى - مصر.

الأولى، 1356هـ.

#### حرف العين

كـ - النسائي : أحمد بن شعيب ، أبو عبد الرحمان ( 303 هـ / 915م )

○ المجتبى من السنن ( 8 أجزاء ).

تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

الطبعة الثانية ، 1406 هـ / 1986م.

كـ - أبو نعيم : أحمد بن عبد الله الأصبهاني ( 430 هـ / 1038م )

○ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي - بيروت.

الطبعة الرابعة ، 1405 هـ / 1985م.

○ فضيلة العادلين من الولاة ومن أنعم النظر في حال العمال والسعاة (جزء )

تحقيق : مشهور بن حسن ، دار الوطن - الرياض.

ط: الأولى ، 1418 هـ .

كـ - النووي: يحيى بن شرف ( محي الدين أبو زكريا ) ( 676 هـ / 1278م ).

○ روضة الطالبين وعمدة المفتين ( 10 أجزاء )

دار الفكر - بيروت.

ط 1415 هـ / 1995 م.

○ المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج ( 18 جزء )

دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الطبعة الثانية ، 1392 هـ / 1972 م.

### حرف الهاء

هـ - الهيثمي : أحمد بن محمد بن محمد ابن حجر أبو العباس ( 974 هـ / 1566 م )

○ الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلالة والزندقة ( جزءان ).

تحقيق: عبد الرحمان التركي وكامل الخراط ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

الطبعة الأولى ، 1418 هـ / 1997 م.

### حرف الواو

هـ - ابن الوزير: محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني ( 840 هـ / 1436 م )

○ العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ( 9 أجزاء ).

تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

الثالثة ، 1415 هـ / 1994 م.

هـ - الونشريسي: أحمد بن يحيى ( أبو العباس ) ( 914 هـ / 1508 م )

○ المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب

( 12 جزء ).

طبع بإشراف د. محمد حجي ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب،

1401 هـ.

هـ- أبو يعلى : أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (307هـ/919م)

○ المسند ( 13 جزءا)

تحقيق : حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق.

الطبعة الأولى ، 1404 هـ - 1984 م.

هـ- أبو يعلى : محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (458هـ/1066م)

○ الأحكام السلطانية ( 13 جزءا)

تحقيق : محمد الفقي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة.

الطبعة الثانية ، 1386 هـ.

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	مقدمة التحقيق
9	الرسالة الأولى: رسالة في الخلافة العظمى وشروط من يتقلدها
11	ترجمة المصنف
17	صورة الصفحة الأولى من المخطوط
18	صورة الصفحة الثانية من المخطوط
19	صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط
21	النص محققا
21	فصل في حقيقة الإمامة وحكمها
21	مباحث الإمامة ليست من العقيدة
23	حقيقة الإمامة ، والفرق بينها وبين الخلافة
25	حكم الإمامة ونصب الإمام
27	نصب الأئمة عند تعذر المستوفي الشروط
29	فصل في شروط الإمامة
33	حكم نصب الإمام غير المستوفي شروط الإمامة
34	نصب المفضل مع فقد الفاضل أو وجوده
35	العبارة في التقديم الأصلح لا الأفضل
35	شرط انعقاد بيعة القاصر، وحكم بيعة العاجز
36	شروط أهل الحل والعقد
37	فصل في طرق انعقاد البيعة



37	الطريق الأولى: بيعة أهل الحل والعقد
38	العدد الذي تتعقد به البيعة
38	اشتراط حصول شاهدين على عقد البيعة
39	الطريق الثانية: الاستخلاف
40	الطريق الثالثة: القهر والاستيلاء
41	فصل : لا يجوز نصب إمامين
41	متى يسوغ عقد البيعة لإمامين في وقت واحد
42	حكم عقد البيعة لإمامين في بلدين في وقت واحد
43	فصل في وجوب طاعة الإمام
44	فصل: في حكم عزله
44	حكم عزل الإمام نفسه بنفسه، ومتى تعزله الأمة
45	العزل بالكفر والردة
45	العزل بالبدعة والفسق
52	معنى ترك الصلاة الذي يوجب خلع الإمام
54	حكم الخارج على الإمام
56	فصل: في حكم المدافعة عنه والقتال عليه
56	لا يقاتل إلا مع الإمام العدل
58	أصناف الأئمة من حيث نصرتهم والمدافعة عنهم
58	وجه تخلف بعض الصحابة عن المدافعة عن الإمام العدل
59	المدافعة عن الإمام العدل من فروض الكفاية
61	مذاهب السلف في الدخول في الفتنة
63	حكم نصره الإمام الخارج الذي جهل حال عدالته
65	لا إنكار في المختلف فيه، واستحباب الخروج من الخلاف
66	حكم اللصوص الذين يفسدون في الأرض
67	جهاد المحاربين أفضل من جهاد الكفار

68	حكم المدافعة عن الحريم والنفس والمال
69	تكميل فيما يتعلق بحديث الخلافة بعد ثلاثون سنة وما قيل في السلطان
70	الفرق بين الخلافة والملك
70	الخلافة الكاملة
72	فضل السلطان
77	الرسالة الثانية: مفاكهة ذوي النبل والإجادة ؛ حضرة مدير جريدة السعادة
79	ترجمة المصنف رحمه الله تعالى
83	النص محققا
83	المقدمة
85	سبب تأليف هذه الرسالة
87	شروط الإمامة
88	شرح الشروط وبيان نواقضها
88	1- الاجتهاد
89	2- البصيرة بأمر الحرب
90	3- قوة النفس
92	4- العدالة والثقة والورع
99	رد على مجموع ما ذكرته الصحيفة
110	فتاوى علماء الإسلام في وجوب خلع من هذا حاله
114	الاستعانة بغير المسلمين على المسلمين ردة وكفر
116	تبدیل معالم الشرع كفر بالإجماع
122	حكم خذلان المجاهدين في أهلهم وأموالهم وأنفسهم
129	التقاريز
129	تقريظ أحمد بن عبد الواحد ابن المواز

131	تقريظ عبد الحفيظ بن الطاهر الفاسي
132	تقريظ العباس التازي
135	فتوى في أن البيعة وخلع الحاكم يشترط لها حضور كافة فعاليات المجتمع
135	تصدير
135	من تقوم به البيعة ، ومن أهل الحل والعقد
138	الخلاصة
139	واقع بلاد المغرب
143	الفهارس
145	فهرس الآيات القرآنية
148	فهرس أطراف الأحاديث والآثار النبوية
151	فهرس الأعلام
161	فهرس الأشعار
162	فهرس الكتب والمصنفات المذكورة في الكتاب
164	فهرس الطوائف والجماعات والقبائل والمذاهب
169	فهرس الأماكن والمواقع المذكورة في الكتاب
172	مصادر ومراجع التحقيق
187	فهرس المحتويات



# RISĀLATĀN FĪ AL-ʿIMĀMAH AL-ʿUẒMĀ

by

Šayḥ al-ʿIslām ʿAbdul-Qādir al-Fāsi

and

Imām ʿAbdul-Ḥayy ben ʿAbdul-Kabīr al-Kattāni

*Edited by*

Hišām ben Muḥammad Ḥayjar al-Ḥasani



# رسالة الثابت في الإمامة العظمى

يعتبر موضوع ((الإمامة العظمى)) من جملة المواضيع التي أخذت حيزاً مهماً وكبيراً في تراثنا الفكري الإسلامي، ولأهميته فقد تجاذبته مباحث أهل الكلام وتفرعات علماء الفقه. وهكذا فقلما تجد كتاباً من كتب العقائد وعلماء الكلام يخلو من حديث عن هذا الأصل، باعتباره أضحى معلماً من معالم التمايز بين فكر ((أهل السنة والجماعة)) ومخالفهم من أهل الملل والنحل المخالفة لمنهجهم الفكري والعقائدي.

وقد أفرد العلماء في بيان أحكام الإمامة وما يتعلق بها من مباحث مؤلفات وتصانيف، سميت بالأحكام السلطانية، وتكاد تكون المباحث المتناولة في هذه الكتب واحدة، تتعلق بتعريف الإمامة وحكمها وأهميتها، وصفات الإمام وطريقة تنصيبه، وهل تكون الإمامة بالنص أو بالاختيار؟ وما هي شروط انعقادها؟ وما هي أهم واجبات الإمام وأهم حقوقه؟ وما هي القوادح التي تقتضي عزل الإمام؟ وشرعية تعدد البيعة، ونحو ذلك.

ومن جملة تلك التأليف: هاتان الرسالتان الفريدتان، أما الرسالة الأولى؛ فهي "رسالة في الخلافة العظمى وشروط من يتقلدها" للإمام الحجة سيدي عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي رحمه الله تعالى. وهي رسالة على وجازتها قد حوت أهم مباحث هذا العلم، وضمت إليه فرائد وفوائد بديعة، جادت بها يراعة الإمام العلامة المحقق سيدي عبد القادر الفاسي رحمه الله تعالى. حيث بين المصنف - رحمه الله تعالى - وجه اندراج مباحث الإمامة العظمى في العقائد، مع أنها في الأصل مبحث فرعي فقهي.

وأما الرسالة الثانية؛ فهي رسالة "مفاكهة ذوي النبل والإجادة؛ حضرة مدير دار السعادة" لحافظ المغرب الشهير، والعلامة المحقق النحرير سيدي عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني رحمه الله تعالى، وهي رسالة أنشأها في الرد على مدير مجلة السعادة، الذي زور مقالاً يتهم فيه على علماء وأعيان فاس، لإقتائهم بوجوب خلق المولى عبد العزيز ابن السلطان مولاي الحسن، لما ظهر منه من المخالفات، وعقدتهم البيعة لأخيه السلطان المولى عبد الحفيظ، فأنشأ الشيخ سيدي عبد الحي الكتاني رحمه الله تعالى هذه الرسالة رداً عليه لبيان الأسباب الموجبة لبيعة السلطان عبد الحفيظ وخلع أخيه، مع بسط لمفهوم البيعة في الشريعة، وكيفية انعقادها، وشروط الإمامة ونوافضها.



9 782745 170019

9

Beirut - Lebanon

أسسها محمد علي بيوت سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

ص. ب. 9424 - 11 بيروت - لبنان

رقص الطلح - بيروت 1107 2290

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

www.al-ilmiyah.com

4961 5 804810 / 11 / 12 هاتف

4961 5 804813 فاكس

info@al-ilmiyah.com

DKI



دار الكتب العلمية  
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah